

محاضرات في مقرر تاريخ التعليم
الفرقة الثالثة - تعليم عام

إعداد

أ.م. د/ عزه أحمد صادق علي
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية بقنا - جامعة جنوب الوادي

أ.م. د/ سوزان يوسف أبو الفضل
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية بقنا - جامعة جنوب الوادي

العام الجامعي ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤ م

رؤية كلية التربية

كلية التربية بقنا متميزة في مجالات التعليم والتعلم والبحث التربوي بما يخدم المجتمع محليًا وإقليميًا.

رسالة كلية التربية

تسعى كلية التربية بقنا لإعداد خريجين متميزين مؤهلين أكاديميًا ومهنيًا وأخلاقيًا، قادرين على إجراء الدراسات والبحوث التربوية التي تلبي متطلبات سوق العمل باستخدام التقنيات الحديثة، مواكبين للتنافسية محليًا وإقليميًا بما يحقق التنمية المستدامة في إطار قيم المجتمع المصري.

الغايات الاستراتيجية لكلية التربية

- 1- إعداد خريج متميز أكاديميًا ومهنيًا ملتزمًا بأداب المهنة وأخلاقياتها.
- 2- بناء منظومة بحث علمي مواكبًا للمستوى الدولي.
- 3- المساهمة الفعالة في خدمة المجتمع وتنمية البيئة المحلية بما يحقق التنمية المستدامة.

الأهداف الاستراتيجية لكلية التربية

- 1- تطوير سياسات ونظم وآليات القبول بالكلية.
- 2- إعادة هيكلة البرامج بما يتفق والمعايير الأكاديمية القياسية القومية.
- 3- تحسين البنية التحتية للكلية بما يتفق والمواصفات القياسية لتحقيق ضوابط ومعايير الاعتماد.
- 4- تنمية وتعزيز قدرات الطلاب على ممارسة الأنشطة في إطار أخلاقي وصحي.
- 5- رفع كفاءة الموارد البشرية بالكلية بما يحقق متطلبات الجودة.
- 6- تطوير الخطة البحثية للكلية.
- 7- تدويل المجلة العلمية للكلية.
- 8- توفير البيئة الداعمة لزيادة الإنتاجية البحثية لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والباحثين بالكلية.
- 9- الارتقاء بأخلاقيات البحث العلمي بالكلية.
- 10- تفعيل المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة بما يحقق التنمية المستدامة للمجتمع المحلي.
- 11- استحداث وإعادة هيكلة للوحدات ذات الطابع الخاص بالكلية.
- 12- الرعاية المتكاملة لذوي الاحتياجات الخاصة بما يحقق التمكين لهذه الفئة.

مقدمة المقرر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته طلابنا وطالباتنا الأعزاء من أبناء الفرقة الثالثة تعليم عام بجميع الشعب العلمية والأدبية.

يتألف هذا المقرر من "سبعة فصول"، يعالج الفصل الأول من المقرر والمعنون: "مقدمة حول مفهوم تاريخ التعليم، وأهمية دراسته، والقوى المؤثرة في النظم التعليمية": أهمية دراسة تاريخ التعليم في مصر، وأهم القوى المؤثرة في تشكيل النظم التعليمية مثل: القوى الطبيعية، والاقتصادية والسياسية، والاجتماعية.

ويشتمل الفصل الثاني من المقرر والمعنون: "نظام التعليم في مصر منذ الفتح العربي الإسلامي وحتى نهاية القرن الثامن عشر" على: التعليم في مصر بعد الفتح العربي الإسلامي، التعليم في مصر في عهد المماليك، التعليم في مصر بعد الفتح العثماني، تأثير الحملة الفرنسية على مصر والمصريين.

ويتناول الفصل الثالث من المقرر والمعنون: "نشأة نظام التعليم في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر": عوامل التغيير الثقافي في المجتمع المصري، نشأة وتحديث نظام التعليم في مصر في عهد "محمد علي"، تقويم السياسة التعليمية وأهم ملامح التعليم في تلك الفترة، التعليم في عهد "خلفاء محمد علي".

ويعالج الفصل الرابع من المقرر والمعنون: "محنة التعليم في عهد الاحتلال الإنجليزي" بالتحليل: الاستعمار الثقافي في الفترة من ١٨٨٢ إلى ١٩٠٦، خصائص التعليم في عهد الاحتلال الإنجليزي لمصر، التعليم في عهد الاستقلال الجزئي لمصر من ١٩٩٢ حتى ١٩٥٢.

أما الفصل الخامس من المقرر والمعنون: "التعليم بعد ثورة ١٩٥٢م" فيناقش: الفرق بين الديمقراطية السياسية والاجتماعية، أهم التطورات التعليمية وأهداف التربية والخطوط الرئيسية للسياسة التعليمية في تلك الفترة، الأوضاع التعليمية في مصر في الفترة من ١٩٧٩ حتى ١٩٩٢.

ويتناول الفصل السادس من المقرر والمعنون: "ملخص جهود إصلاح وتطوير التعليم في مصر من فترة السبعينات حتى العصر الحالي": أهم جهود إصلاح التعليم في مصر خلال فترة: السبعينات والثمانينات والتسعينات وبداية الألفية الثالثة، والفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٨، وأثر جائحة كورونا على جهود تطوير "التعليم عن بعد" في مصر.

يتناول الفصل السابع من المقرر والمعنون: "التعليم الهجين بالجامعات، أنموذجًا للتعليم بعد جائحة كورونا": مفهوم التعليم الهجين، خصائص التعليم الهجين ومميزاته، دواعي تطبيق التعليم

في الجامعات، سلبيات التعليم الهجين ومعوقات تطبيقه في الجامعات، متطلبات تطبيق التعليم الهجين بالجامعات في ضوء معايير جودة التعليم عن بعد.

أما الفصل الثامن والأخير من المقرر والمعنون: "الإمام محمد عبده، أحد رواد التعليم في مصر" فيتناول: نشأته والعوامل المؤثرة في فكره، أهم آراء الإمام محمد عبده التربوية: حول مفهوم التربية، أهميتها، أهدافه، وسائط التربية، آراء محمد عبده حول سيكولوجية الإنسان ومراحل النمو المختلفة، أهم آراء محمد عبده حول بعض القضايا التربوية ذات الأبعاد الفلسفية، أهم آراء الإمام محمد عبده حول مؤسسات التعليم النظامي وآليات تطويرها، آراء محمد عبده حول التعليم والإصلاح الاجتماعي.

وأخيرًا نتمنى من الله أن يكون التوفيق قد حالفنا في إعداد موضوعات هذا المقرر، والله ولي التوفيق والسداد.

بيانات المقرر

١- اسم المقرر:

تاريخ التعليم

٣- التخصص:

أصول التربية

٥- الشعب:

الشعب الأدبية وتتمثل في ست شعب هي: اللغة العربية والدراسات الإسلامية، اللغة الإنجليزية، اللغة الفرنسية، الفلسفة والاجتماع، الجغرافيا، التاريخ.

الشعب العلمية وتتمثل في أربع شعب هي: الطبيعة، الكيمياء، العلوم البيولوجية والجيولوجية، الرياضيات.

٦- الفصل الدراسي:

الأول

٨- إجمالي درجة المقرر:

(٨٠) درجة تحريري + (٢٠) درجة أعمال سنة

٩- وقت التدريس ومكانه:

أ- الشعب الأدبية : ١٠ - ١٢ مبنى الشهداء مدرج (أ)

ب- الشعب العلمية : ١٢ - ٢ مبنى الشهداء مدرج (ب)

١٠- القائمين بتدريس المقرر:

أ- الشعب الأدبية

أ. م. د/ عزه أحمد صادق علي

(أستاذ أصول التربية المساعد بكلية التربية بقنا- جامعة جنوب الوادي)

ب- الشعب العلمية

أ. م. د/ سوزان يوسف أبو الفضل

(أستاذ أصول التربية المساعد المتفرغ بكلية التربية بقنا- جامعة جنوب الوادي)

١١- الرموز المستخدمة داخل المقرر:

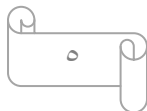
أسئلة للتفكير والتقييم الذاتي.



رابط خارجي.



نص للقراءة والدراسة



الأهداف العامة للمقرر



- ١- تبصير الطالب بأهمية دراسة تاريخ التعليم وتطبيقاته.
- ٢- تعريف الطالب بأهداف وأساليب البحث في تاريخ التعليم، والعلوم المستمدة في دراسته.
- ٣- تنمية قدرة الطالب على استنباط النظام التعليمي من العوامل المجتمعية السائدة.
- ٤- تعريف الطالب بأوضاع التعليم في العصور الزمنية المختلفة والعوامل المؤثرة فيها.
- ٥- تنمية القدرة النقدية للطالب عن طريق نقده للأفكار والفلسفات المختلفة.
- ٦- تمكين الطالب من استخلاص الخطوط العريضة للتعليم في كل عصر من العصور التاريخية.
- ٧- توعية الطالب بدور المفكرين العرب والمسلمين في تطور التعليم في مصر.
- ٨- تعريف الطالب بأهم المشكلات التي تعرض لها النظام التعليمي في مصر، وكيفية حلها والاستفادة منها في إصلاح التعليم.
- ٩- استخلاص الطالب لملامح تعليمية حديثة تناسب البيئة المصرية في العصر الحاضر.
- ١٠- إعداد الطالب لكيفية مواجهة التحديات التعليمية المعاصرة إقليمياً وعالمياً.

محتوى الكتاب

الصفحة	أولاً: الموضوعات
١	صفحة الغلاف
٢	رؤية الكلية ورسالتها وغاياتها وأهدافها الاستراتيجية
٣	مقدمة المقرر
٥	بيانات المقرر
٦	الأهداف العامة للمقرر
١٠-٧	محتوى الكتاب
١٩-١١	الفصل الأول: مقدمة حول مفهوم تاريخ التعليم وأهميته دراسته والقوى المؤثرة في النظم التعليمية
١٢	مقدمة
١٣	أ- أهمية دراسة تاريخ التعليم في مصر
١٨-١٤	ب- القوى المؤثرة في النظم التعليمية:
١٥	أولاً: القوى الطبيعية والجغرافية
١٦	ثانياً: القوى الاقتصادية
١٦	ثالثاً: القوى السياسية
١٧	رابعاً: القوى الاجتماعية
٣٣-٢٠	الفصل الثاني: نظام التعليم في مصر منذ الفتح العربي الإسلامي وحتى نهاية القرن الثامن عشر
٢١	مقدمة
٢١	أولاً: التعليم في مصر بعد الفتح العربي الإسلامي
٢٣	ثانياً: التعليم في مصر في عهد المماليك
٢٥	ثالثاً: التعليم في مصر بعد الحكم العثماني ١٥١٧م
٢٩	رابعاً: تأثير الحملة الفرنسية على مصر والمصريين
٥٩-٣٤	الفصل الثالث: نشأة نظام التعليم في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر
٣٤	
٣٦	

أولاً: عوامل التغيير الثقافي في المجتمع المصري
ثانياً: نشأة وتحديث نظام التعليم في مصر في عهد "محمد علي"
سنة ١٨٠٥
ثالثاً: تقويم السياسة التعليمية وأهم ملامح التعليم في تلك الفترة
رابعاً: التعليم في عهد خلفاء "محمد علي"

الفصل الرابع : محنة التعليم في عهد الاحتلال الإنجليزي

- (١) الاستعمار العسكري والثقافي ١٨٨٢ - ١٩٠٦
- (٢) خصائص التعليم في عهد الاحتلال الإنجليزي
- (٣) التعليم في عهد الاستقلال الجزئي ١٩٢٢ - ١٩٥٢

الفصل الخامس : التعليم بعد ثورة ١٩٥٢م

مقدمة
الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية
التطورات التعليمية
أهداف التربية
الخطوط الرئيسة للسياسة التعليمية
الأوضاع التعليمية في مصر في الفترة من ٧٩ - ١٩٩٢
إصلاح التعليم وتطويره في العصر الحاضر "نظرة إلى المستقبل"

الفصل السادس : ملخص جهود إصلاح وتطوير التعليم في مصر من فترة السبعينات حتى العصر الحالي

مقدمة
المحور الأول: جهود إصلاح التعليم في مصر من فترة السبعينات
حتى عام ٢٠١٨، ويتضمن:
أ- فترة السبعينات من القرن الماضي.
ب- فترة الثمانينات من القرن الماضي.
ج- فترة التسعينات من القرن الماضي.
د- فترة بداية الألفية الثالثة.
هـ- الفترة من عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠١٨.
المحور الثاني: أثر جائحة كورونا على جهود تطوير "التعليم عن
بعد" في مصر، ويتضمن:
أ- التعليم في مصر في ظل جائحة كورونا.
ب- مبادرات استباقية لتطوير " التعليم عن بعد " في مصر.

١٠١

١٠٢

١١٣-١٣٢

١٠٩

١١٢

١١٣

١١٦

١١٨

١٢١

١٣٣-١٤٨

١٢٨

١٢٩

١٣١

١٣١

١٣٤

١٣٦

١٣٧

١٣٨

١٣٩

١٤٩

ج- تحديات تواجه تطوير " التعليم عن بعد " في مصر.
د- متطلبات أساسية لتطوير " التعليم عن بعد " لمواجهة الأزمات والكوارث.

الفصل السابع: التعليم الهجين بالجامعات

أنموذجاً للتعليم بعد جائحة كورونا

مقدمة

أولاً: مفهوم التعليم الهجين.

ثانياً: خصائص التعليم الهجين ومميزاته.

ثالثاً: دواعي تطبيق التعليم في الجامعات.

رابعاً: سلبيات التعليم الهجين ومعوقات تطبيقه في الجامعات.

خامساً: متطلبات تطبيق التعليم الهجين بالجامعات في ضوء معايير جودة التعليم عن بعد.

الفصل الثامن: الإمام محمد عبده أحد رواد

التعليم في مصر

مقدمة

أولاً: نشأته والعوامل المؤثرة في فكره.

ثانياً: أهم آراء الإمام محمد عبده التربوية:

أ- حول مفهوم التربية، أهميتها، أهدافه.

ب- وسائل التربية.

ج- آراء محمد عبده حول سيكولوجية الإنسان ومراحل النمو المختلفة.

د- أهم آراء محمد عبده حول بعض القضايا التربوية ذات الأبعاد الفلسفية.

هـ- أهم آراء الإمام محمد عبده حول مؤسسات التعليم النظامي وآليات تطويرها.

و- آراء محمد عبده حول التعليم والإصلاح الاجتماعي.

المراجع

ثانياً : الأشكال والصور

- | | |
|-----|--|
| ٢١ | - صورة (١) للفتح العربي الإسلامي لمصر. |
| ٢٣ | - صورة (٢) التعليم ونظمه في العصر المملوكي . |
| ٢٥ | - صورة (٣) الحكم العثماني في مصر. |
| ٢٩ | - صورة (٤) الحملة الفرنسية على مصر . |
| ٣٦ | - صورة (٥) " محمد علي " |
| ٣٧ | - صورة (٦) تحديث التعليم في عهد " محمد علي " |
| ٣٩ | - صورة (٧) البعثات التعليمية في عهد " محمد علي " |
| ٤٢ | - صورة (٨) التعليم العسكري في عهد " محمد علي " |
| ٤٧ | - صورة (٩) خلفاء " محمد علي " |
| ٥٨ | - صورة رقم (١٠) مصر تحت الاحتلال الإنجليزي . |
| ٧٠ | - صورة رقم (١١) ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م . |
| ١٢٨ | - صورة رقم (١٢) الإمام " محمد عبده " |

**الفصل الأول: مقدمة حول مفهوم تاريخ التعليم، وأهمية دراسته،
والقوى المؤثرة في النظم التعليمية**

مقدمة

أ- أهمية دراسة تاريخ التعليم في مصر

ب- القوى المؤثرة في النظم التعليمية:

أولاً: القوى الطبيعية والجغرافية

ثانياً: القوى الاقتصادية

ثالثاً: القوى السياسية

رابعاً: القوى الاجتماعية

أهداف الفصل الأول

بعد أن تنتهي من دراسة هذا الفصل، يتوقع منك أن تصبح قادرًا على أن:



- ١- تتعرف على أهمية دراسة مقرر تاريخ التعليم.
- ٢- تحدد مدى تأثير القوى الطبيعية على تشكيل النظم التعليمية في مصر.
- ٣- تحدد مدى تأثير القوى الاقتصادية على تشكيل النظم التعليمية في مصر.
- ٤- تحدد مدى تأثير القوى السياسية على تشكيل النظم التعليمية في مصر.
- ٥- تحدد مدى تأثير القوى الاجتماعية على تشكيل النظم التعليمية في مصر.

الفصل الأول

مقدمة حول مفهوم تاريخ التعليم، وأهمية دراسته، والقوى المؤثرة في النظم التعليمية

مقدمة:

من أراد أن يتعرف على أمة فعليه أن يتأمل تاريخ تعليمها وللعلم تاريخ طويل بدأ مع ظهور الإنسان في العمل والتفكير، وعرفته البشرية منذ آلاف السنين، ولم تقف نشأته عند مجتمع معين أو شعب بذاته فتاريخ التعليم هو تاريخ الحضارة الإنسانية كلها. وقدماً قال حكيم الصين العظيم "كونفشيوس" أن قدماء الناس اهتموا بدراسة الماضي بقصد تعليم وتطوير أنفسهم والتعليم بحكم طبيعته عملية تاريخية، لأن دافع التعليم ما هو إلا امتداد لماضيه، ومن خصائص الاحتفاظ بالكثير من عناصر هذا الماضي ومن ثم فإن أي مفكر تربوي لا يستطيع أن يتعمق في أصول التعليم ويتفهم أبعاده ومشاكله دون مراعاة البعد التاريخي فيعود إلى هذا الماضي ينقب ويبحث في أصوله وجذوره، ويتتبع التطور التاريخي للمسائل التعليمية ويربطها بالواقع الحاضر الذي يعيشه ويستفيد من تجارب هذا الماضي في مواجهة التحديات المرتبطة بمشكلات التعليم وقضاياها.

أ- أهمية دراسة تاريخ التعليم في مصر

١- وسيلة ضرورية للطالب المعلم، ولكل العاملين في حقل التعليم للتعرف على حاضر المجتمع المصري، والبحث في الأصول التاريخية للمسائل التعليمية، وتتبع التطورات التاريخية التي صاحبتهما والظروف التي مارست تأثيراً عليها وأبعاد المشكلات التي واجهتها والحلول التي طرحت للتغلب على هذه المشكلات وأيضاً التعرف على تجارب المجتمعات الأخرى ونظمها التعليمية، وتقييم هذه التجارب، والاستفادة الصحيحة من إيجابياتها في إصلاح النظم التعليمية الحالية.

٢- الدراسة التاريخية للتعليم أمر ولا بد أن يسبق البحث عن فلسفة تعليمية تقود العمل التعليمي وتوجهه، وهي تعين الباحث والمفكر التربوي في معرفة الأفكار والمبادئ والنظريات التربوية التي ظهرت عبر العصور التاريخية المختلفة والفلسفات التي استندت عليها وتطبيقاتها العملية،

والتحقق من سلامة هذه النظريات، ونقدها، والاحتكام إليها في مواجهة قضايا التعليم الحالية، والتوصل إلى أفضل الآراء والنظريات التي يمكن تطبيقها مع مراعاة الفارق الزمني واختلاف الظروف والأبعاد الثقافية والتاريخية لكل حالة.

وفي هذا الصدد تحدد الإشارة إلى ضرورة الاهتمام بدراسة الأفكار والنظريات التربوية للمفكرين والفلاسفة المصريين والعرب أمثال طه حسين والطهطاوي ومحمد عبده مثلما نهتم بدراسة آراء أفلاطون وفروبل وروسو حتى لا تكرر في أذهان الأجيال الناشئة من المتعلمين على أن العقلية الغربية وحدها هي العقلية المبتكرة، والمبدعة للنظريات والأفكار التي ترسم بها طريق وأساليب التعليم.

٣- في ضوء الجهود التي تبذل حاليًا لإصلاح وتطوير التعليم في مصر والارتقاء بجودته باعتباره ضرورة لتحقيق خطط التنمية، وأمن مصر القومي، وأحد أبرز مداخلها لقرن قادم – تأتي أهمية وضرورة دراسة تاريخ التعليم في مصر لخلق أجيال جديدة من المتعلمين قادرة على قيادة حركة التطوير، ولديها الإلمام الكافي بجذور العوائق الاجتماعية التي تعرقل حركة الإصلاح وتمتلك الآليات التي تمكنها من تذليل هذه العوائق، ومواجهة التحديات بنظام تعليمي في مستوى التحدي.

فالذي يريد أن يقفز خطوة إلى الأمام لابد أن يخطوا قليلاً إلى الوراء ليحصل على قوة الدفع اللازمة للانطلاق.

ومن العسير على أمة تبغي تحقيق الإصلاح والتطوير دون أن تكلف على دراسة أحداث التاريخ تستلهم منه الفهم والعمق والرؤية الصحيحة في مواجهة متطلباته والصمود أمام تحديات العصر بتواصل الحركة واستمرار التقدم.

فدراسة تاريخ التعليم لا تقتصر قيمتها فقط على توضيح ماضي الأمة وإنما تعد هذه الدراسة خير هاد في معالجة مسائل التعليم، وتدبير أحكامه في حاضر الأمة ومستقبلها.

ب- القوى المؤثرة في النظم التعليمية

التعليم ليس نظامًا قائمًا بمفرده، وإنما هو منظومة فرعية من النظام الاجتماعي الذي يقوم به وعليه المجتمع، وهو يتطور ويتغير مع حركة المجتمع، فمنذ أقدم العصور ويختلف تشكيل نظم التعليم من مجتمع لآخر تبعًا لاختلاف القوى والأبعاد الثقافية والقيم التي

تسود المجتمع، وكلما كانت هذه القوى متقاربة ظهرت أنظمة تعليمية متقاربة في فلسفتها، وأنماطها والعكس صحيح.

وفى ضوء ما سبق يمكن تناول أهم القوى المؤثرة في النظم التعليمية على النحو

التالي:

أولاً: القوى الطبيعية والجغرافية

يختلف النظام التعليمي من مجتمع لآخر تبعاً لاختلاف بيئته الجغرافية والطبيعية من موقع ومناخ وتضاريس، والبيئة الجغرافية والعوامل المناخية تؤثر في خلق الإنسان وطباعه، وثقافته وطريقة تفكيره وخياله وعلاقاته بالمحيطين به.

ومنذ أقدم العصور أدت الظروف الجغرافية والبيئية الطبيعية لاسبرطة اليونانية دور كبير في تحديد فلسفة ونظام التعليم وأهدافه الراهنة إلى تحقيق التفوق العسكري لحماية المجتمع الإسبرطي من الأخطار الداخلية والخارجية، وتزويد الفرد بالعلوم التي تمكنه من تحقيق القوة والشجاعة، وغرس قيم الولاء والطاعة العمياء للقانون، وعلى العكس من ذلك انعكست الظروف الجغرافية والمناخية على أهداف ونظام التعليم في أثينا الرامية إلى تحقيق النمو المتكامل للفرد جسمياً وعقلياً وخلقياً وإطلاق العناية لقدراته وإبداعه ودون قيود من قبل الدولة.

ويختلف نظام التعليم داخل الدولة الواحدة تبعاً لاختلاف مجموعة من العوامل الجغرافية والطبيعية كما هو الحال في النظام السائد اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تتنوع الأنظمة التعليمية تبعاً لتنوع واختلاف الظروف الجغرافية لكل ولاية، وأصبحت لامركزية إدارة التعليم هو النظام السائد فيها، واختلفت الولايات الشمالية - حيث البرودة القاسية عن الولايات الجنوبية حيث المناخ المعتدل أو الحار جنوباً في تحديد السن الملائمة لالتحاق الأطفال بالمدارس، ومواسم الإجازات وشكل البناء المدرسي وهندسة بنائها.

بل تؤدي العوامل الجغرافية دور كبير في تحديد محتوى المناهج الدراسية التي تتنوع تبعاً لتنوع البيئة الجغرافية، وترتبط أنشطتها بخدمة هذه البيئة وتحقيق تنميتها سواء أكانت بيئة ساحلية أو صناعية أو زراعية.

ثانياً: القوى الاقتصادية



تؤدي العوامل الاقتصادية دورًا كبيرًا في تشكيل النظم التعليمية وتحقيق أهدافها، ويتأثر التعليم بالمستوى الاقتصادي للدولة، حيث يؤدي ارتفاع المستوى الاقتصادي إلى ازدهار التعليم، وتعدد مؤسساته وتحسن الخدمات التعليمية، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وبرز ذلك واضحًا في العصور الوسطى حيث أدى التقدم الاقتصادي للدولة الإسلامية إلى قيام نهضة تعليمية زاهرة شهدت الدولة الإسلامية في بغداد في العصر العباسي، وفي مصر في العصر الفاطمي والأموي.

وعلى العكس من ذلك يحول الاقتصاد الراكد دون إيجاد فرص تعليمية للأفراد كما هو الحال في المجتمعات النامية التي تعاني من تدني مستواها الاقتصادي مما يدفعها إلى الاعتماد على القروض التي تقدمها الدول الغنية اقتصاديا في تمويل التعليم ومن جهة أخرى يتأثر الاقتصاد بالتعليم حيث يعد التعليم هو الأداة أو الوسيلة لإعداد القوى البشرية اللازمة لتطوير الاقتصاد وتحقيق التنمية من خلال إعداد الكوادر البشرية المتعلمة والمدرّبة التي تقود العمل في المجالات المختلفة ومن ثم يرتبط التخطيط للتعليم بحاجة الدولة من القوى العاملة من ناحية، وحاجة سوق العمل من ناحية أخرى.

ثالثاً: القوى السياسية



يتضح تأثير العوامل السياسية من جوانب عدة منها:

١- يستخدم التعليم كأداة لغرس ونشر المذهب السياسي الذي تعتنقه الدولة وتصبح نظم التعليم وبرامجه وطرق تدريسه انعكاس لأهداف الدولة السياسية ويؤكد على ذلك اختلاف النظم التعليمية من مجتمع لآخر تبعًا لاختلاف النظريات السياسية (النظم الشمولية، والنظم الديمقراطية)، وعبر التاريخ عكست السياسات التعليمية التي وضعتها كل من ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية- الاتجاهات السياسية لهذه الدول.

٢- يتضح تأثير القوى السياسية على التعليم بأن الظروف السياسية المؤقتة أو الطارئة كما هو الحال عند قيام الثورات أو حدوث الاضطرابات والحروب أو الاحتلال كما هو الحال أثناء الاحتلال البريطاني على مصر ١٨٨٢م، حيث رسمت سياسة وفلسفة التعليم بما يخدم مصالح

الاحتلال الرامية إلى إهمال التعليم الذي أصبح بالمصروفات وتم إلغاء المجانية، وأصبح التعليم في مصر قاصرًا على الأقلية الغنية الموالية للإنجليز وأصبح الهدف منه تخريج طائفة من الموظفين لإدارة الجهاز الحكومي.

ولذلك تم إعلان المدارس وخاصة المدارس الفنية والصناعية تمشيًا مع سياسات الإنجليز الاقتصادية الرامية إلى تسويق المنتجات الإنجليزية.

وبقيام ثورة يوليو ١٩٥٢م في مصر تغير النظام التعليمي في فلسفته وأهدافه ليتماشى مع مبادئ الثورة وأيديولوجيتها.

وفي العصر الحديث برز تأثير العوامل السياسية واضحًا في شبه جزيرة سيناء حيث فرض الاحتلال الإسرائيلي في عام ١٩٦٧م مناهج وأنظمة تعليمية في مدارس سيناء تتماشى وسياسات الاحتلال الإسرائيلي، وكثيرًا ما تلجأ الدول إلى تغيير خططها التعليمية على ضوء نتائج الحروب والسياسات التي تتطلب موازنات ومصادر للتمويل.

رابعاً: القوى الاجتماعية



يتضح تأثير هذه القوى من حيث الدين، والتركيبة الاجتماعي للمجتمع:

وعبر التاريخ أدى الدين دورًا كبيرًا في حياة المصريين القدماء، وأزدهر التعليم في مصر لارتباطه قديمًا بمعتقدات المصريين القدماء في البعث والخلود والثواب والعقاب، وكان الدين منطلقًا يتخذون منه أساليب تربيته ونظمهم التعليمية، وكانت الحكم والكتابات والوصايا والحساب والهندسة والفلك والطب والعلوم ومعارف مرتبطة بالطابع المهني.

وفي العصور الوسطى ارتبط التعليم من حيث أهدافه ومؤسساته ومناهجه ومعلميه بالدين سواء في الشرق الإسلامي أو في الغرب المسيحي، وأصبح رجل الدين هو المعلم، والإنجيل والقرآن هو المنهج، والكنيسة والجامع هي أماكن التعليم أو المدارس.

وكثيرًا ما اتخذت المؤسسات التعليمية كوسيلة لنشر تعاليم الدين، أو نشر مذاهب دينية معينة كما هو الحال مع " الجامع الأزهر " الذي استخدم لنشر المذهب الشيعي وتدرسه في مصر في العصر الفاطمي بينما استخدمت المؤسسات الدينية في بغداد لنشر المذاهب السني.

ويقصد بالتركيبة الاجتماعي أوضاع المجتمع فيما يتعلق بالعلاقة بين الطبقات المختلفة السائدة فيه حيث فرضت العنصرية وجود قطاعيين مختلفين من التعليم داخل المجتمع الواحد

يحظى أحدهما بكافة الامتيازات ويحرم الطرف الآخر من الخدمات مما يترتب عليه انخفاض فرص التعليم.

وقد عانى المجتمع الإغريقي قديماً من مشكلة العنصرية أو التفاوت بين الطبقات الاجتماعية حيث حرم العبيد رغم كثرتهم العديدة من التعليم وتمتع السادة من الطبقات العليا بكل الامتيازات، وقد أشار أفلاطون في جمهوريته إلى أن المجتمع المثالي هو المجتمع الطبقي الذي يحكمه الفلاسفة والأحرار بينما يحرم العبيد من كافة حقوقهم وأهمها الحق في التعليم. وفي العصر الحديث تعامل السلطات الإسرائيلية العناصر الفلسطينية بنفس المنطق الطبقي حيث تحرمهم من الحصول على تعليم متميز وتلجأ إلى أسلوب التعسف والفصل والاستبعاد للكثير من المعلمين العرب المؤهلين للعمل بالتدريس دون أية أسباب.



<https://www.youtube.com/watch?v=ZZxMjofkWfl>

أسئلة تقييمية حول الفصل الأول



- ١- ارسم شكلاً تخطيطياً يوضح أهمية دراسة تاريخ التعليم؟
- ٢- أذكر أهم القوى والعوامل المؤثرة في تشكيل النظم التعليمية داخل أي دولة؟
- ٣- وضح أهم تأثيرات القوى الطبيعية على تشكيل النظم التعليمية داخل أي دولة؟
- ٤- وضح أهم تأثيرات القوى الاقتصادية على تشكيل النظم التعليمية داخل أي دولة؟
- ٥- وضح أهم تأثيرات القوى السياسية على تشكيل النظم التعليمية داخل أي دولة؟
- ٦- وضح أهم تأثيرات القوى الاجتماعية على تشكيل النظم التعليمية داخل أي دولة؟

أسئلة يجيب عنها الطالب

السؤال الأول: ما المقصود بتاريخ التعليم وما الهدف من دراسته؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

السؤال الثاني: وضح كيف يمكن أن تؤثر القوى الاقتصادية في تشكيل النظم التعليمية؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

الفصل الثاني

نظام التعليم في مصر منذ الفتح العربي الإسلامي

وحتى نهاية القرن الثامن عشر

مقدمة

أولاً: التعليم في مصر بعد الفتح العربي الإسلامي

ثانياً: التعليم في مصر في عهد المماليك

ثالثاً: التعليم في مصر بعد الحكم العثماني ١٥١٧م

رابعاً: تأثير الحملة الفرنسية على مصر والمصريين

أهداف الفصل الثاني

بعد أن تنتهي من دراسة هذا الفصل، يتوقع منك أن
تصبح قادرًا على أن:



- ١- تتعرف على مسار التعليم في مصر بعد الفتح العربي الإسلامي.
- ٢- تحدد مسار التعليم في مصر في عهد المماليك.
- ٣- تحدد مسار التعليم في مصر في عهد العثمانيين.
- ٤- تدرك مدى تأثير الحملة الفرنسية على ثقافة المصريين وتعليمهم.

الفصل الثاني

نظام التعليم في مصر منذ الفتح الإسلامي وحتى نهاية القرن الثامن عشر

مقدمة

مر التعليم في الفترة التي سبقت حكم محمد علي بمجموعة من المراحل، واختلفت فلسفته وأهدافه ونظمه ومؤسساته في ضوء الظروف والتطورات المجتمعية التي أحيطت بكل مرحلة، ومن أبرز هذه المراحل:

أولاً: التعليم في مصر بعد الفتح العربي الإسلامي



صورة (١) للفتح العربي الإسلامي لمصر

أصبحت مصر ولاية إسلامية بعد أن فتحها القائد العربي عمرو بن العاص سنة ٦٤١م وصاحب ذلك إقبال المصريين على اعتناق الإسلام وانتشار اللغة العربية التي أخذت تحل محل اللغات الإغريقية والقبطية.

وفي ظل الثقافة العربية الإسلامية ازدهر التعليم، وكان التعليم السائد في تلك الفترة هو التعليم الديني الإسلامي، والهدف منه نشر الدين الإسلامي، وشرح تعاليم القرآن الكريم، وتنوعت مؤسسات التعليم ومراحله ومن أهمها:

أ- الكتاتيب: اقتصت بتعليم الصغار القراءة والكتابة والحساب وتحفيظهم القرآن الكريم، ويرى أحمد شلبي أن الكتاتيب عرفت كمؤسسات تعليمية قبل ظهور الإسلام ثم انتشرت وازداد عددها زيادة واضحة مع انتشار الإسلام واتساع الدولة الإسلامية.

ب- مدارس المساجد: استخدمت المساجد كأماكن للعبادة، وعقد الاجتماعات ومقر للقضاء ونشر العلوم الإسلامية، وبمرور الوقت تحولت المساجد إلى مدارس للتعليم، وانتشرت حلقات الدراسة بها، وكانت تعد التلاميذ للتعليم العالي.

ج- التعليم العالي في الأزهر: شيد الجامع الأزهر في القرن العاشر الميلادي في عهد الخليفة المعز لدين الله الفاطمي وعلى يد قائد جوهر الصقلي كمسجد لإقامة الشعائر الدينية ثم تحول إلى جامعة تدرس فيها العلوم المختلفة كالجغرافية والرياضيات والفلك والطب إلى جانب العلوم الدينية واللغوية.

وازدهر التعليم في الأزهر في عهد الخليفة الفاطمي العزيز بالله الذي اهتم بإنشاء قسماً داخلياً لاستقبال طلاب العلم من مختلف بقاع العالم، وبذلك أصبح الأزهر من أهم المراكز العلمية في العالم الإسلامي.

د- التعليم الحرفي: ويعرف هذا النوع من التعليم بنظام الطوائف أو نقابات الحرف ويرجع ظهوره بصورة منظمة في مصر في عهد الأيوبيين؛ حيث إنه لم تكن هناك معاهد خاصة لتعليم الحرف أو الصناعات المختلفة وإنما كان يتم تعليم الصبية أصول وفنون الحرفة داخل موقع العمل نفسه وبمشاركة زملائه في الحرفة، ويهدف هذا النوع من التعليم إلى إعداد الصانع مهنيًا وخلقياً، والحفاظ على مستوى الحرفة وتقاليدها، وخلق الشعور بالانتماء والأمن بين أفراد الطائفة أو الحرفة.

هـ- التعليم في المدارس: عرفت المدارس بمعناها الحديث في العصر الأيوبي حيث استقلت عن المساجد، وخصص لها مبنى يضم قاعة للمحاضرات والحلقات الدراسية، وقد ارتبط ظهور المدارس في أول الأمر بأسباب مذهبية واستخدمت بهدف نشر مبادئ تعاليم المذهب السني الذي تعتنقه الدولة الأيوبية، ومناهضة المذهب الشيعي المخالف لها.

ومن أشهر المدارس التي ظهرت في مصر في العصر الأيوبي:

- ١- المدرسة الناصرية التي أسسها الناصر صلاح الدين الأيوبي في عام ٥٦٦هـ.
- ٢- المدرسة القمحية: وأسسها أيضاً صلاح الدين الأيوبي كمدرسة للمالكية وسميت بذلك لاعتمادها على القمح الذي تنتجه الفيوم في الإنفاق عليها.
- ٣- المدرسة الصالحية: وبنها السلطان الأيوبي الصالح نجم الدين أيوب في ٦٣٩هـ وكانت تضم أربعة أقسام اختص كل قسم منها بتدريس مذهب من المذاهب الإسلامية الأربعة (الإمام الشافعي، والإمام الحنفي، والإمام المالكي، والإمام الحنبلي).

ثانيًا: التعليم في مصر في عهد المماليك



صورة (٢) التعليم ونظمه في العصر المملوكي

أصل المماليك أجناس من الرقيق الأبيض جلبوا من أواسط آسيا وغربها، واستخدمهم الحكام الأيوبيين للعمل في خدمة القصور.

ويعتبر السلطان الأيوبي "الصالح نجم الدين أيوب" أول من اهتم بتربية المماليك في مصر واستخدمهم في خدمة الجيش، وعين عددًا منهم أمراء في الدولة، وبنى لهم قلعة الروضة ليعيشوا فيها بعيدًا عن المصريين وذلك عرفانًا بجميلهم وإخلاصهم في الدفاع عنه ضد أعدائه. وبمرور الوقت قوى نفوذ المماليك، ثم اعتلوا العرش بعد سقوط الدولة الأيوبية وزواج "شجر الدر" من أيك التركماني الذي أصبح أول حاكم مملوكي لمصر والشام والحجاز في القرن الـ(١٣)، ونجح المماليك أثناء حكمهم لمصر في صد أخطاء الصليبيين، وهزيمة المغول في عين جالوت (٦٥٨هـ)، وازدهرت أحوال مصر الاقتصادية في عهدهم نتيجة مرور التجارة من أوروبا إلى الهند والشرق الأقصى عبر أراضيها مما كان له أكبر الأثر في ازدهار التعليم وانتعاشه، وأصبحت مصر مركزًا للنشاط العلمي والديني في العالم الإسلامي واهتم المماليك ببناء الكتاتيب والمدارس والإنفاق على التعليم وانقسم التعليم في مصر في عهد المماليك إلى نوعين هما:

(١) تعليم الخاصة من المماليك:

ويتم تعليم المملوكي فيه على ثلاث مراحل تعليمية:

الأولى: يتعلم فيها المملوكي القراءة والكتابة مع حفظ أجزاء من القرآن الكريم.

الثانية: يتعلم علوم الفقه.

الثالثة: خلال فترة المراهقة يتم خلالها تعليم المملوكي العلوم الحربية ومهارات القتال تمهيداً لدخوله الخدمة.

٢) تعليم العامة من المصريين:

ويتم ذلك من خلال المؤسسات التعليمية التالية:

أ- الكتاتيب: ويشهد التاريخ أن المماليك أنشئوا الكثير من الكتاتيب وأوقفوا عليها الأوقاف الكبيرة.

ب- المدارس: ويذكر الرحالة ابن بطوطة أن مدارس مصر سواء الملحقة بالمساجد أو المستقلة عنها انتشرت في تلك الحقبة إلى الحد الذي لا يستطيع أحد أن يحصرها، وكانت تقام احتفالات كبيرة عند الانتهاء من بناء أية مدرسة يحضرها السلطان ويقوم بتعيين المدرسين والفقهاء والموظفين للعمل فيها، وفيها تدرس العلوم الدينية واللغوية إلى جانب العلوم العقلية كالمنطق والفلسفة والكيمياء والفلك، وكانت تلحق بكل مدرسة خزانة للكتب يرجع إليها الطلاب والأساتذة للاستفادة منها ومن أشهر المدارس التي شيدت في العصر المملوكي "المدرسة الناصرية" التي أسسها السلطان الناصر محمد بن قلاوون وكانت تمثل أرقى ما وصل إليه المعمار الإسلامي، ومدرسة السلطان برقوق التي أنشأها بين القصرين.

ج- التعليم في الأزهر: ويلتحق به الطلاب بعد الانتهاء من الدراسة الأولية في الكتاتيب أو المدارس وكانت شهرة علماء الأزهر من أهم عوامل إقبال الطلاب من مختلف أنحاء العالم الإسلامي للدراسة به، وقد تسابق أهل الخير في تخصيص الموارد المالية للإنفاق على التعليم في الأزهر.

د- التعليم الحرفي: وكما سبق القول فإن هذا النوع من التعليم يشبه ما نسميه اليوم بنظام التلمذة الصناعية حيث كانت فترة الصبية هي أهم فترات التعليم الصناعي. وأولى خطوات الإعداد المهني أو الحرفي حيث يعيش الصبي عند المعلم "الأسطي" وله عليه واجب الطاعة والاحترام، وعلى المعلم نحو الصبي واجب التوصية وتعليمه الحرفة التي يزاولها ولكل معلم عدد من الصبيان لا يجوز له أن يتعداه ولم تكن هناك سنوات محددة لفترة التلمذة التي قد تصل في بعض الأحيان إلى سبع سنوات يجتاز بعدها الصبي امتحاناً عملياً لاختيار مهاراته في ممارسة الحرفة ثم يتدرج بعدها إلى مرتبة العريف ثم معلماً أو أسطى.

وكان "شيخ الطائفة" على قمة هذا النظام وكان يستمد قوته ونفوذه من الثقة الممنوحة له من جميع أفراد الحرفة.

ومن أهم مسؤولياته تنظيم (دور الطائفة) وتوزيع الأعمال، والمحافظة على مستوى

الحرفة.



<https://www.youtube.com/watch?v=amvaqcjy1aM>

ثالثاً: التعليم في مصر بعد الحكم العثماني ١٥١٧م

أ- الحكم العثماني لمصر:



صورة (٣) الحكم العثماني في مصر

قدم العثمانيون من شبه جزيرة أسيا الصغرى، وتمكنوا من الاستيلاء على القسطنطينية وشبه جزيرة البلقان حتى وصلوا إلى النمسا وأغراهم ضعف دولة المماليك في مصر والشام سياسياً واقتصادياً نتيجة اكتشاف البرتغاليين طريق "رأس الرجاء الصالح" وتحول التجارة تدريجياً عن مصر عبر هذا الطريق الجديد فضلاً عن كثرة الحروب التي خاضتها المماليك أمام البرتغاليين والتي أنهكت البلاد اقتصادياً، وبالفعل اتجه العثمانيون صوب دولة المماليك الذين لم يتمكنوا من الصمود أمام الزحف العثماني وانتهى الأمر باستيلاء العثمانيين على الشام بعد هزيمة المماليك في معركة مرج دابق سنة ١٥١٦م، وكان هذا الانتصار دافعاً لتقدم العثمانيين لفتح مصر والاستيلاء عليها بعد هزيمة المماليك في الريدانية سنة ١٥١٧م، وبذلك أصبحت كل من الشام ومصر جزء من الدولة العثمانية.

ب- أوضاع مصر تحت الحكم العثماني:

أهتم العثمانيون بالتوسع والمحافظة على الولايات التي احتلوها ودفعهم ذلك إلى الاهتمام ببناء قواتهم العسكرية من أجل استيعاب الأمن والنظام، إلى جانب الاهتمام بحماية الأموال، وفرض الضرائب لتمويل القوات العسكرية التركية، ولم يصاحب ذلك أي اهتمام بشئون الولايات اقتصادياً واجتماعياً، فساءت أوضاع البلاد، وتجلت أبعاد ذلك في النواحي التالية:

الأوضاع السياسية:

بُني نظام الحكم في مصر على سياسة "فرق تسد"، وتقسيم السلطة بين أربع هيئات هي:

- الوالي التركي: الذي يعين من قبل السلطان.

- الديوان: وهو هيئة تضم كبار العلماء والأعيان وتشارك الوالي في اختصاصاته.

- الحامية العسكرية: ومهمتها المحافظة على الأمن والدفاع.

- المماليك: ويتولون حكم الأقلية داخلياً.

وأدى الصراع بين القوى الأربعة إلى عدم استقرار الولايات ليظل العثمانيون هم أصحاب السلطة والنفوذ والقوة الوحيدة المستفيدة من هذا الصراع.

الأوضاع الاقتصادية:

أدى احتكار العثمانيين للأراضي، وفرض الضرائب على أصحاب الأراضي إلى ضعف الزراعة وإهمال المشاريع الزراعية كبناء القناطر والترع مما دفع المصريين إلى وقف أملاكهم لأعمال الخير.

وقد كان لسياسة تهجير العمال المهرة من مصر إلى الأستانة، وفرض الضرائب الباهظة على الصناعات القائمة أثره على ضعف الصناعة وتدهورها.

كما أهملت التجارة، وشاعت الفوضى وعدم استتباب الأمن، فضلاً عن سياسة فرض الضرائب الباهظة على القوافل التجارية.

الأوضاع الاجتماعية:

حرص الحكم العثماني على تقسيم المجتمع إلى طبقات هي: الطبقة الحاكمة التركية وهي طبقة أرستقراطية منعزلة عن الشعب لا تختلط بأبنائها، وطبقة المحكومين من الرعايا المصرية التي تعاني من الفقر الناجم عن تدهور الأوضاع الاقتصادية، وعليهم العمل في خدمة الطبقة الحاكمة أو الوظائف الدنيا.

الأوضاع التعليمية والثقافية:

تعتبر فترة الحكم العثماني على مصر سنة ١٥١٧م والتي امتدت لما يقرب من ثلاث قرون من بين الفترات التاريخية التي تثير الكثير من الجدل بين الباحثين، وتتجه الغالبية العظمى منهم إلى التأكيد على أن ما أصاب مصر من تأخر ثقافي وعلمي وجمود فكري يرجع إلى تلك الفترة بينما تتجه كتابات الأقلية إلى أن ذلك يرجع إلى العصور التي سبقت الحكم العثماني وفي البحث عن حالة العلم والتعليم أو الظروف التي أثرت على حركته، وأسباب تدني الأوضاع العلمية والثقافية في مصر خلال تلك الفترة، يمكن إيجاز ذلك فيما يلي:

١- منذ الفتح العثماني لمصر سنة ١٥١٧م، وحتى سقوط الخلافة العثمانية سنة ١٩٢٤م حاول العثمانيون أن يجعلوا من "استانبول" وليس "القاهرة" العاصمة الجديدة، ليس للخلافة والحكم فقط بل للثقافة والعلوم فنقلوا أكبر عدد من أمهر العلماء والصناع، وأفضل الكتب والمكتبات والمخطوطات إلى الأستانة مما حرم مصر والمصريين من العلماء والكتب والمراجع.

٢- أن التعليم السائد في تلك الفترة كان تعبيراً عن التركيب الاجتماعي الذي يتميز به المجتمع في ذلك الوقت من وجود أقلية محظوظة من الأتراك والأمراء والمماليك تحصل على كل الامتيازات وغالبية مقهورة من عامة الشعب تعاني من الظلم والفقر.

وانعكس ذلك على التعليم، وأصبحت الفواصل التعليمية متوازية مع الفواصل الطبقيّة، وأكدت أرستقراطية التعليم وطبقته، وأصبح التعليم قاصراً على أصحاب الامتيازات من غير المسلمين حيث سمح لهم ببناء مدارس طائفية خاصة ليتعلم أبنائهم وانتشرت المدارس الأجنبية مثل مدراس الفرنسيين، واليونان، والأرثوذكس، كما كان لليهود مدارس خاصة بهم في المعابد اليهودية.

أما مؤسسات التعليم الخاصة بعامة الشعب من المصريين فقد نالها ما نال البلاد من قلة الموارد بسبب الفقر فأهملت الدولة تشجيع التعليم الشعبي، وتوقفت عمليات بناء الكليات والمدارس بسبب توقف أموال الخير والهبات التي يقدمها كبار الأثرياء والتجار والعلماء.

وأغلقت الكثير من المدارس التي كانت قائمة قبل الاحتلال التركي، أما ما تبقى من مدارس وكتاتيب فقد فشلت في القيام بوظيفتها التعليمية بسبب حرمان أبنائها من الرعاية الصحية والاجتماعية والتربوية لقلة الإمكانيات، فضلاً عن جمود وركود المناهج، وإهمال الدراسات العملية التي تفيد في إعداد الطلاب إعداداً مهنيّاً.

وأدت الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي سادت البلاد في هذه الفترة دورها في انخفاض أعداد المتعلمين في الكتاتيب أو المدارس رغم عدم وجود عوائق للالتحاق بهذه المؤسسات حيث كانت الدراسة فيه مجانية إلا أن الفقر والانشغال بالبحث عن القوت ووسائل

الرزق، وسداد الضرائب الباهظة التي فرضتها الدولة العثمانية على رعاياها كانت سبباً في إحجام الكثيرين عن الالتحاق بمؤسسات التعليم.

٣- شيوع " التصوف " وانتشاره ساعد كثيراً على إهمال العلم والتعلم في تلك الفترة وأصبح الكشف ومجاهدة النفس هي وسائل الحصول على المعرفة بدلاً من الامتثال على العلم والتعلم وهرب الناس من ظروفهم السياسية والاقتصادية القاسية إلى جو من الروحانيات ونجم عن هذه الروح الجديدة ميل الناس إلى العزلة والبعد عن تيار الحياة المتدفق وشجعت الدولة العثمانية تلك الحياة الجديدة حتى انصرف الناس عن شئون الخلافة، وفرضت سياسة العزلة، وأهمل العلماء العلوم العقلية والنقلية، وأصبح الإلهام لا التحصيل هو أداة المعرفة وفي إطار العزلة امتنع العلماء عن الاتصال بثقافات البلاد المتقدمة مما أدى إلى تجميد الثقافة العربية وتخلفها، وساد الجمود الفكري والعقلي.

٤- تفشي العديد من القيم السلبية في هذا العصر وانعكست أثارها على التعليم والثقافة ومنها انتشار الخرافات والجهل، وشيوع المحسوبية والرشوة داخل مجالس العلم والعلماء، ويذكر الجبرني أن بعض المشايخ أقبلوا على منح الأطفال " الاجازات العلمية " بالرشوة أو الصلات العائلية والقرابة التي تربطهم بهؤلاء الأطفال دون أن يستحقوا ذلك عن كفاءة.

وأدى ذلك إلى شيوع روح الكراهية والبغضاء وقامت المشاجرات بين الطلاب واتباع المذاهب المختلفة، وانتشر التملق والنفاق بين العلماء، وقل احترام العلماء في نفوس الطلاب، وقل التجديد الديني والعلمي.

وترتب على منح العثمانيين للأمرء المماليك السلطة والنفوذ في مقابل ولاء المماليك للسلطان العثماني ودفع الإتاوة السنوية انتشار الفساد حيث انغمس المماليك في الترف والفساد وأرهقوا الشعب المصري بالضرائب وغالوا في ابتزاز الأموال.

٥- أصبحت اللغة " التركية " وليست " العربية " هي اللغة الرسمية في مصر، فضلاً عن كونها لغة الحكام، ولغة الطبقة الأرستقراطية، ولغة الجريدة الرسمية للدولة وانعكس ذلك سلْباً على اللغة العربية وآدابها وعلومها وتدهور مستوى الأدب العربي.

٦- بالرغم من تأثير " الأزهر " كمؤسسة تعليمية بالظروف السابقة حيث فقد فاعليته وإيجابيته وأصبحت مناهجه تنسم بالجمود والركود، أضف إلى ذلك أن تغيير النظام القضائي الذي كان معمولاً به قبل الاحتلال العثماني والذي كان يقوم على أن يتولى رئاسة القضاء في مصر أربعة من كبار الأساتذة العلماء وفقاً للمذاهب الأربعة الشافعي، المالكي، الحنفي، الحنبلي، وكان علماء الأزهر يتنافسون بالعلم للوصول إلى هذا المنصب العلمي الديني الرفيع والحصول على الأستاذية - هذا النظام - تم تغييره في العهد العثماني بنظام جديد وفيه يتولى قاضي القضاة

عثماني حنفي المذهب يساعده ثلاثة من علماء مصر يمثلون المذاهب الأخرى، وأدى ذلك إلى إضعاف روح الحماس وأهمل العلماء الإقبال على العلم وانشغلوا بالتنافس للوصول إلى درجة الأستاذية.

وبالرغم من الظروف السابقة إلا أن الأزهر استمر كمؤسسة تعليمية يقاوم عوامل الفساد ويقود البناء الوطني، وكان التعليم في الأزهر هو الطريق الوحيد للحصول على الحرية والامتياز الاجتماعي حيث يتمتع علمائه بإدارة الأوقاف، والإعفاء من الضرائب، ونالوا احترام عامة الناس، وكانوا مقربين من الحكام، وأصبحوا أفضل بهذه الامتيازات وفي مأمن على أنفسهم.



<https://www.youtube.com/watch?v=evYYRXNoYgs>

رابعاً: تأثير الحملة الفرنسية على مصر والمصريين



صورة (٤) الحملة الفرنسية على مصر

كان البحث عن المستعمرات أحد خصوصيات العصر الحديث في تاريخ أوروبا، بعد انتهاء عصر الإقطاع وظهور الدول القومية والرأسمالية التجارية، وقيام الثورة الصناعية، واتساع سوق التجارة والحاجة إلى الأسواق والمستعمرات.

بعد قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٩٣م والقضاء على الملكية وإعلان الجمهورية في فرنسا - اشتد التنافس الإنجليزي- الفرنسي، حيث تزعمت إنجلترا سياسة تشجيع التحالفات الأوروبية للقضاء على الثورة الفرنسية ومنع تسرب مبادئها خارج حدود فرنسا، وشنت مجموعة حروب ضد فرنسا في الفترة من (١٧٩٥ - ١٧٩٧)، وتمكنت فرنسا من تحقيق انتصارات على القوات المعادية لها وتوسع حدودها، إلا أنها لم تتمكن من إعلان الحرب على إنجلترا بسبب موقعها الجغرافي، وتفوق الأسطول الإنجليزي، واتجه التفكير الفرنسي إلى ميدان آخر

لضرب إنجلترا وجاءت فكرة الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٨م بهدف الوصول إلى المستعمرات الإنجليزية في الهند وضرب المصالح الإنجليزية هناك، وساعد على نجاح الحملة ضعف الدولة العثمانية بسبب كثرة الحروب، واختلال شئونها الداخلية.

الآثار الثقافية والعلمية للحملة الفرنسية على مصر:

بالرغم من أن الحملة الفرنسية لم تستمر في مصر إلا ثلاث سنوات فقط إلى أنها تركت مؤثرات عديدة، وأيقظت البلاد من سباتها العميق بما حملته من نظم وأفكار جديدة لم يألفها المصريون من قبل، وحملت معها الأسلحة الحديثة، وكانت مقارنة المصريين للأسلحة التي استخدمها الفرنسيين بالأسلحة التي كان يستخدمها المماليك والعثمانيين هي العلامة الأولى على مدى التقدم الذي حدث في الضرب بالمقارنة بالأوضاع في فترة حكم المماليك والعثمانيين.

كما عمل نابليون على تنظيم اشتراك المصريين في الحكم، وتكوين المجالس الوطنية بالقاهرة، وترك المصريين حق اختيار رئيس الديوان الوطني الذي يتألف من المصريين، وكان لذلك أثره في اتجاه المصريين إلى تغيير أسلوب حياتهم حيث اتسعت خبراتهم في تجارب السياسة والحكم وساهم ذلك في تغيير مواقفهم وظهور شخصيات من العلماء والأشراف والتجار أدت دورًا كبيرًا في الاشتراك في مجرى الأحداث السياسية فيما بعد، وكان ذلك بوابة ظهور تاريخ الولاء بين الفكر العربي الإسلامي القائم على طاعة الخليفة وأولى الأمر، وبين الفكر الأوربي العلماني الذي يقوم على فصل الدين عن السياسة والحكم.

وجلبت الحملة طائفة من علماء فرنسا النابغيين في مختلف فروع العلوم والفنون بلغت (١٤٦) مائة وستة وأربعون عالمًا، وأنشأ نابليون المجمع العلمي المصري في أغسطس عام ١٧٩٨م على غرار المجمع العلمي الفرنسي في باريس.

ويتألف هذا المجمع من أربعة أقسام رئيسية هي: الرياضيات، والطبيعيات، والاقتصاد السياسي، والآداب والفنون، ويضم في عضويته خلاصة علماء الحملة في مختلف التخصصات بواقع اثني عشر عضو في كل تخصص، ويهدف هذا المجمع إلى العمل على تقدم العلوم والمعارف في مصر، ودراسة المسائل الطبيعية والصناعية والتاريخية ونشرها وإبداء الرأي العلمي للحكومة.

وتمكن هذا المجمع خلال فترة وجود الحملة من إقامة مطبعتين أحدهما فرنسية والأخرى عربية لطبع النشرات التي توزع على المصريين.

وتم إنشاء جريدتين فرنسيتين أحدهما سياسية والأخرى علمية اقتصادية وكان وجود المجمع بكل إنجازاته نافذة نظر منها المصريون على ما يدور في أوروبا من تقدم في مختلف المجالات.

وساهم علماء الحملة في تحقيق العديد من الإنجازات العلمية وأهمها:

- دراسة مختلف مظاهر الحياة في مصر تاريخها وجغرافيتها وأرضها وحياتها الاقتصادية وجمع معلومات ضخمة في مختلف هذه المجالات وإصدارها في كتاب "في وصف مصر" الذي يعد أول موسوعة حديثة عن مصر.
- تمكن "شامبليون المهندس الفرنسي" من تفسير الكتابة المصرية القديمة (الهيروغليفية) وفك رموز حجر رشيد وساهم ذلك في دراسة التاريخ المصري القديم ومعرفة أسرار الحضارة الفرعونية.
- قام علماء الحملة بعمل دراسات حول فكرة شق قناة تربط البحرين الأحمر والمتوسط.
- تم رسم أول خريطة صحيحة لمصر مبيناً عليها النيل والترع.

<https://www.youtube.com/watch?v=dI5uVImAI-Q>



أسئلة تقييميه حول الفصل الثاني



- ١- تتبع التطور التعليمي في مصر بعد الفتح العربي الإسلامي؟
- ٢- لخص أهم ملامح التعليم في مصر في عهد المماليك؟
- ٣- "لقد انحدر التعليم في مصر بعد الفتح العثماني لها" (وضح رأيك مع ذكر المبررات التي تستند إليها)؟
- ٤- وضح أهم التأثيرات الإيجابية للحملة الفرنسية على النواحي الثقافية والتعليمية في مصر؟

أسئلة يجيب عنها الطالب

السؤال الأول: كيف كانت أوضاع التعليم أثناء الحكم العثماني لمصر؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

السؤال الثاني: ما أهم الآثار العلمية والثقافية للحملة الفرنسية على مصر؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

الفصل الثالث

نشأة نظام التعليم في مصر

في النصف الأول من القرن التاسع عشر

أولاً: عوامل التغيير الثقافي في المجتمع المصري

ثانياً: نشأة وتحديث نظام التعليم في مصر في عهد "محمد علي" سنة ١٨٠٥

ثالثاً: تقويم السياسة التعليمية وأهم ملامح التعليم في تلك الفترة

رابعاً: التعليم في عهد خلفاء "محمد علي"

أهداف الفصل الثالث

بعد أن تنتهي من دراسة هذا الفصل، يتوقع منك أن تصبح قادرًا على أن:



- ١- تلم بأهم عوامل التغيير الثقافي في المجتمع المصري في تلك الفترة.
- ٢- تتعرف على نشأة وتحديث نظام التعليم في مصر في عهد "محمد علي".
- ٣- تقوّم السياسة التعليمية في تلك الفترة.
- ٤- تتعرف على نظام التعليم في عهد "خلفاء محمد علي".
- ٥- تقارن بين الإصلاحات التعليمية في مصر في عهد "محمد علي" وخلفاؤه.

الفصل الثالث

نشأة نظام التعليم في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر

أولاً: عوامل التغيير الثقافي في المجتمع المصري:

شهد المجتمع المصري في القرن التاسع عشر مرحلة تغيير ثقافي هائلة امتدت إلى العديد من جوانب الحياة، وساهم هذا التغيير في نقل مصر من عزلتها وجمودها إلى الانفتاح على العالم الخارجي والاتصال بالمدنية الغربية المتقدمة مما كان له أكبر الأثر في حدوث نهضة تعليمية وثقافية شهدتها البلاد.

وارتبط هذا التغيير بوجود مجموعة من العوامل اقتضت حدوثه وساعدت على قيامه، كما دفع تسليماً بقوة تأثير كل عامل من هذه العوامل، ودوره الحيوي في حدوث التغيير إلى أنه ينبغي الأخذ في الاعتبار أن هذا التأثير جاء مع تضافر مجموعة العوامل والظروف مجتمعه.

وأهم العوامل التي أدت إلى إحداث التغيير في المجتمع المصري في بداية القرن

التاسع عشر هي:

١- العزلة ضد طبيعة المجتمع المصري:

إذا كانت العزلة قد فرضت على مصر طوال فترة الاحتلال العثماني الذي استمر ثلاث قرون كاملة إلا أن هذه العزلة كانت ضد طبيعة الحياة في مصر بحكم موقعها الجغرافي الهام بين ملتقى القارات والذي يفرض عليها القيام بدور هام في ربط أوروبا بالشرق عن طريق المعابر والطرق البرية والبحرية التي عرفتها مصر.

وبالتالي فإن حياة العزلة والجمود التي فرضت نفسها على المصريين وثقافة المجتمع لم تستمر طويلاً وكان لابد وأن يأتي الوقت المناسب لكسر السور العظيم الذي أقامه العثمانيون ليقيدوا به حركة المجتمع المصري.

وكان العقد الأخير من القرن الـ (١٨) إيذاناً بتحريك المجتمع المصري نحو التغيير

وإزالة الحواجز التي عرقلت تقدمه ونموه ما يقرب من ثلاثمائة عام.

٢- التنافس الاستعماري المصاحب لظهور الرأسمالية والمواجهة الحضارية مع

الغرب:

شهد القرن السادس عشر حركة تنافس استعماري بين الدول الرأسمالية في أوروبا بقصد إيجاد مجالات للتجارة مع الخارج عن طريق السيطرة على المناطق الفنية بالمواد الأولية.

وقويت هذه النزعة بقيام الثورة الصناعية التي ضاعفت من الأطماع التوسعية بهدف امتلاك مواطن المواد الخام، واحتكار الأسواق، والسيطرة على الأقاليم الملائمة للاستغلال، ولما كان التنافس الأوروبي قد جاء متزامناً مع فترة تدهور الدولة العثمانية بذلك كانت المنطقة العربية بما فيها مصر محطاً لهذه الأطماع ومحلاً للصراعات والمناورات العسكرية، وأقتضي ذلك بالضرورة تغيير الأوضاع التي سادت هذه المنطقة، وكانت فرنسا من أسبق الدول الأوروبية إدراكاً لهذه الحقيقة وأكثرها اهتماماً بهذه المنطقة.

٣- الآثار الثقافية والفكرية للحملة الفرنسية:

بالإضافة لما سبق عرضه من آثار جلبتها الحملة الفرنسية التي لم تكن مجرد حملة عسكرية أو سياسية، إنما كانت حدثاً ثقافياً هائلاً حيث إنها فتحت عيون المصريين على صفحات هامة من تاريخ الحضارة الغربية ليروا أشياء لم يألفوها من قبل، ووضعت المجتمع المصري وجهاً لوجه أمام الحضارة الأوروبية المتقدمة، وكانت فرصة لبعض العلماء والمفكرين الفرنسيين للتعرف على مصر مما شجعهم فيما بعد على الاستقرار فيها، ومحاولة تنفيذ بعض المشروعات التي لم يستطيعوا تنفيذها في بلادهم.

٤- ظهور "محمد علي" وأحلامه التوسعية:



صورة (٥) "محمد علي"



يعتبر ظهور "محمد علي" على مسرح الأحداث السياسية في مصر في تلك الفترة أحد العوامل الهامة التي ساعدت على إحداث التغيير في حياة البلاد. و"محمد علي" أحد الضباط الألبان في الحامية العثمانية، أظهر تعاطفًا كبيرًا مع الشعب المصري، ووقف بجوارهم مطالبًا إنزال المظالم التي كان يتعرض لها هذا الشعب فتمسك به زعماء الشعب واختاروه ليكون حاكمًا عليهم، وطالبوا السلطان العثماني بعزل خورشيد باشا. ويعد اختيار "محمد علي" سنة ١٨٠٥ بفضل الدور الإيجابي لزعماء الشعب حدثًا فريدًا في تاريخ مصر الحديث حيث استطاع الشعب المصري لأول مرة تقرير مصيره، والتعبير عن نفسه بوسائل مختلفة بعد أن اتاح لهم حكم الفرنسيين فرصة المشاركة في الدواوين وتوج ذلك باختيار حاكمة وبشروط أهالي البلاد وبعد ظهور "محمد علي" طرفًا هامًا في عملية التغيير الثقافي التي عرفتها مصر حيث إنه أدرك الفوارق الحضارية بين مصر والغرب وأنه من الضروري التعلم من الغرب المتقدم والاستفادة منه وأمن بضرورة التغيير، حقيقة وعلى الرغم من أن التغيير ارتبط بمصالحة الشخصية الرامية إلى تكوين امبراطورية ضخمة إلا أنه صاحب الفضل في إحداث النهضة التعليمية والثقافية التي عرفتها مصر، والمتتبع للتاريخ منذ مطلع القرن ال(١٩) يستطيع أن يلمس بكل وضوح كيف شهدت أرض مصر بداية النهضة الحديثة والتي تمثلت في وجود محاولة لمشروع حضاري شامل يقوم على رؤية مستقبلية أرادت بها مصر أن تنتقل من واقع متخلف إلى آخر مختلف.

ثانيًا: نشأة وتحديث نظام التعليم في مصر في عهد "محمد علي" ١٨٠٥



تولى "محمد علي" حكم مصر بإرادة الشعب المتمثلة في الزعامة الشعبية التي تكونت من العلماء والأعيان المصريين – إلا أن محمد علي بدأ يتجه إلى توحيد مركزه، والانفراد بالسلطة وحكم البلاد حكمًا مطلقًا فتخلص من المماليك ثم تخلص أيضًا من الزعامات الشعبية.

وكان "محمد علي" يهدف من وراء ذلك إلى إنشاء دولة قوية مستقلة عن الدولة العثمانية، كما كان يهدف إلى إنشاء إمبراطورية كبيرة، ولتحقيق ذلك فكر محمد علي في إنشاء جيش كبير، غير أن إنشاء الجيش كان يتطلب النفقات الكثيرة وللحصول على هذه النفقات كان لابد من تنظيم اقتصاديات الدولة والقيام بإصلاح شامل في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة وكان تطوير كل هذه المرافق العسكرية والمدنية يحتاج أيضًا إلى الفنيين والعسكريين الأكفاء.

فالجيش في حاجة إلى الأسلحة، ولا بد من الضباط الذين يستطيعون تدريب الجنود على استخدام الأسلحة، وإلى المهندسين الذين يستطيعون تشغيل المصانع المختلفة للإشراف على صناعة الأسلحة والملابس وغيرها مما يحتاج إليه الجيش، وكان الجيش في حاجة إلى الأطباء وإذن لا بد من إعداد الأطباء وكان الجهاز الحكومي الذي يشرف على تخطيط وتنفيذ سياسة الدولة والنهوض بمرافقها المختلفة في حاجة إلى الموظفين الأكفاء لذلك اتجه محمد علي إلى التعليم ليعد الفنيين الذين يحتاج إليهم والعسكريين الذين يستطيعون بناء الجيش القوي وقيادته، غير أن النظام التعليمي بالبلاد في ذلك الوقت كان نظاماً دينياً لا يستطيع أن يقوم بهذه المهمة ففكر محمد علي في بناء نظام التعليم الحديث، الذي يساعده على تحقيق أهدافه، ولذلك ترجع نشأة التعليم الحديث في مصر إلى عهد محمد علي أو إلى بداية النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتاريخ التعليم في النصف الأول من القرن التاسع عشر إذن هو تاريخ التعليم في عصر محمد علي الذي استمر يحكم مصر إلى سنة ١٨٤٨م أي إلى نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر تقريباً.

نشأة نظام التعليم:



صورة (٦) تحديث التعليم في عهد " محمد علي "

يتضح لنا مما سبق أن أهداف التعليم في النصف الأول من القرن التاسع عشر تحددت في ضوء حاجة محمد علي إلى الجيش القوي ورغبته في إنشاء إمبراطورية كبيرة، وبالرغم من أن توجيه العناية إلى إعداد الجيش قد ساعد على النهوض بالمجالات المختلفة للدولة إلا أن التعليم ارتبط بحاجات الجيش واصطبغ لذلك بالصبغة العسكرية وقد واجهت محمد علي صعوبات كثيرة عندما بدأ يفكر في تحقيق أهدافه، فقد كان في حاجة إلى جيش قوي يعتمد عليه ويثبت به نفوذه وسلطته وكان في حاجة إلى عدد كبير من العسكريين المدربين فلقد كان



الجيش يتكون حينئذ من خليط من المماليك والجرس والألبان، الذين لم يتعودوا على النظام ولم يتعلموا شيئاً من الفنون العسكرية الحديثة، ولم تكن قد أتاحت الفرصة للمصريين ليشتروا في الجيش حتى ذلك الوقت.

ومن ناحية أخرى لم يكن هناك نظام تعليمي منظم، كما لم تكن هناك إدارة تعليمية تشرف على شؤون التعليم، فالنظام القائم بمصر لم يكن قادرًا على إعداد الخبرات المختلفة التي كان يحتاج إليها محمد علي، وكان هذا النظام شعبيًا، لا تنظمه اللوائح أو القوانين، فكان لا بد إذن من إيجاد نظام تعليمي جديد، وقد وجد محمد علي أنه ليس من مصلحته أن يعرض تنظيمات معينة على المعاهد العلمية القائمة بعد أن عاشت سنين طويلة لا تحس بالحاجة إلى التغيير ولا تقوم به، كما خشي أن يلقي معارضة عنيفة من رجال الأزهر، إذا ما فرض عليهم نظامًا لم يألفوه وقد يعتقدون أنه خطر عليهم، ففكر في إنشاء معاهد علمية على النظام الحديث الذي كانت أوروبا قد أخذت به.

ولم تكن المشكلة تنحصر في إقامة المعاهد العلمية الجديدة لكن المشكلة امتدت على ما يتبع إنشاء هذه المعاهد من حاجة إلى هيئة للتدريس تقوم بواجباتها الجديدة فهئية التدريس بالأزهر وبمدارس المساجد تخصصت في العلوم الدينية واللغوية، وليس لأفرادها خبرة بالعلوم الحديثة أو بالعلوم العسكرية، وكان لا بد من تدبير الطلاب الذين يدرسون بالمعاهد الجديدة إذ كان محمد علي لم يجد إقبالاً من الشعب على الالتحاق بها، إذ كان الالتحاق بها يعني الالتحاق بخدمة حكومة محمد علي، ولم يكن هدف التعليم من قبل العمل في الحكومة، بل كان الفرد حراً في الالتحاق بأي عمل يميل إليه بعد أن يتعلم.

وبسبب تلك الصعوبات لا يمكننا أن نقول بأن نظام التعليم الحديث في عهد محمد علي، أو في مصر بصفة عامة، نشأ وقام مرة واحدة بل لقد مر النظام التعليمي في بدء نشأته بتجارب متعددة، فقد عهد "محمد علي" على سبيل المثال، إلى ديوان الجهادية وهو ديوان الجيش بالإشراف على شؤون التعليم، وتعليل ذلك واضح، وهو أنه مادامت هذه المدارس تقوم بإعداد الرجال الذين يعملون بالجيش فليكن الإشراف عليها إذن لديوان الجيش.

ووجه الغرابة أيضًا يظهر في إنشاء المعاهد أو المدارس الخصوصية في أول الأمر، فمن الطبيعي أن تنشأ المدارس الابتدائية ثم الثانوية ثم العالية، غير أن الحكومة كانت في حاجة عاجلة إلى الضباط والمهندسين والأطباء وغيرهم من الفنيين، ولا تستطيع الحكومة أن تنتظر طويلًا حتى تنشئ المدارس الابتدائية والثانوية وحتى يتخرج فيها الطلاب، فكان لا بد من إنشاء المدارس الخصوصية لتعد العسكريين والفنيين اللازمين.

ولقد كان طلبة المدارس العسكرية في بادئ الأمر من الشراكسة والمماليك ومعنى ذلك أن محمد علي لم يثق في المصريين ليكون منهم جنود الجيش فقد حاول تجنيد السودانيين، إذ جند منهم ثلاثين ألفاً، ولكن مات عدد كبير منهم وفشلت التجربة، فبدأ يتجه إلى المصريين بعد ذلك ليكون منهم ضباط وجنود الجيش، ولقد أثبتوا تفوقهم وقدرتهم وشجاعتهم وإن لم يجد منهم إقبالاً في تجنيدهم بالجيش لأنهم لم يكونوا قد ألفوا حياة الجنديّة من قبل، لذلك نرى محمد علي لم يلحق المصريين في بدء نشأة النظام التعليمي بالمدارس العسكرية وإنما يجمع بالمدرسّة العسكريّة التي أنشأها بأسوان خمسمائة من أبناء المماليك، وكان يلحق المصريين بالمدارس الخصوصية ذات الطابع المدني كالطب والهندسة، ويأخذ طلبتها من الجامع الأزهر. ثم وجد "محمد علي" من تجربته أن طلبة المدارس الخصوصية في حاجة إلى نوع من الإعداد، فأنشأ المدارس التجهيزية لتعد الطلبة للالتحاق بالمدارس الخصوصية، ووجد بعد ذلك أن طلبة المدارس التجهيزية في حاجة إلى تعليم من نوع خاص، فأنشأ المكاتب الابتدائية لإعداد التلاميذ للالتحاق بالمدرسّة التجهيزية، ولذلك نشأ نظام التعليم في عهد محمد علي بطريقة مقلوبة، المدارس الخصوصية أولاً، ثم المدارس التجهيزية، ثم المدارس الابتدائية. وأعتمد "محمد علي" على الأجانب في تنظيم المدارس وإدارتها والتدريس بها، واختيار المواد الدراسية اللازمة، ولذلك استقدم من إيطاليا المعلمين والضباط كما أحضر من الخارج الكتب وآلات الطباعة، واستعان بالترجمين لترجمة الكتب إلى اللغتين العربية والتركية، غير أنه لم يقرر في خططه الاعتماد على الأجانب فأرسل البعثات إلى الخارج لدراسة العلوم والفنون المختلفة، ليصبح أعضاؤها نواة هيئات التدريس بالمدارس الخصوصية بعد عودتهم من الخارج، وكان يختار أعضاء البعثات من طلبة الأزهر.

البعثات:



صورة (٧) البعثات التعليمية في عهد " محمد علي "



وخلال المدة من عامي (١٨١٣ - ١٨٤٧) أوفد "محمد علي" بعثات لإيطاليا وفرنسا وانجلترا للتعليم ولاكتساب الخبرات اللازمة، ولهذا كانت البعثات في أول الأمر لدراسة الفنون العسكرية وبناء السفن والملاحة وتعلم الهندسة والميكانيكا وأصول الري والصرف، ثم فيما بعد أوفدت بعثات لدراسة القانون والسياسة من طلاب الأزهر إلى النمسا وانجلترا.

وكان "رفاعة رافع الطهطاوي" الذي أوفده "محمد علي" إمامًا للطلاب في بعثة إلى فرنسا (١٨٢٦)، قد أفاد كثيرًا من الثقافة الإنسانية في فرنسا حيث ساعدته الظروف بعد أن تعلم الفرنسية، على التعرف على الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي في فرنسا، ومن هنا أدرك قيمة الاطلاع على علوم ومعارف المجتمعات الأوربية، فاقترح "محمد علي" تأسيس مدرسة الألسن (١٨٣٦) لتدريس اللغات الأوربية والترجمة، وكان لتلك المدرسة الفضل الكبير في نقل كثير من معارف الغرب إلى مصر.

والجدير بالذكر أن فكرة إرسال بعثات للدول الأوربية لم تكن مسبقة أيام محمد علي حتى أن الدولة العثمانية نفسها لم تفكر في إرسال بعثات تعليمية لأوروبا، وكانت البعثات إلى أوروبا هي المحرك الرئيسي لبناء مصر الحديثة، وعصر التنوير الثقافي الذي عاشته مصر نتيجة سفر أبنائها النابغين أمثال "الطهطاوي، ومحمد عبده، وأحمد لطفي السيد وغيرهم آخرين.... كان كل منهم يعود إلى مصر بفكر جديد يريد أن ينقله إلى مجتمعه.

المدارس العالية:



وخلال المدة من (١٨١٦ - ١٨٣٩) أقام "محمد علي" المدارس التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والعسكرية مثل مدرسة المهندس خانة والطب والولادة والصيدلة، ومدارس لتعليم أصول المحاسبة والفنون والصنائع والزراعة والبيطرة.

وكان يلتحق بهذه المدارس تلاميذ الأزهر والكتاتيب في البداية من الذين حصلوا على قسط معقول من التعليم، ثم أصبحت المدارس عامة ومدنية الطابع، وقد أوجد هذا النوع من التعليم ثقافة مدنية تختلف عن الثقافة الدينية التي كانت من طابع التعليم الديني والسائد آنذاك، ومن هنا كانت ازدواجية الفكر والثقافة إحدى مشكلات الثقافة والتفكير في مصر، وهي الازدواجية التي بدأت جذورها أيام الحملة الفرنسية كما سبقت الإشارة.

مما سبق يتضح أن نشأة النظام التعليمي وتحديد أهداف التعليم ارتبطت كلها بالأهداف السياسية والعسكرية التي تبلورت في ذهن حاكم مصر في هذه الفترة، ومن هنا كان

الاهتمام بإنشاء الجيش من أهم العوامل التي أدت إلى محاولة الاهتمام بنهضة الاقتصاد الوطني، وإقامة نظام تعليمي حديث وقد يكون لإعجاب محمد علي بالقوى الدولية التي تمثلت في فرنسا وإنجلترا في هذه الفترة بالتالي وبالقوة العسكرية للدولتين التي احتك بها محمد علي احتكاكًا مباشرًا، أثر كبير في إدراك "محمد علي" على أن الجيش القوي هو دعامة الدولة القوية، كما كان دعامة للدول الأوروبية مثل إنجلترا وفرنسا، كما أن الجيش القوي كان وسيلته إلى الانفصال عن الدولة العثمانية والاستقلال، وإلى إنشاء إمبراطورية كبيرة.

ومن هنا كان اهتمام "محمد علي" بالتعليم لإعداد القوى البشرية التي احتاج إليها لتنفيذ مشروعاته ومخططاته، وكان ذلك من العوامل المساعدة على النهوض بالأحوال الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فقد قامت مشروعات الري الضخمة وتحسنت أساليب الزراعة، وأدخلت بعض التعديلات الجديدة كما زرعت أصناف جديدة للغلات القديمة مثل القطن، وبالإضافة إلى تقدم الزراعة قامت الصناعة الحديثة، وتدريب العمال المصريين على استخدام الآلات الحديثة، وقد أدى ذلك إلى تطور المجتمع المصري تطورًا ملموسًا في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

ثالثًا: تقويم السياسة التعليمية وأهم ملامح التعليم في تلك الفترة


إذا أردنا تقويم السياسة التعليمية في عصر "محمد علي" فينبغي أن نأخذ في اعتبارنا مجموعة العوامل التي اقتضت إحداث التغيير في حياة المجتمع المصري بوجه عام وفي التعليم بوجه خاص، ونحن هنا نتحدث عن سياسية تعليمية وبرنامج تعليمي، وليس عن سياسة تربوية أو فلسفة تربوية وبين هذا وتلك فروق كبيرة ذلك أن السياسة التعليمية تتعامل مع نظم مؤسسات تعليمية ووسائل وتدريب محدد، في حين تقوم الفلسفة التربوية على أسس ومطالب اجتماعية، وتتعامل مع أفراد وطاقات بشرية وأهداف وغايات.

وقد كان التعليم في نظر "محمد علي" وسيلة للتخلص من مظاهر العصور الوسطى التي تعبر عن الجمود والمحافظة على القديم، وحصر الفكر في اللغة والدين، ولذا جعل من المدرسة وسيلة للأخذ بالمدنية الحديثة التي تقوم على العلوم الطبيعية والصناعية والعمل والإنتاج والقوة الحربية عن طريق التدريب في أقصر وقت ممكن بمساعدة الفنيين الأوربيين حتى يعاونوه في تكوين جيش حديث وإدارة حديثة، ولم يخطر على بال الحاكم أن في مقدمة الأهداف التربوية أن تهتم بالفرد العادي وتعمل على تنوير الناس وتكوينهم تكوينًا واعيًا سليمًا من أجل غايات إنسانية.

وهكذا نجد أن التعليم وحده لم يكن مظهرًا للاتجاه نحو الحضارة الغربية والاقتراب منها، ولم يكن التعليم وحده هو الذي يشغل الحكومة ويستحوذ على كل اهتمامها، وإنما كان التعليم أحد هذه المظاهر فقط، وكان هناك غيره من مطالب التجديد ما يشغل الحكومة ويتطلب منها طائل الجهد والنفقة كالتنظيمات الإدارية والاقتصادية والحربية الجديدة.

ومن الواضح أن الحاكم كان في عجلة من أمره يريد أن يحقق خطته وأغراضه في أسرع وقت ممكن، ولذا طبعت المؤسسات الاقتصادية والحربية والتعليمية التي أنشأتها حكومة "محمد علي" بطابع السرعة، فإذا أضفنا إلى هذا أن التعليم الجيد لم يكن غاية في حد ذاته، بل كان وسيلة تعين الحكومة على تحقيق أغراضها، تبين لنا أهم خاصيتين طبعت بهما السياسة التعليمية في أوائل القرن التاسع عشر هما: "النفعية"، "والسرعة" وسيتبين فيما يلي أن سياسة تقوم على مثل هذه الأسس الواهية لن يتوفر لها جوانب الثبات والاستمرار، وذلك من خلال تقويمنا لملامح التعليم في تلك الفترة.

(أ) ظهور الثنائية بين التعليم الديني والتعليم المدني:

كان ظهور الثنائية في التعليم نتيجة طبيعية لموقف الحاكم من التعليم التقليدي  الذي كان يوجد في الأزهر والكتاتيب، فعندما فكر في نظام تعليمي يوفر له ما تطلبه الدولة الحديثة من أطباء وضباط ومهندسين وصناع، لم يكن أمامه سوى أحد أمرين: إما أن يدخل بعض التعديلات على نظام الدراسة بالأزهر والكتاتيب بما يحقق له أغراضه، وإما أن يترك الأزهر والتعليم القديم قائمًا دون أدنى تغيير، وينشئ إلى جانبه نظامًا حديثًا مستقلًا كل الاستقلال عن المؤسسات التعليمية القائمة منذ زمن بعيد.

وقد كان تقدير الحاكم أن التعليم الديني في الأزهر والكتاتيب لا يمكن أن يحقق أغراضه في توفير القوى البشرية التي تعينه على تنفيذ مشروعاته المادية لأن الأزهر لم يكن في ذلك الوقت يعلم الطب أو العلوم الطبيعية أو الهندسة، أو الفنون الحربية والصناعية، كما أنه أدرك منذ البداية أن تطوير الأزهر وتحويله إلى النمط الغربي من التعليم يتطلب مجهودًا شاقًا ووقتًا طويلًا واصطدامًا بتقاليد ثقيلة عنيفة، وخطته العاجلة لا تحتل كل هذا العناء، هذا إلى أنه كان يخشى إثارة علماء الأزهر الذين كانوا يعدون أنفسهم حراسًا على تقاليده، وما يتبع ذلك من تهيج وإثارة للشعور الديني بين عامة الناس أيضًا.

لهذا ترك "محمد علي" التعليم القديم بروحانيته وأساليبه القديمة يسير في نفس الطريق الذي كان يسير فيه من قبل باستثناء واحد هو أنه صادر أوقاف الأزهر والمساجد فحرم التعليم الديني، من أهم مصدر من مصادر قوته، وكان هذا الإجراء في حد ذاته إهمالًا للأزهر والتعليم

الديني من قبل الحاكم، وإن كان بعض المؤرخين يشيرون إلى أن محمد علي كان عطوفًا على الأزهر لأنه لم يعطل الدراسة به أو يأمر بإغلاقه ولكنه أنشأ إلى جانبه نوعًا آخر من التعليم على أسس جديدة تخالف الأسس التي قام عليها التعليم التقليدي.

وهكذا أعطى الحاكم كل اهتمام للتعليم المدني الحديث الذي يعد الوظائف الجديدة واحتكرت الحكومة هذا النوع من التعليم حتى لا تترك للأفراد أو للهيئات فرصة التأثير على التعليم الحديث بما لا يتفق مع أغراض الحكومة في حين تركت معاهد التعليم التقليدي (الديني) سائرة في طريقها لأنها تعلم بعيدًا عن الميدان الذي تعمل فيه المدارس المدنية الجديدة، وقد ترتب على هذا ظهور أول ثنائية في تاريخ التعليم في مصر، وأول ازدواج في الثقافة بين التعليم الديني من جهة والتعليم المدني الحديث من جهة أخرى، وظلت هذه الثنائية وهذا الازدواج سمه من سمات التعليم المصري حتى صدر قانون تنظيم الأزهر في عام ١٩٦١ ليضع حدًا لهذه الثنائية المصطنعة في البناء التعليمي.

(ب) الصبغة العسكرية للتعليم:



صورة (٨) التعليم العسكري في عهد " محمد علي "

رأينا كيف نشأ التعليم الحديث مرتبطًا كل الارتباط بمطالب الجيش والأسطول، وأن التعليم كان شأنًا من شئون ديوان الجهادية فترة طويلة، وكانت هذه المنشأة مسؤولة إلى حد بعيد عن إضفاء الصبغة العسكرية على التعليم سواء في المدارس الحربية أو المدنية فقد كانت الحكومة تجمع التلاميذ لمدارسها كما تجمع الجنود لجيشها فالتلاميذ والجنود لديها سواء، وهم جميعًا "أنفار" أمامهم مهمة محددة هي تنفيذ خطة الحكومة وتحقيق أهداف الحاكم، وكان هذا الأسلوب العسكري في إدارة التعليم وفي تنشئة الصبية جديدًا تمامًا على المصريين، فلم يحدث في تاريخهم القريب أو البعيد أن انتزعت الحكومة أبناءهم انتزاعًا من أجل تعليمهم والتدخل في كل صغيرة وكبيرة تمس أمور حياتهم، وهكذا اختلط التعليم في أذهان الناس

وخبراتهم ولم يعد هناك خط فاصل بينهما، والواقع أن المدارس كانت حصوناً عسكرية يحرسها الجند ويحولون دون اقتراب الأهالي من أسوارها العالية.

وإذا كانت الحكومة قد بررت هذا الإجراء بأنه من أجل توفير الاستقرار للتلاميذ وحمايتهم من الانحلال وسوء الخلق، فإن حقيقة الأمر أن الحكومة كانت حريصة على تحقيق أغراضها بأية وسيلة وكانت تخشى من تردد التلاميذ على أهلهم حتى يظلوا بعيدين عن التأثير عليهم بما قد يتنافى مع خطة الحكومة وأهدافها، ولاشك في أن هذه الروح الحربية التي أخذ بها التلاميذ والتي جعلت من المدارس حصوناً عسكرية قد باعدت بين المدرسة المصرية والمجتمع المصري في النصف الأول من القرن الماضي.

(ج) العناية بقيمة التعليم وإهمال قاعدته:

كان اهتمام الحكومة – كما رأينا موجهاً نحو مرحلة التخصص وهي المرحلة العالية من التعليم، ومن تتبعنا لنشأة التعليم الحديث وتطوراتها في تلك الفترة نجد أن الحكومة قد بدأت بإنشاء المدارس الخصوصية أولاً، ثم تلى ذلك إنشاء المدارس التجهيزية وأخيراً المدارس الابتدائية، وعلى الرغم من توسع الحكومة في التعليم الخصوصي، فقد أهملت قاعدة التعليم الأساسية في المرحلة الأولى من التعليم، وكان من نتيجة ذلك أن اتخذ التعليم شكل "الهرم المعكوس" كما أشرنا من قبل، تتسع قمته بقدر التوسع في التعليم العالي، وتضيق قاعدته بقدر حصر التعليم الأولى في مجال ضيق محدود، وإذا ترجمنا ذلك إلى مدلوله التربوي، يتبين أن الحكومة قد اهتمت بتعليم "القلة" من أجل الوظائف المدنية والعسكرية التي تحتاجها الدولة وأهملت تعليم "الكثرة" في المرحلة الأولى من التعليم، ومع أن عدد المدارس الخصوصية العالية كان يزداد زيادة مطردة، نجد أن رغبة الحكومة كانت متجهة دائماً إلى إنقاص عدد المكاتب التي تقدم التعليم الأولي الابتدائي، فبعد أن كانت سبعة وستين، أنقص عددها إلى ٤٥ ثم إلى ٣٧ ثم إلى أربعة فقط وكادت أن تهمل إهمالاً تاماً في السنين التي تلت ١٨٤٠ – ١٨٤١.

وقد ترتب – على ذلك عدم الترابط والتناسق بين مراحل التعليم الثلاث، فعلى الرغم من أن التعليم كله كان يتجه إلى هدف واحد هو تخريج موظفين إلا أن الصلة لم تكن وثيقة بين مراحل التعليم المختلفة، ولم يتوفر لها التوازن والتكامل المطلوب ففي أعلى مراحل التعليم كان يوجد أكثر من عشر مدارس خصوصية في الوقت الذي لم يزد فيه عدد المدارس التجهيزية عن مدرستين فقط وظيفتها إعداد التلاميذ لكل هذا العدد من المدارس الخصوصية كما أن عدد

المكاتب الأولية (التي تمثل قاعدة التعليم) لم يكن في وقت من الأوقات متناسبًا مع عدد السكان، وكذلك المناهج في المراحل الثلاث لم يوجد بينها أي ترابط أو تناسق.

والواقع أن تعليم عامة الشعب عن طريق توسيع قاعدة التعليم في المرحلة الأولى لم يكن يهم الحاكم كثيرًا، وعلى العكس من ذلك كان "محمد علي" يخشى التوسع في تعليم العامة، ويرى أن من الأصلاح أن يقتصر التعليم على الصفوة من أبناء البلاد، لأنه كان يخشى أن يصل التعليم بالشعب إلى حال من النضج السياسي والقومي ما يشكل خطورة على الحكم والحكام.

(د) الانفصال بين المدرسة والمجتمع:

كانت المدارس في النظام التعليمي الحديث مؤسسات "حكومية" بكل ما تحمله الكلمة من معنى، فالحكومة هي التي أنشأتها ورتبت لها كل ما تحتاج إليه، ثم جمعت لها التلاميذ بانتزاعهم من أهلهم انتزاعًا، ولم تسمح لتلاميذها بالتردد على بيوتهم إلا حين تشاء فالدراسة داخلية، والآباء لا يعملون شيئًا عن الحياة التي يعيشها أبنائهم داخل المدرسة ولا عن العلوم التي يدرسونها، وليس لهم أي رأى في توجيه أبنائهم فالحكومة هي التي تعلم أبنائهم وتربيتهم وتؤويهم وتحدد لكل منهم مستقبله، وهكذا ترفعت المدارس عن أهل البلاد وعن الحياة التي عاشها المجتمع، ولذا عاشت منفصلة عن البيئة التي توجد فيها، يضاف إلى هذا الأسلوب العسكري الذي اتسم به التعليم.

وعلى الرغم من أن التعليم قد ارتبط بغاية نفعية إلا أنه لم يحاول أن يستجيب لمطالب المجتمع أو النهوض به، بل كان استجابة مباشرة لمطالب الحكومة.

وقد ساعد على زيادة الانفصال بين المدرسة والمجتمع أن أفراد الطبقة المتعلمة لم يعودوا إلى بيئاتهم التي نشأوا بها ليرفعوا مستواها ويلتئموا بينها وبين حياتهم الجديدة، بل احتكرت الحكومة نشاطهم في الجيش والمصانع والدواوين والمؤسسات الحكومية فاكتظت بهم العاصمة والمدن الكبيرة، في الوقت الذي افتقر فيه الريف الذي يضم سواد الشعب إلى أبنائه المتعلمين للنهوض به من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية والصحية.

وهكذا عاشت مدارس "محمد علي" حياتها كما تعيش المؤسسات الحكومية الصرفة، مترفعة عن أن تمد يدها لنظام التعليم الشعبي الذي قام في مصر منذ أجيال، وكان عملاً قومياً وأهلياً خالصاً فلم تؤثر فيه من قريب أو بعيد أو تصبغه ببعض مصادر قوتها في الوقت الذي تمكن فيه التعليم التقليدي البسيط من التأثير في مدارس التعليم الحديثة بتلاميذه، ومناهجه ومعلميه وطرق التدريس المتبعة فيه.

وعلى هذا النحو كان النظام التعليمي الذي أنشأه "محمد علي" معلقاً في الهواء، لم تمتد جذوره إلى باطن التربة المصرية، فكان من ذلك ما نعرفه مما أصابه من الاستقرار حيناً والترنخ حيناً آخر، ومن التوسع حيناً والانكماش حيناً آخر.

(هـ) التعليم بين الأصالة والاقتباس:

من الحقائق التي أشرنا إليها في بداية هذا الفصل أن التعليم الحديث كان مظهرًا هامًا لحركة الاقتباس عن الحضارة الغربية، بل هو أهم مظاهرها وكان من أهم نتائج توجيه البلاد إلى التعليم المدني الحديث أن اتجه المجتمع المصري نحو الحضارة الغربية يفتبس منها النظم السياسية والاقتصادية والإدارية وقد كان التعليم الحديث نفسه نتاجًا لهذا الاتجاه نحو الغرب لأن المشروعات الجديدة والمنشآت ذات النظم الغربية كانت تحتاج إلى هذا النوع من التعليم وتعتمد عليه.

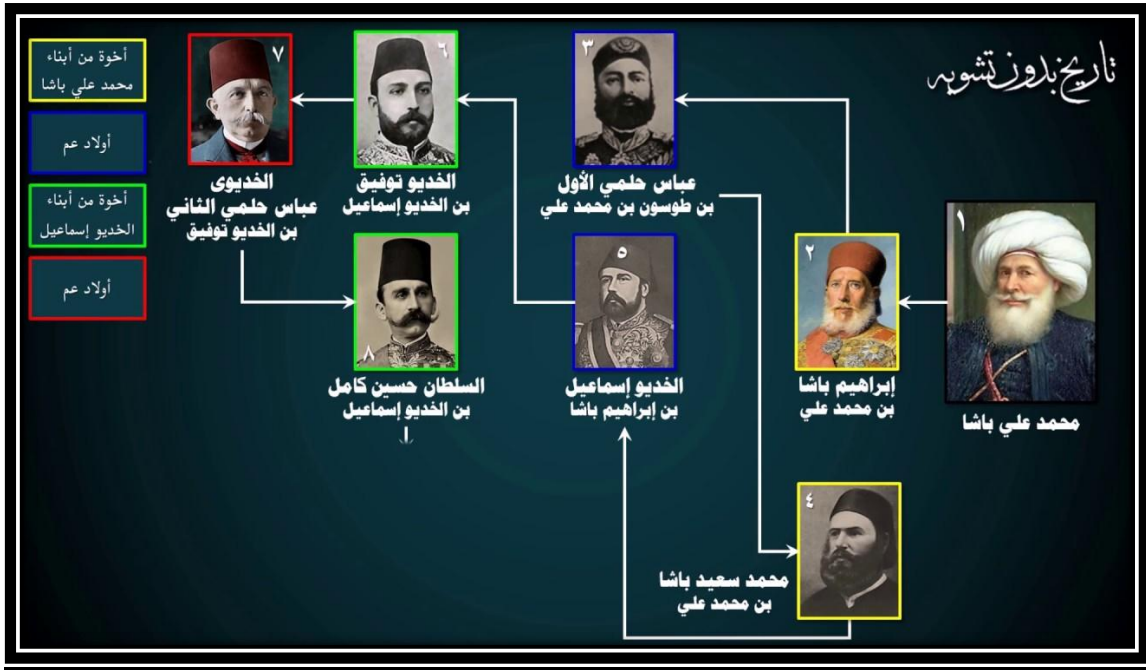
وهكذا كان الاقتباس عن الحضارة الغربية من أهم ملامح التعليم في عصر "محمد علي"، وكان هذا من حسنات العصر أيضاً، لأن مثل هذه التجربة لم تكن بالهينة في حياة المجتمع المصري بعد حياة العزلة والجمود التي فرضت عليه قروناً عديدة، ولذا كان الاقتباس والأخذ عن الغرب مفتاحاً للتجديد الثقافي والاحتكاك ممن سبقوه في مضمار التقدم الحضاري، ومن هنا أشرنا إلى التعليم الحديث باعتباره أهم مظهر من مظاهر النهضة التي عرفتها البلاد في أوائل القرن التاسع عشر، ولم تكن حركة الاقتباس من الحضارة الغربية قاصرة على مصر في ذلك الوقت بل شاركها في ذلك العديد من دول الشرق مثل تركيا وإيران وتونس.

ولكن الوقوف عند الاقتباس دون الموائمة بين مظاهر التجديد وحاجات المجتمع الحقيقية بعد قصوراً كبيراً في تطور المجتمعات، وربما كان ضرره أكثر من نفعه، ذلك لأن التعليم ليس سلعة تستورد كباقي السلع وإنما هو عملية اجتماعية وضرورة اجتماعية محدودة بعامل الزمان والمكان، أما إذا بدأنا بالاقتباس لتحقيق الجودة في التعليم، ثم انتهينا إلى الأصالة فإن ذلك هو قمة الإصلاح وتحقيق التقدم.

ومهما يكن الأمر فإن هذه التجربة الهائلة التي شهدت مصر من خلالها مولد نظام تعليمي حديث قد تركت آثاراً بعيدة المدى في حياة المجتمع المصري وكانت من أهم العوامل التي بثت روح التجديد في حياة المجتمع وانتقاله من جمود العصور الوسطى إلى ديناميكية العصر الحديث، ومع أن البناء التعليمي قد أوشك على الانهيار في أواخر حكم "محمد علي"، فإن آثاره لم تمح تماماً بل ظلت كامنة تنتظر البعث من جديد.

<https://www.youtube.com/watch?v=OrS96V5Az2k>

رابعاً: التعليم في عهد خلفاء "محمد علي"



صورة (٩) خلفاء "محمد علي"

على الرغم من ضرب محمد علي سياسياً والقضاء على نظام الاحتكار اقتصادياً كانت له آثاره السلبية على مسار النهضة التعليمية التي تمت في عهد "محمد علي"، فقد ساءت حال المدارس وأغلق بعضها، وتقلصت البعثات لأوروبا (عهد عباس)، وألغي ديوان المدارس، وتوقفت البعثات تقريباً، وبدء تشجيع الأجانب من أوروبا والولايات المتحدة على إنشاء مدارس خاصة بهم (مدارس للتبشير) وذلك تمهيداً مع الاستثمارات الأجنبية في مجال الاقتصاد، فأسهمت هذه المدارس التي التحق بها أبناء المصريين في تعميق ازدواجية الفكر والثقافة.

وعندما تولى إسماعيل الحكم كانت معظم المدارس التي أنشأها محمد علي قد أقفلت، ولما كان موافقاً على إعادة بناء مصر على الخطوط الأوروبية، تأثرًا بحياته هناك، فقد وجد أن الوسيلة الأساسية في هذا التمكن في التعليم، وعلى هذا أعاد تكوين ديوان المدارس ليشراف على تأسيس المدارس اللازمة، وطوال مدة حكمه (١٨٦٣ - ١٨٧٩) أسس المدارس المتنوعة الآتية: الحربية، والمهندس خانة، والحقوق، التي لها الفضل الكبير في تقديم القانون والتشريع والقضاء والحياة الأدبية والسياسية، ومدرسة دار العلوم لتخريج أساتذة اللغة العربية، ومدرسة الطب.

كما أهتم إسماعيل بتعليم البنات، وكان تعليم المرأة قبل ذلك أمر في حكم العدم، إذ لم تكن في البلاد سوى مدرسة الولادة ولم يكن يدخلها إلا الحبشيات، فأقيمت مدرستان للبنات بالإسكندرية والقاهرة (*).

كما أهتم بالتعليم الصناعي(**) والزراعي والمساحة والمحاسبة، وكذلك المدارس الابتدائية والثانوية (***) وبلغ من رعاية إسماعيل للتعليم والتشجيع على الالتحاق به، الاهتمام بإقامة حفلات مدرسية لاختتام نهاية العام الدراسي، يحضرها كبار رجال الدولة، وتوزع فيها الجوائز والمكافآت على الناجحين المتقدمين.

وفي الوقت نفسه كثر عدد المدارس الأوروبية التي أقامتها الإرساليات الدينية في مصر للبنين والبنات ولم تنتشر في أي عهد مثلما كثرت وانتشرت في عهد إسماعيل (٧٠ مدرسة)، وقد أفادت هذه المدارس في إعداد عناصر كثيرة من رجال الأعمال والمهن وموظفي الحكومة في البريد والسكة الحديدية والمحال التجارية والبنوك والقنصليات والمحاكم المختلطة، ونال كثير منهم الحماية الأجنبية فأصبحوا في حكم الأجانب.

الحياة الثقافية:

لم يتوقف الأمر في عصر إسماعيل على الاهتمام بالتعليم في المراحل والتخصصات المختلفة، بل انفتح المجال واسعاً لحركة ثقافية متنوعة كان لها تأثيراً قوياً في بناء شخصية مصر الثقافية، وكانت بعثات عصر محمد علي قد بدأت تؤتي ثمارها. وفي هذا الخصوص تألفت جمعية المعارف (١٨٦٨) لنشر الثقافة عن طريق التأليف والنشر بالاكنتاب العام، تولت طبع طائفة من أمهات الكتب في التاريخ والفقه والأدب، وتأسست دار الكتب (١٨٧٠).

<https://www.youtube.com/watch?v=kCQVHZPNXTk>

الاتجاهات القومية في التعليم:

وفي بداية هذه الفترة في يناير سنة ١٨٦٣ أعيد ديوان المدارس الذي ألغي في عهد سعيد وخصصت له في هذه الفترة سراي الأمير، فاضل يدرّب الجماميز، كما وسعت

* مدرسة السيوفية بالإسكندرية، ومدرسة الغربية بالقاهرة.

** كانت تعرف بمدرسة العمليات للعلوم الصناعية والهندسية والتمرينات العملية ثم الحقت بها مدرسة التلغراف وفرقة النقاشين، ومدرسة للعيان والخرس.

*** التجهيزية بالعباسية التي عرفت بالخدوية، ومدرسة رأس التين بالإسكندرية.



السراي لتسع بعض المدارس الخصوصية كالمهندس خانة والحقوق والمساحة والمحاسبة والمدرسة التجهيزية ودار الكتب، ومدرج للمحاضرة.

غير أن نقطة التحول في الإصلاحات التعليمية بدأت عندما اجتمع مجلس شورى النواب في أكتوبر سنة ١٨٦٦، ونادى أعضاء المجالس بضرورة العناية بالتعليم وتعميمه كوسيلة للتربية السياسية للشعب، وفي نوفمبر أصدر أعضاء المجلس القرارات الآتية:

- ١- العمل على إنشاء مدرسة بكل مديرية ولا داعي لإنشاء مدارس بالقاهرة والإسكندرية.
- ٢- السماح لأي طفل بأن يلتحق بهذه المدارس بشرط ألا يزيد سنه على ١٤ سنة.
- ٣- يحدد ديوان المدارس مدة الدراسة بهذه المدارس، كما ينظم خطة الدراسة.
- ٤- يكون الإنفاق على هذه المدارس من إيرادات الأوقاف ومن تبرعات الأهالي، وتقوم كل مديرية بالإنفاق على المدارس الواقعة بها.

ولقد كانت هذه القرارات صدى لما بدأ الرأي العام ينادي به، كما دلت على أن التعليم واجب قومي يجب أن يتعاون الشعب مع الحكومة في سبيل تعميمه، وأن الإنفاق على مدارس المرحلة الأولى يمكن أن يتم عن طريق الأوقاف الأهلية وتبرعات القادرين من الأهالي.

لائحة رجب ١٢٨٤ (نوفمبر ١٨٦٧):

وفي ضوء هذه المبادئ تقدم علي مبارك وكان ناظرًا للقناطر الخيرية ووكيلًا لديوان المدارس- بمشروع لائحة لتنفيذ المبادئ العامة التي نادى بها وأقرها مجلس شورى النواب.

وتكونت لجنة لدراستها في نوفمبر سنة ١٨٦٧ كان من أعضائها الثلاثة عشر رفاعة الطهطاوي ناظر قلم الترجمة، وعبدالله السيد عضو مجلس استئناف الإسكندرية وإسماعيل الفلكي ناظر مدرسة المهندس خانة والرصد خانة ومحمود الفلكي مأمور الخريطة الفلكية والشيخ عبد الهادي الإبياري من العلماء والشيخ إسماعيل الحلبي مفتى الأوقاف سابقًا، وكان الجميع من العلماء ومن موظفي الحكومة، وقد أقرح علي مبارك ضم بعض الأعيان لتكتسب اللجنة صفة شعبية، فضم إليها بعض أعيان القاهرة والأقاليم، وسنت اللجنة اللائحة التي عرفت باسم لائحة رجب.

ولقد قام مشروع "علي مبارك" على أساس دراسته لنظام التعليم الشعبي الذي كان يتمثل في الكتاتيب والمكاتب الأهلية، وكان علي مبارك يؤمن بأن الكتاتيب تستطيع أن تساهم في نشر التعليم إذا ما أشرفت عليها الحكومة من كافة النواحي، من مباني وهيئة تدريس ومناهج، على أن يتم تمويلها عن طريق الأوقاف وتبرعات الأغنياء، كما كان يرى إمكان

إنشاء مكاتب جديدة بجانب الكتاتيب القائمة في ذلك الوقت، وطالب بإنشاء مدارس ابتدائية بعواصم المديریات والمراكز سميت باسم المدارس المركزية، وينفق عليها أيضًا من الأوقاف وأموال الأهالي على أن تفتح بها أقسام خارجية للتلاميذ الذين يسكنون بالقرب منها بنسبة ٢٠ % من الداخلية واقترح علي مبارك أن يدفع القادرون المصروفات لتعليم أبنائهم بهذه المدارس.

وقد وافقت اللجنة على هذه المقترحات وصدر الأمر بتنفيذ اللائحة في مايو سنة ١٨٦٨، وبدأت مرحلة التنفيذ، وأصبح تعليم المرحلة الأولى يتكون من ثلاثة أنواع من المعاهد والكتاتيب والمكاتب الأهلية، والمدارس المركزية والمدارس الابتدائية.

تطور الإصلاحات التعليمية:

ولم تتوقف الإصلاحات التعليمية عند هذا الحد، بل كانت لائحة رجب أساسًا للتطورات التعليمية المختلفة ومن أهم هذه التطورات تنظيم ديوان المدارس على يد مبارك، فقد نظم الديوان على أساس أن تكون به إدارة للمدارس الملكية، وإدارة للتفتيش وفي سنة ١٨٧١، أصبح للمكاتب الأهلية إدارة خاصة بها ألحقت بديوان المدارس.

ولما عين مصطفى رياض مديرًا لديوان المدارس في أغسطس سنة ١٨٧٣ جعل مهمة نشر التعليم القومي في كل أنحاء مصر على أن تكون الكتاتيب هي قاعدة هذا التعليم، وقد قام رياض أيضًا بعدة إصلاحات شملت تنظيم الخطط والمناهج الدراسية للمراحل المختلفة، وشروط الالتحاق بالمدارس وواجبات نظار المدارس والمعلمين.

ولقد حاول مصطفى رياض أن يفيد من جهود المربي السويسري "دور كيم" الذي جاء لزيارة مصر، ودرس نظام التعليم بها وكانت له آراء قيمة فيما يتصل بالتعليم، وقد التحق دور كيم بخدمة الحكومة المصرية وعين مفتشًا عامًا للمكاتب والمدارس سنة ١٨٧٣، فكان هو رئيس للتفتيش بالديوان وقد استمر يؤدي عمله حتى وفاته سنة ١٨٨٠، فألغيت وظيفة المفتش العام وتنظيماته، وألحق المفتشون بوظائف أخرى حتى أعيد التفتيش سنة ١٨٨٢ م.

التعليم في بداية الثمانيات إلى ١٨٨٢:

وبالرغم من عزل إسماعيل ١٨٨٩، إلا أن التيار القومي ازداد اشتعالًا، ومع ازدياد التيار القومي اشتد الحماس لنشر التعليم، وصاحب نشر التعليم محاولة تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص لأول مرة في نظامنا التعليمي، عن طريق إذابة الفوارق بين التعليم في الكتاتيب والمكاتب الأهلية، وبين المدارس الابتدائية حتى يمكن إتاحة الفرصة لجميع الأطفال المنتهين

من تعليم المرحلة الأولى، من الالتحاق بالمدارس التجهيزية، وقد تمثلت محاولات إصلاح التعليم في هاتين السنتين في مشروع "قومسيون تنظيم المعارف".

مشروع "قومسيون تنظيم المعارف":

كانت الحكومة وقتئذ يرأسها مصطفى رياض الذي بدأ سلسلة من الإصلاحات التعليمية في سنة ١٨٧٣، عندما تقدم علي إبراهيم ناظر المعارف العمومية في مايو سنة ١٨٨٠، بمذكرة إلى مجلس النظار مطالبًا فيها ببعض الإصلاحات التعليمية.

فاستصدر مجلس النظار مرسومًا في ٢٧ مايو سنة ١٨٨٠ بتأليف لجنة يرأسها علي إبراهيم سميت "قومسيون تنظيم المعارف" لدراسة حالة التعليم واقتراح الوسائل والعلاج، وقد قدمت اللجنة تقريرها إلى مجلس النظار في ديسمبر سنة ١٨٨٠.

ويتكون تقرير اللجنة من سبعة فصول تناول الفصل الأول منها التعليم الابتدائي والفصل الثاني للتعليم التجهيزي، وتناول الفصل الثالث التعليم الخصوصي والعالي، أما الفصل الرابع فيتعلق بمسائل عامة كإنشاء مجلس أعلى للمعارف وتدریس المواد المختلفة. وفي الفصل الخامس يتناول التقرير موضوع البعثات العلمية إلى أوروبا والمدارس الأجنبية والأزهر، ويتناول الفصل السادس المسائل الإدارية كالميزانية الخاصة بالمدارس، وترميمات المدارس، أما الفصل السابع فهو مختصر لتقرير القومسيون، ويميز أمين سامي في التقرير قسمين: القسم الأول وهو خاص بنشر التعليم الابتدائي والقسم الثاني وهو يبحث حالة المدارس القائمة وطرق النهوض بها.

نشر التعليم الابتدائي:

من أهم المقترحات التي طالبت بها اللجنة لنشر التعليم الابتدائي جعل التعليم الأولي الابتدائي مجاني وفق النظام الخارجي، على أن تقوم المحافظات والمديريات بالإنفاق عليه عن طريق ضريبة سنوية للتعليم وضرورة مساهمة نظارة المعارف ببعض نفقات المكاتب الأهلية.

وقد طالبت اللجنة بأن تكون المدارس الابتدائية على ثلاث درجات أدناها المكاتب الابتدائية من الدرجة الثالثة بالقرى وتحل هذه المكاتب بالتدریج محل الكتاتيب، وأرقاها المكاتب الابتدائية من الدرجة الأولى بالمدن الكبيرة.

ورأت أن ينشأ مكتب من الدرجة الثالثة بكل قرية يتراوح عدد سكانها بين ٢٠٠٠، ٥٠٠٠ نسمة، فإذا قل العدد عن ذلك تتجمع القرى ليكون لها جميعًا مكتب واحد، ويتكون من


فصل واحد لا يزيد عدد تلاميذ على ستين تلميذاً يعلمهم معلم واحد يساعده عريف، وتدرس بالمكتب المواد الآتية: القرآن الكريم، والقراءة والكتابة، وقواعد الحساب الأربع واستخدام الموازين والمقاييس ومعلومات أولية في جغرافية مصر والصحة.

كما ينشأ مكتب من الدرجة الثانية بعاصمة كل مركز وفي كل مدينة عدد سكانها يتراوح بين ١٠٠٠٠٠.٥٠٠ نسمة، ويتكون المكتب من فصلين وبه معلمان وتدرس به المواد التي تدرس بمكاتب الدرجة الثالثة مضافاً إليها تاريخ مصر، وبعض مبادئ التاريخ الطبيعي وتمارين عملية على قياس السطوح والأحجام والخطوط.

أما مكاتب الدرجة الأولى فنشأ بكل من القاهرة وعواصم المديرية والمراكز وجميع مدن الأقاليم بواقع مدرسة لكل عشرة آلاف نسمة، وتعد هذه المدارس تلاميذها للالتحاق بالمدرسة التجهيزية، وبرنامج الدراسة بها هو نفس البرامج بالمدارس الابتدائية حينئذ، ومن لا يرغب من التلاميذ في دخول المدرسة التجهيزية يعفى من تعليم اللغة التركية أو إحدى اللغات الأجنبية. غير أنه يمكن للتلاميذ الذين لا يلتحقون بالمدرسة التجهيزية أن يقضوا سنة أخرى يتلقون خلالها معلومات في المساحة والزراعة والتاريخ الطبيعي المطبق في الزراعة إذا ما كانت المدرسة تقع في منطقة زراعية، أو يعملون الحساب التجاري وإمساك الدفاتر والخط وبعض المعلومات العامة في التجارة والصناعة إذا كانت المدرسة تقع في منطقة تجارية، وتعتبر هذه الدراسة بمثابة إعداد للتلاميذ لكسب العيش.

غير أننا نجد دراسة التلاميذ الذين تقع مدرستهم في منطقة صناعية، ويبدو أن العناية بالصناعة لم تلفت نظر المثقفين في ذلك الوقت، أو أنهم لم يجدوا أي داع لإنشاء دراسات صناعية على أساس أن الصناع كانوا يتعلمون في الورشة الصناعية.

المقترحات العامة لإصلاح التعليم:

وقد طالبت اللجنة بما يأتي: 

- ١- إنشاء مجالس للتحسين أو مجلس إدارة لكل مدرسة يرأسه ناظر المدرسة ويتكون من خمسة أعضاء على الأقل وعشرة أعضاء على الأكثر، وأعضاء هذا المجلس من المعلمين أو من ذوي الخبرة من غير المعلمين يعينهم ناظر المعارف بناءً على اقتراح من ناظر المدرسة.
- ٢- إنشاء مكتبة بكل مدرسة، على أن تقوم نظارة المعارف برصد مبلغ معين كل سنة يوزع على المدارس لتحقيق هذا الغرض، وكان الهدف من إنشاء هذه المكتبات هو زيادة معلومات المعلمين وتشجيعهم على الاطلاع.

٣- إنشاء مدرسة لإعداد المعلمين من قسمين، القسم الأول هو مدرسة دار العلوم القائمة حينئذ لإعداد المعلمين للمدارس الأولية الابتدائية ومعلمين للغة العربية والقرآن الكريم بالمدارس الابتدائية.

أما القسم الثاني الذي اقترح إنشاؤه في إطار المدرسة الكبيرة فهو لإعداد معلمين للغات والتاريخ والجغرافيا والرياضة والعلوم، وتكون هذه المدرسة نواة لإنشاء مدارس فرعية بالأقاليم لإعداد المعلمين وتمنح إجازة التعليم الابتدائي فقط، ويقوم الطلبة في هذه المدرسة بدراسة طرق التدريس والتربية العملية، ويظهر في هذا الاقتراح تأثير "دور كيم" الذي كان متحمساً لإنشاء معاهد كثيرة لإعداد المعلمين لتغذي المدارس الكثيرة حينئذ لرفع مستوى التعليم، وتغذي المدارس التي تنشأ نتيجة المقترحات التي قدمتها اللجنة.

٤- إنشاء مدرستين متجاورتين للزراعة والطب البيطري.

٥- منح شهادات دراسية لرفع مستوى التعليم، ويستطيع التلميذ بواسطة هذه الشهادة أن يلتحق بالمرحلة التعليمية التي تلي المرحلة التي انتهى منها.

٦- العناية الصحية بالتلاميذ عن طريق فحصهم طبياً من حين لآخر، واقترحت اللجنة أن يقوم طبيب بزيارة المدرسة يومياً.

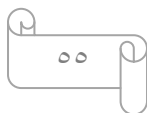
٧- العناية باختيار الطلبة الذين يوفدون في بعثات إلى الخارج، وزيادة الاعتمادات المخصصة للبعثات التعليمية.

٨- إنشاء مجلس أعلى للمعارف يساعد في تنظيم خطط الدراسة وقوانين التعليم، ويقدم الاقتراحات في كل ما يطالبه منه ناظر المعارف ويتكون المجلس من خمسة عشر عضواً، وكيل المعارف، ومفتش المدارس، والمكاتب وأربعة أعضاء ينتخبون من المصالح الأميرية وعضو من أرباب المعارف، ونظار المدارس الخصوصية الخمس، وعضوان من المعلمين.

٩- وما يجب ذكره أن اللجنة قررت تخصيص مبلغ سنوي بالميزانية لإعانة المدارس الأجنبية إلا أنها قررت أنه لا يمكن مساعدة هذه المدارس إلا إذا قبلت أن تفتش الحكومة على أعمالها. ومن ناحية أخرى طالبت اللجنة بأن تكون برامج المدارس مطابقة لبرامج المدارس الحكومية إذا كانت المدارس الأجنبية ترغب في أن يلتحق بعض تلاميذها بالمدارس الخصوصية.


تنفيذ مقترحات "قومسيون تنظيم المعارف":

وافقت الحكومة على مقترحات القومسيون وبدأت بعض الخطوات الفعلية في تنفيذها فوافقت على إنشاء مدرسة المعلمين بقسميها، وافتتحت المدرسة في سبتمبر سنة ١٨٨٠ كما أنشئت ثلاث مدارس من الدرجات الثلاث لتكون نواة للمدارس المقترحة، فأنشئت



في نوفمبر سنة ١٨٨١ مدرسة من الدرجة الثانية بقلوب، وفي نهاية سنة ١٨٨١ مدرسة من الدرجة الأولى ببندر الجيزة، وفي يناير سنة ١٨٨٢ مدرسة من الدرجة الثالثة بطوخ، وصدر أمر بتشكيل مجلس أعلى للمعارف في ٢٨ مارس سنة ١٨٨١ افتتح في ٤ إبريل سنة ١٨٨١. غير أن الأحداث السياسية التي وقعت وأدت إلى قيام الثورة العراقية ثم الاحتلال الإنجليزي لمصر أوقفت هذه الاصطلاحات وبدلاً من إنشاء المدارس الابتدائية بدرجاتها أخذ الاتجاه يسير في طريق إنشاء مدارس ابتدائية من الدرجة الأولى، كما صرف النظر بعد قليل عن المجلس الأعلى للمعارف.

تعليق:

 بالرغم من أن الضعف والانهيار قد أصاب النظام التعليمي في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إلا أن الفترة التي تبدأ منذ ١٨٦٣ تعتبر فترة مزدهرة بالنسبة للتعليم المصري، فلقد قامت فيها المشروعات التعليمية التي حاولت نشر تعليم المرحلة الأولى وتحقيق تكافؤ الفرص في هذه المرحلة، ولئن تميز النصف الأول من القرن التاسع عشر بازدهار التعليم العالي بصفة خاصة، فلقد تميز النصف الثاني بازدهار تعليم المرحلة الأولى ولاشك في أن كل إصلاحات التعليم في النصف الثاني قامت على أكتاف المصريين المثقفين الذين نالوا حظ التعليم في عهد "محمد علي" فلما شغلوا المراكز الرئيسية في الدولة، حاولوا بدورهم أن ينشروا التعليم بين مواطنيهم، ولقد تميزوا ببعد النظر، فوجهوا اهتمامهم إلى تعليم المرحلة الأولى.

وقد سارت جهود نشر التعليم في اتجاهين: الاتجاه الأول: وكان يرم إلى إصلاح الكتابات والإكثار منها واتخاذها قاعدة للتعليم الشعبي، ولقد تزعم هذا الاتجاه على مبارك ابتداء من ١٨٦٦. أما الاتجاه الثاني فكان يرم إلى إلغاء الكتابات تدريجياً وإحلال مكاتب ابتدائية على ثلاث درجات محلها، وكان الاتجاه الثاني يهدف إلى:

- (١) رفع مستوى التعليم من ناحية.
- (٢) إذابة الفوارق بين الكتابات والمدارس الابتدائية من ناحية أخرى.
- (٣) كما كان يفتح الباب أمام خريجي المكاتب الابتدائية بدرجاتها الثلاث للالتحاق بالمدارس التجهيزية، أما من لا يلتحقون بالمدرسة التجهيزية فقد نظم لهم تعليم مهني يعدهم لكسب العيش، ولقد نادى بهذا الاتجاه قومسيون تنظيم المعارف سنة ١٨٨٠، نتيجة جهود ناظر المعارف علي إبراهيم.

ولقد ظهر مع هذه الجهود لنشر تعليم المرحلة الأولى مبدأ إشراف الحكومة على التعليم، ومبدأ اشتراك الشعب في تمويل التعليم مع الحكومة، وإن لم تنجح لائحة رجب سنة ١٢٨٤هـ في تنظيم طريقة جمع التبرعات وإنفاقها إلا أن قومسيون تنظيم المعارف نجح في سنة ١٨٨٠ في إسناد مسئولية جمع التبرعات والإشراف على الأوقاف الموقوفة على التعليم إلى المديرية، وتقوم كل مديريةية بتكوين اللجان المختصة لهذا الغرض.

ولم تقتصر جهود رجال مصر في هذه الفترة على نشر التعليم بالمرحلة الأولى وإنما تعدت ذلك إلى الاهتمام بالتعليم العالي، كما تميزت هذه الفترة بإنشاء أول معهد لإعداد المعلمين، وإنشاء أول مدرسة للبنات.

ولم يكن هناك أدنى شك في أن مصر قد بدأت تنظيم تعليمها على أسس قومية، وإذا كان محمد علي هو منشىء نظام التعليم الحديث في مصر، فلا شك في أن رجال هذه الفترة وعلى رأسهم علي مبارك يعتبرون منشىء نظام التعليم القومي في مصر الحديثة وبالرغم من اضطراب الحالة المالية في هذه الفترة، إلا أن التعليم قد خطا خطوات كبيرة قائمة على أساس من التخطيط، غير أن الاضطراب المالي سرعان ما أدى إلى التدخل السياسي ثم إلى الاحتلال الانجليزي لمصر سنة ١٨٨٢.

فتوقفت الجهود المختلفة التي قامت في هذه الفترة، ولم يقتصر الاحتلال الإنجليزي على وقف المشروعات التعليمية السابقة، بل سعى لوقف انتشار التعليم والقضاء على مقوماته القومية.

أسئلة تقييمية حول الفصل الثالث



- ١- وضح أهم عوامل التغيير الثقافي في المجتمع المصري في بداية القرن التاسع عشر؟
- ٢- تتبع نشأة وتحديث نظام التعليم في مصر في عهد "محمد علي"؟
- ٣- قوّم السياسة التعليمية وأهم ملامح التعليم في عهد "محمد علي"؟
- ٤- "نشأ نظام التعليم في عهد محمد علي بطريقة مقلوبة" علل ذلك؟
- ٥- "تذبذب النظام التعليمي في عهد "خلفاء محمد علي" ما بين الانتكاسة والنمو" (وضح رأيك مع ذكر المبررات التي تستند إليها؟).

أسئلة يجيب عنها الطالب

السؤال الأول: كان الاقتباس عن الحضارة الغربية من أهم ملامح التعليم في عصر "محمد علي" علل؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

السؤال الثاني: ما أهم مقترحات لجنة قوميون تنظيم المعارف الخاصة بإصلاح التعليم؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

الفصل الرابع

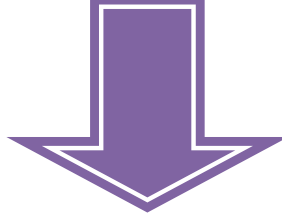
محنة التعليم في عهد الاحتلال الإنجليزي

١٨٤٩هـ - ١٩٠٥م

- (١) الاستعمار العسكري والثقافي ١٨٨٢ - ١٩٠٦
- (٢) خصائص التعليم في عهد الاحتلال الإنجليزي
- (٣) التعليم في عهد الاستقلال الجزئي ١٩٢٢ - ١٩٥٢

أهداف الفصل الرابع

بعد أن تنتهي من دراسة هذا الفصل، يتوقع منك أن تصبح قادرًا



- ١- تتعرف على أهم خصائص الاستعمار العسكري على مصر في عهد الاحتلال الإنجليزي.
- ٢- تميز أهم الانعكاسات الثقافية على المجتمع المصري في عهد الاحتلال الإنجليزي.
- ٣- تلم بأهم خصائص التعليم في مصر في عهد الاحتلال الإنجليزي.
- ٤- تلم بأهم خصائص التعليم في مصر في عهد الاستقلال الجزئي لمصر من ١٩٢٢ حتى ١٩٥٢.

الفصل الرابع
محنة التعليم في عهد الاحتلال الإنجليزي
١٨٨٢-١٩٩٢

(١) الاستعمار العسكري والثقافي: ١٨٨٢-١٩٠٦



صورة رقم (١٠) مصر تحت الاحتلال الإنجليزي

عرضنا في الفصل السابق للجهود المختلفة التي قامت للنهوض بالتعليم ونشره بين أبناء الشعب، وذكرنا أن أبرز هذه الجهود اتجه إلى نشر تعليم المرحلة الأولى عن طريق المكاتب الأهلية والمدارس الابتدائية، كما أبرزنا الاتجاه القومي الذي قام سنة ١٨٦٦ ينادي باشتراك الشعب مع الحكومة في تمويل التعليم الخاص بالمرحلة الأولى، ولقد كان من نتيجة هذا الاتجاه إنشاء كثير من المكاتب الأهلية والمدارس المركزية والمدارس الابتدائية. غير أن الظروف السياسية والاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد أوقفت المضي في تنفيذ خطط إصلاح التعليم ونشره، فلقد أخذ التدخل الأجنبي يتخذ صورة سافرة بعد عزل إسماعيل وتولييه توفيق، وقامت الثورة العرابية للحد من تغلغل النفوذ الأجنبي، والمطالبة بإقامة حياة دستورية في البلاد، وتم فعلاً وضع دستور أقره مجلس شورى النواب في فبراير سنة ١٨٨٢ كان محققاً لمبدأ الوزارة أمام مجلس النواب غير أن إنجلترا خشيت من تيار الوطنية المتدفق، فسارعت بالتدخل بحجة الدفاع عن توفيق صاحب الحق الشرعي، وحماية الأجانب، وانتهى تدخل إنجلترا العسكري بالقضاء على الثورة العرابية واحتلال مصر.

ولقد حكم الإنجليز البلاد عن طريق الضغط، والإرهاب، والسيطرة على كل مرافق الدولة المدنية والعسكرية، ثم أخذوا يعملون على استعمار البلاد ثقافياً بعد أن استعمروها عسكرياً، وكان التعليم وسيلتهم لتحقيق أهدافهم، فلم ينشئوا إلا القليل من المدارس، بينما عملوا

على صبغ التعليم بالصبغة الإنجليزية، ولقد أدى ذلك إلى تدهور التعليم في سنوات الاحتلال الأولى.

غير أن اليقظة الوطنية قبل وبعد حادثة دنشواي، كان لها أبلغ الأثر فيمد "حركة المقاومة الوطنية" مما دفع الانجليز إلى محاولة استرضاء المصريين والتظاهر بإدخال بعض الإصلاحات على نظام التعليم، كما قامت منذ ذلك الوقت جهود وطنية أهلية لنشر التعليم. وفي هذا الفصل سنقوم بدراسة تطوير التعليم في عهد الاحتلال حتى سنة ١٩٠٦، وهي الفترة التي أهملت فيها شئون التعليم، ثم نبين أثر اليقظة الوطنية في الضغط على سلطات الاحتلال للاهتمام بالتعليم، كما سنبين فيه الجهود الوطنية الأهلية التي أدت إلى بعض الإصلاحات في مجال التعليم، وتبدأ هذه الفترة منذ حادثة دنشواي سنة ١٩٠٦ إلى ١٩٢٢ عندما صدر تصريح ٢٨ فبراير بإلغاء الحماية على مصر بباريس، وكانت تشن حملات عنيفة على الاستعمار الإنجليزي ونظام الحكم المتواطئ مع الانجليز، غير أن ما صدر منها لم يتجاوز ثمانية عشر عددًا، أما مجلة الأستاذ المعارضة التي أصدرها السيد عبدالله النديم خطيب الثورة العربية سنة ١٨٩٢، فلم تستمر طويلاً لأنه أبعده عن مصر سنة ١٩٨٣.

وتمكن الانجليز بذلك من كبت الرأي العام المصري، وخاصة في الفترة التي تلت هزيمة العربيين سنة ١٨٨٢، والقبض على الكثير من الوطنيين بتهمة التعاون مع العربيين، وكانت استقالة شريف رئيس الحكومة سنة ١٨٨٤ محتجًا على مطالبة الإنجليز لمصر بإخلاء السودان بعد انتصارات الثورة المهديّة هي العمل الوطني البارز في بداية عهد الاحتلال.

التطورات التعليمية:

وفي الوقت الذي أخذ الإنجليز يسيطرون فيه على كل نشاط سياسي واقتصادي أخذوا يسيطرون على التعليم ليوجهوه في الطريق الذي يضمن لهم إضعاف البلاد سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، ولم يجد الانجليز أية حاجة إلى نشر التعليم أو وضع خطط تعليمية لنشر التعليم، بل يمكن القول بأنهم على العكس من ذلك وضعوا الخطط للحد من ازدياد عدد المدارس وعدد المتعلمين، وكانوا يعتقدون أن تعليم القراءة والكتابة فيه الكفاية بالنسبة لسواء الشعب، وأن بعض الموظفين الكتابيين يكفون لسد حاجة المصالح الحكومية، أما التعليم العالي فقد بدأوا يحددون عدد طلابه حتى يصيب الشلل مجالات التطور المختلفة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ولقد كان كرومر المعتمد البريطاني الذي استمر الحاكم المطلق لمصر قرابة الربع قرن، صريحًا في تقريره لسنة ١٨٩٩، فهو يقول في تقريره: "كانت الحكومة في السنين

الأخيرة ترمي إلى غرض ذي شقين فأما الشق الأول فهو الرغبة في أن تنتشر على أوسع نطاق ممكن، بين الذكور والإناث من السكان على السواء، لوناً بسيطاً من التعليم، ينحصر في الإلمام بمبادئ اللغة العربية والحساب، وأما الشق الثاني، فهو الرغبة في إعداد طبقة متعلمة تعليماً راقياً، يلقي بمطالب الخدمة في الحكومة، وواضح من ذلك أن إعداد المواطنين المثقفين لم يكن أبداً من أهداف سياسة الاحتلال.

بل إن نشر اللون اليسير من التعليم الذي يتحدث عنه كرومر لم يتحقق بدليل أن نسبة الأمية، كانت في سنة ١٨٨٢، ٩١.٧ % وفي سنة ١٩١٧ أصبحت ٩١.٣ % أي أن نسبة الأمية في خمسة وثلاثين عاماً لم تنخفض إلا بنسبة ٠.٤ % ولإيقاف تيار التعليم عمدت نظارة المعارف الواقعة تحت سيطرة الإنجليز إلى رصد ميزانية ضئيلة للتعليم، ولقد كانت هذه الميزانية في سنة ١٨٨٥، ٨١.١٣١ جنيهاً وصلت في سنة ١٩٠٠ - ١٩٠١ إلى ١٠٧.٢٢٧ جنيهاً.

ومن باب الإنصاف نحب أن نسجل تقرير مجلس شورى القوانين في ديسمبر سنة ١٩٨٤ الذي يحتج فيه على إهمال التعليم قائلاً: "أن نشر التعليم قد تفهقر كلياً عما كان عليه من قبل ذلك، ويحسن بنا أن نقول: أن القابضين على زمام نظارة المعارف العمومية وإدارتها قد سعوا بكل اجتهاد إلى طرق تقليل التعليم، وسد أبوابه بكل حيلة في وجوه الأمة، ولولا النزر القليل القادر على أداء المصروفات لما وجد في المدارس من التلاميذ بقدر عدد المعلمين والموظفين، كما هو الحال الآن في مدرسة المهندس خانة وغيرها من المدارس التي انحطت كمدرسة الطب، وباليات النظارة كانت تقبل كل من يأتيها متعهداً بدفع المصاريف بل أنها سدت هذا الباب أيضاً في كثير من الأحوال والجهات.

ولقد عمدت سلطات الاحتلال لكي تحد من إقبال الناس على التعليم الذي جعلته بالمصروفات بعد أن كان منذ عهد محمد علي بالمجان، وكان ذلك يعني قصر التعليم على القلة من أبناء الطبقة الغنية وحرمان سواء الشعب من أبناء الفلاحين والعمال من التعليم بالمدارس ومن ثم حرمانهم من التحرك في السلم الاجتماعي، وبعبارة أوضح تقول أن الإنجليز بدأوا يتجهون إلى صبغ التعليم بصبغة أرستقراطية بقصد تجميد الأوضاع الاجتماعية ووقف عجلة التطور الاجتماعي والاعتماد على مساندة الطبقة الغنية لهم، إذ إن قصر التعليم بالمدارس الابتدائية والثانوية، ثم التعليم العالي على الطبقات القادرة والغنية كان يعني إعدادهم للوظائف الرئيسية بالحكومة وفي خارج مجالات الحكومة، كما كان يعني ذلك أيضاً استمرار السلطة والنفوذ في يد الطبقة الغنية من كبار المزارعين والتجار، وما دام الإنجليز بيدهم خيوط السلطة الأولى كان ذلك يعني تحالفاً بين الاستعمار وبين الطبقة الغنية أو معظم أبناء الطبقة الغنية،

وكان يعني ذلك أيضًا إبقاء الفلاحين والعمال على حالتهم عرضة للفقير والأمراض المختلفة والجهل.

ولقد أفادت فعلاً من هذه الفترة طبقة الأعيان وكبار ملاك الأراضي الزراعية والتجار من مشروعات الري، وتقدم طرق المواصلات وغزو البضائع الأجنبية للبلاد، وانتشر التعليم بين أبناء هذه الطبقة وارتفع مستوى معيشتهم وأخذوا يسايرون المدنية الغربية في حياتهم، وأظهر الكثيرون منهم ولائهم لسلطات الاحتلال وحاولت الطبقة المتوسطة اللحاق بالطبقة الغنية وتقليدها فاهتمت بتعليم أبنائها، وازداد تبعاً لذلك عدد من يعملون بالوظائف الحكومية من أبناء الطبقة المتوسطة. وبالإضافة إلى ذلك عمل الإنجليز على نشر اللغة الإنجليزية، عن طريق جعلها لغة التعليم بالمدارس، كما اتجهت جهودهم إلى محو الصفحات الوطنية والقومية من مقررات التاريخ بالمدارس، مما أدى إلى تشويه تدريس التاريخ وإظهار الدول الأوربية بمظهر الدول الوحيدة ذات الحضارة العريقة.

(٢) خصائص التعليم في عهد الاحتلال:



ويمكننا أن نحدد الخصائص الرئيسة للتعليم في عهد الاحتلال كالاتي:

أولاً: لم يكن الإنجليز جاديين في نشر التعليم بمصر ولم يكن ذلك هدفاً من أهداف سياستهم على الإطلاق، ولذلك لم تكن لهم خطط مدروسة بشأن نشر التعليم، بل الأصوب أن يقال بأنه كانت لهم خطط مدروسة لوقف انتشار التعليم حتى يوقفوا تطور الشعب.

ثانياً: كان الهدف من التعليم في عهد الاحتلال إعداد طبقة من الموظفين "الكتابيين والفنيين" للعمل بالمصالح الحكومية ولتيسير دفة الأعمال الحكومية، ويكفي إعداد الموظفين الكتابيين بالتعليم الابتدائي و ببعض التعليم الثانوي، أما طبقة الفنيين فلا داعي لتخريج أعداد كبيرة منها، بل يكفي بأقل القليل حتى لا تسد هذه الطبقة حاجة الشعب إلى الخدمات المختلفة.

ثالثاً: لتقييد نشر التعليم بين أبناء الشعب أصبح التعليم الابتدائي والثانوي والعالي بعد الاحتلال بالمصروفات، وكان قبل ذلك بالمجان، وقد تدرج الاحتلال في تطبيق تلك السياسة ابتداءً من سنة ١٨٨٤ - ويروي يعقوب أرتين الذي كان وكيلاً لنظارة المعارف أن عدد التلاميذ الذين كانوا يتعلمون بالمجان سنة ١٨٩٣ كان ١٣٣٧ تلميذاً وبالمصروفات ١٧٦٤ تلميذاً، ومن الغريب أن "أرتين" كان يشجع إلغاء المجانية وزيادة المصروفات المدرسية بما يوازي ما تصرفه الحكومة على التلميذ، وحجته في ذلك استخدام مصروفات التلاميذ في إنشاء المدارس الجديدة، ولم يحل عام ١٩٠٣ حتى كان عدد التلاميذ الذين يتعلمون بالمجان بالمدارس الابتدائية والثانوية قد انخفض بدرجة واضحة، فكان عدد من يتعلمون بالمجان بمدرسة رأس التين

الثانوية سبعة عشر تلميذًا من ١٤٥ تلميذًا، ولم يكن يوجد إلا ثلاثة طلاب يدرسون بالمجان بمدرسة الطب، وفي عام ١٩٠٤ كانت مجانية التعليم قد ألغيت تمامًا.

رابعًا: أهمل الانجليز التعليم الفني وخاصة التعليم الصناعي وحاولوا تأكيد رأيهم القائل بأن مصر بلد زراعي لا تملك المقومات اللازمة لقيام الصناعة بها.

خامسًا: اقتصر التعليم في عهد الاحتلال على إعداد الموظفين والفنيين في الطب والهندسة وغيرها، بدون أية محاولة لإعداد المواطن المستثمر الذي يستطيع أن يناقش أو ينتقد الأوضاع القائمة أو يمتص القيم الجديرة بالإنسان الحر.

سادسًا: عمل الإنجليز على إدخال اللغة الإنجليزية في التعليم ثم أصبحت بعد قليل اللغة الإنجليزية هي لغة التعليم بالمدارس بدلاً من اللغة العربية، وقد اختلق الإنجليز شتى المعاذير لتبرير إحلال اللغة الإنجليزية محل اللغة العربية في تدريس معظم المواد الدراسية، وكان من أبرز مبرراتهم هو حاجة سلطات الاحتلال إلى موظفين يستطيعون التفاهم مع رؤسائهم الإنجليز ويكونون واسطة للتفاهم بينهم وبين الشعب، وقد تبع ذلك تعيين عدد كبير من المدرسين الإنجليز بالمدارس وخاصة بالمدارس الثانوية.

سابعًا: أشاع الانجليز جواً من الإرهاب في المدارس أمتد إلى النظار وإلى المعلمين وإلى التلاميذ وحرّموا عليهم مناقشة القضايا الوطنية بدعوى أن مناقشتها يعتبر اشتغالاً بالسياسة، غير أن ذلك لم يمنع طلاب المدارس والمعاهد العليا من استنكار سياسة الانجليز الاستعمارية في شتى المناسبات كما لم يمنع قيام بعض الزعماء الوطنيين المخلصين الذين قاوموا سياسة الاستعمار أشد مقاومة.

ثامنًا: تأكيد الاتجاه المركزي في التعليم لتحقيق السيطرة الانجليزية على كل دقائق التعليم، ولقد سار نظام الحكومة في عهد محمد على وفق النظام المركزي، غير أنه مع التطورات التي حدثت بالبلاد وكثرة عدد المثقفين بها نسبيًا كان من الممكن الأخذ ببعض مزايا اللامركزية، ولقد شكلت في عهد الاحتلال لجنة تسمى اللجنة الإدارية العالية تقوم باختيار الكتب المقررة وتحديد مواعيد الامتحانات وإنشاء المدارس الجديدة وتعيين نظار المدارس، وبذلك تركزت كل أمور التعليم في يد السلطة التعليمية الإنجليزية بالقاهرة مما عطل الاستقلال الفكري وأدى إلى التواكل والاعتماد على الرؤساء في إصدار القرارات في كل صغيرة وكبيرة، وربط الأقاليم بعجلة القاهرة، وأشاع الجمود والتقيّد بحرفية القوانين واللوائح.

تعليم المرحلة الأولى:

لقد بدأت سلطات الاحتلال تشدد قبضتها على تعليم المرحلة الأولى من الكتابيب إلى المدارس الابتدائية، فحولت سنة ١٨٨٩ الكتابيب التي كان تتبع نظارة الأوقاف إلى نظارة المعارف، وكان عدد هذه الكتابيب ٦٩ منها أربعة مغلقة، واتضح بعد ذلك أن ما يصلح منها لا يزيد على ٤٦ كتابًا ولقد قامت محاولة في سنة ١٨٩٠ لوضع الكتابيب الأهلية تحت إشراف نظارة المعارف.



<https://www.youtube.com/watch?v=o1MfUZZYXwc>

(٣) التعليم في عهد الاستقلال الجزئي (١٩٢٢ - ١٩٥٢):

١- آمال وتوقعات ١٩٢٢ - ١٩٣١

بالرغم من إصدار إنجلترا لتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ إلا أن الجيوش الإنجليزية بقيت بمصر، وتبعها استمرار سيطرة الإنجليز على البلاد وتدخلهم في شئونها كلما تعرضت مصالحهم للخطر، غير أنهما كان يخفف قليلاً من الأمر، على حد قول عبدالرحمن الرافعي مؤرخ الحركة القومية في مصر، هو أن تصريح فبراير ١٩٩٢ صدر من جانب إنجلترا وحدها، وذلك أمر لا يقيد مصر.

ولقد كان في ظن الكثيرين أن المرحلة القادمة ستحقق الكثير من الآمال والتوقعات فينظم فيها الكفاح الوطني من جديد على أساس قيام حياة ديمقراطية تنهض بالبلاد بعد سنوات الاحتلال المظلمة، وتساعد على تقوية الصفوف استعداداً لجولة أخرى مع بريطانيا، غير أن الآمال والتوقعات سرعان ما تبددت عندما نجح الإقطاعيون في التسلل إلى الأحزاب السياسية والسيطرة عليها وتسيير دفة الحكم بما يتفق مع مصالحهم، وأهملت مصالح الشعب، كما سادت الاتجاهات الطبقيّة الإصلاحات التعليمية مما كان له أسوأ الأثر في تطور التعليم من جهة وتطور المجتمع المصري من جهة أخرى.

ثم قامت الحرب العالمية الثانية وبدأت تنتشر معها مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وبالرغم من ذلك فقد انتشر الفساد في حياة البلاد - وبدأ للمواطنين بعد فترة أن تحالفاً مقدماً عقد بين الملكية المستبدة والأحزاب السياسية والإقطاع والرأسمالية لسلب حقوق الشعب، وسرعان ما تكون رأى عام قوى من أبناء الطبقة المتوسطة ومن جماهير العمال

والفلاحين، أخذ يهاجم الفساد على صفحات الجرائد وفي الأندية والمجتمعات ويطالب بتغييرات جذرية وصلت إلى حد مطالبة جماهير الشعب المظلومة بالثورة، وفي موجة الانهيار السياسي الاقتصادي والاجتماعي الذي ساعد أثناء الحرب وبعدها حاول زعماء التربية والتعليم في مصر إحراز بعض المكاتب التعليمية للشعب، وبذر بذور الديمقراطية في النظام التعليمي، وكانت وجهة نظرهم هي أن انتشار التعليم سيزيد من إحساس النظام بالظلم، ويدعم قوة جماهير الشعب، ويؤدي إلى الثورة على الظلم والفساد.

التطورات التعليمية:

في بداية هذه الفترة تعلقت آمال المصريين بالتعليم ليعد المواطنين الصالحين الذين يستطيعون الإسهام في النهوض بوطنهم، ولقد نصت المادة ١٩ من دستور سنة ١٩٢٣ على أن التعليم إلزامي للبنين والبنات فيما بين السادسة والثانية عشرة، وفي نفس السنة التي صدر فيها دستور سنة ١٩٢٣ تقرر أن تقوم مجالس المديریات بإدارة المكاتب العامة في المدن والقرى، في حين تتولى وزارة المعارف الإشراف الفني والصحي عليها.

وقامت وزارة المعارف بوضع مشروع لتعميم التعليم قامت بتنفيذه في نفس السنة، فأنشأت ٢٧ مدرسة أولية في المحافظات والمديریات كان التعليم فيها بالمجان، وقد عرفت هذه المدارس باسم "مدارس المشروع" غير أن الوزارة عدلت عن هذا المشروع واتجهت إلى تعميم التعليم عن طريق المدارس الإلزامية بالاشتراك مع مجالس المديریات، وبدأت في تنفيذ المشروع الجديد في ١٩٢٥ - ١٩٢٦.

ويبدو من هذا المشروع أن المسؤولين عن الحكم لم يشاؤوا أن يتعلم أبناء الشعب في المدارس الابتدائية جنباً إلى جنب مع أبنائهم، فقرروا إنشاء مدارس إلزامية مجانية لأبناء الشعب الفقراء، وكانت مدة الدراسة بالمدارس الإلزامية ست سنوات تبدأ من سن السابعة حتى الثالثة عشرة، ولقد خفضت مدة الدراسة سنة ١٩٣٠ على خمس سنوات، وكان التعليم فيها يسير على نظام نصف اليوم، فتعمل المدرسة على فترتين، وكان ذلك يعني تعليم طائفة من التلاميذ من الصباح إلى الظهر وتعليم طائفة أخرى من بعد الغذاء إلى المساء، وكان القصد من ذلك:

١- مضاعفة عدد التلاميذ الذين يعلمون، مع الاقتصاد في نفقات المباني والأثاث ومرتبات المعلمين.

٢- تدريب التلاميذ في النصف الثاني من اليوم الذي لا يتلقون فيه التعليم على أعمال الزراعة والصناعة لمساعدة أهلهم وحتى لا يؤدي نشر التعليم إلى هجر الأطفال للمزارع والمصانع.

ولقد كان الفرق كبيراً بين المدارس الإلزامية والابتدائية، فالتعليم بالمدارس الإلزامية بالمجان، بينما التعليم بالمدارس الابتدائية بالمصروفات وكان ذلك يعني أن المدارس الابتدائية سوف لا تفتح أبوابها لأبناء الشعب، وإنما لأبناء الطبقات الغنية التي تستطيع دفع مصروفاتها الباهظة، كما كان يعني أن المدارس الإلزامية قد خصصت لأبناء الشعب الفقراء.

ولم يقتصر الفرق بين المدرستين على المصروفات وحدها، وإنما كان الفرق كبيراً جداً بين نظام التعليم في المدرسة الابتدائية ونظام التعليم في المدرسة الإلزامية، فكان منهج المدرسة الإلزامية يشتمل على القرآن الكريم واللغة العربية والخط والجغرافيا والتاريخ والتربية والوطنية والأخلاق ومبادئ العلوم والصحة والحساب والأشغال والرسم والتربية البدنية، بينما خطة الدراسة بالمدرسة الابتدائية تزيد على المدرسة الإلزامية في تدريس اللغة الإنجليزية، وكانت الدولة تغدق إغداً كبيراً على المدارس الابتدائية، فكان لهذه المدارس المباني الكبيرة الممتازة والملاعب الفسيحة والمعامل المجهزة وكانت تقدم وجبة غذائية لتلاميذ المدرسة الابتدائية، أما المدارس الإلزامية فمبانيها فقيرة وإمكاناتها ضعيفة ولا تقدم لتلاميذها وجبات غذائية على الإطلاق. وكان المعلمون في المدارس الابتدائية من الحاصلين على مؤهلات عالية، بينما المعلمون في المدارس الإلزامية من المتخرجين في مدارس المعلمين الأولية التي سبقت الإشارة إليها، وكان يلتحق بها المتخرجون من المدارس الأولية أو الذين قضوا بضع سنوات بالأزهر.

ويبدو الفرق كبيراً أيضاً بين المدرستين في تدرج كل منهما في السلم التعليمي، فالتعليم الابتدائي يدفع بالتلميذ إلى المدرسة الثانوية، ثم إلى الجامعة أو المدارس العليا، ثم إلى مناصب الدولة القيادية ومراكز العمل الرئيسية والمهن المختلفة كالطب والهندسة والمحاماة والتعليم، أما التعليم الإلزامي، فكان تعليمًا مقفلاً لا يؤدي إلى شيء، فمن ينتهي من دراسته بالمدرسة الإلزامية لا يستطيع الالتحاق بالمدارس الثانوية أو الفنية المتوسطة، وإنما كان يستطيع الالتحاق بمدارس المعلمين الأولية التي تقوم بإعداد المعلمين للمدارس الإلزامية.

وكان تخصيص المدارس الإلزامية المجانية لأبناء الشعب والمدارس الابتدائية بالمصروفات لأبناء القادرين يعني:

١- حرمان غالبية أبناء الشعب من الفلاحين والعمال من التدرج في سلم التعليم والإسهام في خدمة بلادهم في المراكز القيادية.

٢- حرمان الأمة من الانتفاع بأصحاب المواهب من أبناء الطبقات الفقيرة.

٣- احتكار الرأسماليين والإقطاعيين لمراكز الدولة القيادية الكبيرة مما ساعدهم على توجيه سياسة الدولة في الاتجاهات التي تخدم مصالحهم وتبقى على امتيازاتهم.

٤- تجسيد الوضع الاجتماعي حيث يبقى أبناء الفلاحين والعمال في مكانهم لا يتحركون، ويظل أبناء الأغنياء من الرأسماليين والإقطاعيين في القمة يوجهون.

٥- تزييف المبادئ الديمقراطية، فهي ظاهرياً مطبقة وعملياً غير مطبقة ما دام هناك تمييز صارخ بين أبناء الشعب في التعليم، وفي مجالات العمل المختلفة بعد الانتهاء من التعليم.

وكما كان التعليم في المرحلة الأولى يفرق بين أبناء الشعب الواحد كان التعليم في المرحلة الوسطى يوجه أبناء المجتمع التوجيه الذي يتفق والأوضاع الاجتماعية، فقد ظل التعليم الثانوي وهو الذي يؤدي إلى التعليم العالي بالمصروفات، أما التعليم الفني المتوسط فقد كانت مصروفاته قليلة، ثم أصبح بعد فترة بالمجان لتشجيع أبناء الفقراء على الالتحاق به، وكان التعليم الفني يعد الطالب إعداداً مهنيًا دون إعطائه قدرًا من الثقافة العامة تعدده للمواطنة الصالحة ولتفهم مشكلات المجتمع، كما كان تعليمًا مغلقًا لا يسمح للمتخرجين منه بالالتحاق بالمعاهد العليا، وانصرف أبناء الأغنياء عن هذا النوع من المدارس وأصبح الالتحاق مقصورًا على من لا يستطيعون الالتحاق بالمدارس الثانوية لفرهم أو من يفشلون في الدراسة الثانوية، وأصبح ينظر إلى هذه المدارس على أنها أقل شأنًا من المدارس الثانوية مما أدى إلى خلق اتجاهات ضارة بالمجتمع من ناحية احتقار العمل اليدوي والمبالغة في احترام العمل العقلي، كما أثر ذلك في نمو التعليم الفني بصفة عامة والتعليم الصناعي خاصة، كما أثر على تقدم الصناعة ببلادنا وعرقل إعداد فئات من الصناع المهرة المثقفين، وأصبح الاعتماد في عدد كبير من الصناعات الميكانيكية يقوم على العمال الأجانب.

وإلى جانب هذه المدارس الحكومية، قام كثير من المدارس الحرة والمدارس الأجنبية وتزايد عددها، واجتذبت المدارس الأجنبية عددًا كبيرًا من أبناء الطبقات الغنية الذين أصبح لهم فيما بعد نفوذ كبيرة في إدارة شؤون البلاد.

وكان معنى ذلك وجود خليط عجيب من المدارس وخاصة في المرحلة الأولى، فهناك المدارس الحكومية الابتدائية وهناك المدارس الإلزامية وهناك المدارس الأولية، وهناك المعاهد الدينية والأزهر، وهناك المدارس الأجنبية، ولم يكن ذلك أمرًا مرغوبًا فيه بطبيعة الحال لأنه لا يخلق ثقافة مشتركة تساعد المواطنين جميعًا على الالتقاء حولها.

أسئلة تقييميه حول الفصل الرابع



- ١- تتبع أهم مظاهر الاستعمار العسكري للاحتلال الانجليزي لمصر في الفترة من ١٨٨٢ حتى ١٩٠٦؟
- ٢- حدد أهم مظاهر الاستعمار الثقافي للاحتلال الانجليزي لمصر في الفترة من ١٨٨٢ حتى ١٩٠٦؟
- ٣- وضح أهم خصائص التعليم في عهد الاحتلال الإنجليزي لمصر؟
- ٤- لخص أهم ملامح التعليم في عهد الاستقلال الجزئي لمصر من ١٩٢٢ حتى ١٩٥٢؟

أسئلة يجب عنها الطالب

قارن بين نظام التعليم في المدارس الابتدائية والمدارس الإلزامية، ووضح دلالة هذه الفروق-
من وجهة نظرك؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

الفصل الخامس

التعليم بعد ثورة ١٩٥٢

مقدمة

الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية

التطورات التعليمية

أهداف التربية

الخطوط الرئيسية للسياسة التعليمية

الأوضاع التعليمية في مصر في الفترة من ٧٩ - ١٩٩٢

إصلاح التعليم وتطويره في العصر الحاضر "نظرة إلى المستقبل"

أهداف الفصل الخامس

بعد أن تنتهي من دراسة هذا الفصل، يتوقع منك أن تصبح قادرًا على أن:



- ١- تربط بين مفهومي الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية.
- ٢- تلم بأهم التطورات التعليمية والخطوط الرئيسية للسياسة التعليمية في الفترة من ١٩٧٩ حتى ١٩٩٢.
- ٣- تتعرف على أهم حركات إصلاح التعليم في العصر الحاضر.

الفصل الخامس

التعليم بعد ثورة ١٩٥٢م

مقدمة



صورة رقم (١١) ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ لتتخذ البلاد من التدهور الكبير الذي ساد الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتف الشعب حول الثورة التي قامت لتحقيق أمانيه، وتنازل فاروق عن العرش، وتبع ذلك إلغاء الملكية وإعلان النظام الجمهوري، ولقد أعلنت الثورة منذ قيامها مبادئها الستة الآتية:

- ١- القضاء على الاستعمار وأعوانه.
- ٢- القضاء على الإقطاع وسيطرة رأس المال.
- ٣- القضاء على الاحتكار.
- ٤- إقامة عدالة اجتماعية سليمة.
- ٥- إقامة جيش وطني قوي.
- ٦- إقامة حياة ديمقراطية سليمة.

ولقد اتجهت الثورة نحو تحقيق استقلال البلاد، فعقدت في ١٩٥٤م اتفاقية لجلاء القوات الإنجليزية عن مصر، وتم جلاء هذه القوات في ١٣ يونيو سنة ١٩٥٦م، وعندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا تراجعها في عرضهما الخاص بتقديم قرض لمصر لتنفيذ مشروع السد العالي، قررت مصر تأميم القناة في يوليو ١٩٥٦م، وذلك لتعتمد على موارد القناة في إنشاء السد، ولتععيد سيادتها على القناة، ولم تقتصر الثورة في تحقيق استقلال البلاد على

إجلاء القوات الأجنبية، بل عملت أيضًا على إجلاء النفوذ الاقتصادي الأجنبي عن البلاد، فقررت تمصير البنوك والشركات والوكالات التجارية والأجنبية.

وفي هذا الفصل سنبين جهود الثورة لإقامة مجتمع عربي اشتراكي ديمقراطي تحقق فيه الديمقراطية الاجتماعية جنبًا إلى جنب مع الديمقراطية السياسية، كما سنبين الجهود المختلفة للنهوض بالاقتصاد الوطني لتحقيق الرفاهية للشعب، وفي نهاية الفصل نبين أثر هذه التطورات المختلفة في تحديد الأهداف التربوية والخطوط الرئيسة للسياسة التعليمية، أما في الفصل السادس فسننتج التطورات المختلفة في سائر المجالات التعليمية.

الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية:

لقد أدرك رجال الثورة منذ البداية أن الديمقراطية السياسية التي عاشتها مصر من ١٩٢٢ إلى ١٩٥٢م كانت ديمقراطية زائفة، فلقد كان كبار ملاك الأراضي الزراعية وأصحاب المصانع والشركات هم الذين يسيطرون على حياة مصر السياسية والاقتصادية ويسخرون العمال والفلاحين للعمل في أراضيهم ومصانعهم بأجور ضئيلة، ويضغطون عليهم تحت تأثير الحاجة إلى لقمة العيش ليعطوهم أصواتهم في الانتخابات، وأصبح واضحًا أن مفهوم الديمقراطية السياسية لا يمكن أن يستقيم بدون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية لتذويب الفوارق بين الطبقات، وتحسين مستوى معيشة جماهير العمال والفلاحين، وعلى حد قول الميثاق: إن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية، إن المواطن لا تكون له حرية التصويت في الانتخابات إلا إذا توافرت له ضمانات ثلاثة:

- أن يتحرر من الاستغلال في جميع صورته.
- أن تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثورة الوطنية.
- أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل في حياته.

لذلك كان أول القوانين التي أصدرتها الثورة لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية قانون الإصلاح الزراعي في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢م، ولقد حدد هذا القانون ملكية الأرض بما لا يزيد عن مائتي فدان، وفي يوليو ١٩٦١م صدرت القوانين الاشتراكية التي سعت إلى تأميم الشركات والمصانع والبنوك ونظمتها فيما يعرف بالقطاع العام، وذلك لتمنع تحكّم رأس المال وسيطرته، ولقد قررت هذه القوانين ألا تزيد الملكية الزراعية للفرد على مائة فدان وتقرر تعويض من أخذ منهم ما يزيد عن مائة فدان، كما بدأ منذ سنة ١٩٥٣م في توزيع الأراضي المستولين عليها على الفلاحين المعلمين بما يتراوح بين فدانين وخمسة أفدنة، على أن يقسط ثمن الأرض على عشرين سنة.

ولو عرفنا أن سكان الريف كان يتراوح عددهم عند قيام الثورة بين ١٤، ١٥ مليون نسمة، وأن الزراعة كانت تستوعب جهود حوالي ٨.٥٠٠.٠٠٠ نسمة أي أكثر من ٦٠ % من السكان العاملين، لأدركنا مدى التغييرات التي أحدثتها قوانين الإصلاح الزراعي في حياة الريف المصري.

وقد بلغت مساحة الأرض التي جرى توزيعها ١.٠٦٠.١٩٦ فدان أي حوالي ٢٠ % من مساحة الأرض المنزرعة، ولو فرضنا أن المتوسط الذي سيمنح للحائز هو ثلاثة أفدنة، لكان معنى ذلك استفادة ٣٥٣.٠٠٠ أسرة من هذه القوانين، أي رفع مستوى معيشة مليوني نسمة من سكان الريف.

ومن أهم النتائج التي حققتها هذا القانون ما يأتي:

- ١- تقليل الفوارق بين طبقات الشعب وتوسيع قاعدة الملكية الزراعية.
- ٢- خلق طبقة جديدة من الملاك الصغار مما سيكون له أثره في خلق بناء اجتماعي سليم في القرية المصرية.
- ٣- كفالة الحرية السياسية للناخبين من الفلاحين، فلقد كان الفلاح ينتخب، مضطراً صاحب الإقطاعية الذي يتحكم في لقمة عيشه، أما الآن ففي استطاعة الفلاح أن ينتخب ممثليه الحقيقيين في المجالس النيابية.
- ٤- رفع مستوى معيشة العمال الزراعيين.
- ٥- استثمار الأموال التي كانت تستخدم في شراء الأرض في مجالات اقتصادية جديدة.

التطورات التعليمية:

وفي كل التطورات المختلفة التي مرت بها البلاد، الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية والثقافية، برز دور التعليم كقوة لها دورها الذي يجب أن تؤديه ومسئولياته التي يجب أن يحملها في مرحلة بناء المجتمع الجديد، فإذا كانت الثورة تهدف إلى تدعيم المبادئ الديمقراطية، فالتعليم مسئول عن إعداد المواطنين الديمقراطيين الذين يتصف سلوكهم وتفكيرهم بالصفة الديمقراطية، وإذا كان المجتمع الجديد يقوم بتنمية الصناعة، فالتعليم مسئول عن إعداد الفنيين من مهندسين، وعمال مثقفين، للعمل في كافة المشروعات الصناعية، وإذا كانت الدولة قد بدأت تقدم خدماتها الاجتماعية على أوسع نطاق، فتبني المستشفيات والمدارس، فالتعليم مسئول عن مواجهة هذا التحدي في إعداد الأعداد الكبيرة من الأطباء والمعلمين.

وإذا كانت الثورة قد ردت إلى العمال، والفلاحين حقوقاً حرماً منها زمناً طويلاً، فأصبحوا يمثلون بنسبة ٥٠ % على الأقل في المجالس الشعبية، فواجب التعليم هو أن يعدهم إعداداً مناسباً كناخبين، ومنتخبين يقومون ببحث الأمور التي تتصل بمستقبل الأمة، ويصدرون

القرارات، ويحاسبون السلطة التنفيذية على ما تقدمه من أعمال، وأكثر من ذلك تقع على التعليم مسئولية إعداد المواطنين جميعًا إعدادًا ثقافيًا مناسبًا حتى يستطيعوا عندما يخرجون إلى ميدان الحياة أن يقضوا أوقات الفراغ بطريقة منتجة، فتتقدم الصناعة، وإدخال الآلات في الزراعة، يصبح لدى العمال والفلاحين وقت فراغ كبير لا بد من أن يقضوه في أعمال تنفعهم، وتنفع وطنهم ومواطنيهم، ولا يكفي هنا أن تقوم المدارس بتعليم المواطنين مبادئ القراءة والكتابة والحساب وغيرها من المواد، إنما يجب أن تعلمهم كيف يختارون الجيد مما يقرؤونه بعد أن يتعلموا القراءة والكتابة، وكيف يفهمون جيدًا ما يقرؤونه.

<https://www.youtube.com/watch?v=HpRGEeuaq10>



أهداف التربية:

ولذلك يمكن القول بأنه كان لابد من أن تنعكس جميع التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية التي خلفتها الثورة، على النظام التعليمي، وأصبحت الأهداف التعليمية نتيجة لذلك أهدافًا قومية نابعة من فلسفة المجتمع التي تبلورت في ضوء تاريخه الطويل، وكفاحه ضد الاستعمار والنفوذ الأجنبي وجهوده لبناء نفسه، كما لم تعد أهداف التربية مفروضة على الشعب بعد أن أصبح الشعب سيد نفسه، وبعد أن أصبح في وضع يسمح له بإعادة صنع الحياة على أرضه.

وتتجه التربية في الوقت الحاضر نحو تحقيق نمو الأفراد الذين يستطيعون النهوض بالمجتمع، كما تتجه إلى النهوض بالمجتمع عن طريق تنمية فردية كل مواطن بما يحقق له أقصى درجات النمو وبما يحقق للمجتمع أيضًا أقصى درجات النمو.

ويمكن تحديد أهداف التربية كما يلي:

- ١- النمو المتناسق للأفراد من النواحي العقلية والجسمية والاجتماعية والخلقية والوجدانية.
- ٢- إعداد التلميذ للحياة في المجتمع الديمقراطي الاشتراكي حيث يكون تفكيره، وسلوكه ديمقراطيًا، واشتراكيًا عن طريق تشبعه بالمثل العليا الديمقراطية الاشتراكية.
- ٣- توجيه كل تلميذ في دراسته بما يتفق مع استعداده وقدراته.
- ٤- غرس الاتجاه نحو احترام العمل اليدوي في نفوس التلميذ.
- ٥- إعداد كل فرد لكسب عيشه.

٦- توجيه التلاميذ لقضاء أوقات الفراغ بطريقة مفيدة تساعد على استمرار قدرته على الإنتاج.

٧- إسهام التلميذ في خدمة المجتمع المحلي الذي يعيش فيه والعمل على النهوض به.

٨- تنمية اعتزاز التلميذ بوطنه وتنمية مفاهيمه عن القومية العربية.

٩- تربية جيل مؤمن بقوميته وعروبوته، ومؤمن بضرورة التعاون مع بني الإنسان في كل مكان من أجل سعادة البشرية وتحقيق مستقبل أفضل لجميع شعوب الأرض.
الخطوط الرئيسية للسياسة التعليمية:

ولتحقيق الأهداف التربوية تحدد الخطوط الرئيسية للسياسة التعليمية كما يأتي:

١- ضرورة قيام السياسة التعليمية على أساس التخطيط، فالتخطيط هو الأسلوب العلمي الذي بدأت الدولة تأخذ به لإعادة صنع الحياة، وبناء القوى البشرية لا يقل أهمية عن بناء القوى المادية، بل إن بناء القوى البشرية هو الأساس في النهوض بالنواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فلم تعد أمور التعليم تعالج عن طريق الارتجال كما كان الحال من قبل، بل أصبح يخطط للتعليم في ضوء دراسة الواقع الذي يعيش فيه المجتمع، وفي ضوء مطالب المستقبل واحتياجاته، كما أن التخطيط للتعليم لم يعد قائماً وحده بمعزل عن سائر قطاعات الدولة الأخرى، بل أخذت خطط التعليم تتمشى مع حاجات البلاد الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وقد تم وضع خطة خمسية للتعليم من سنة ١٩٦٠م إلى سنة ١٩٦٥م، حققت نجاحاً كبيراً، واستمرت الخطة الخمسية الثانية من سنة ١٩٦٥م إلى سنة ١٩٧٠م.

٢- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم بحيث يصبح من حق كل مواطن بصرف النظر عن حالته الاجتماعية أو المادية أن ينمي استعداداته ومواهبه وقدراته إلى أقصى ما يمكن.

٣- تعليم كل مواطن في مدرسة واحدة لفترة معقولة بطريقة تساعد على خلق ثقافة مشتركة بين أبناء الأمة وتنتشر الوعي القومي بينهم.

٤- العمل على تعميم التعليم في أقصر فترة ممكنه، فبناء المجتمع الجديد لا يمكن أن يعلو إلا إذا نال كل مصري حقه من التعليم، ولذلك روعي في الخطط التعليمية أن تستوعب المدارس الابتدائية تدريجياً كل الأطفال في سن التعليم الابتدائي.

٥- ضرورة إسهام التعليم في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث يقوم التعليم بإعداد الفنيين اللازمين الذين تحتاج إليهم البلاد في مجالات العمل المختلفة.

٦- تنوع التعليم الثانوي، فتقوم المدارس الثانوية الفنية (تجارية وزراعية وصناعية) بجانب المدارس الثانوية العامة، بفتح الطريق أمام المتفوقين من خريجي المدارس الثانوية الفنية لإتمام

تعليمهم العالي، ولقد أصبح التوسع في التعليم الثانوي الفني ضروريًا في ضوء التطورات الصناعية والزراعية الحالية.

٧- التوسع في التعليم العالي بحيث تقوم معاهد التعليم العالي بإعداد الخبرات التي تتولى الأعمال القيادية المختلفة في مجالات العمل المختلفة.

٨- تقديم المنح المالية المجزية للطلبة المتفوقين في الدراسة الثانوية والعالية تشجيعًا لهم ليتمكنوا من إتمام دراستهم وليمكن للدولة الاستفادة من مواهبهم دون أن يعطلهم عن إتمام دراستهم عجزهم المالي.

٩- تقرير مجانية التعليم بكل المراحل التعليمية المختلفة، الابتدائية والإعدادية والثانوية والعالية.

١٠- العمل على تطوير المناهج بما يتفق مع التطورات المختلفة الداخلية والخارجية، فلقد كانت المناهج القديمة تقدم التاريخ القومي بصورة لا تتفق مع حقائقه، كما كانت تغفل العلاقات الوثيقة بين الدول العربية ولقد بدأ تطوير المناهج وخاصة في اللغة العربية، وهي اللغة القومية، وفي المواد الاجتماعية فيما يتعلق بالتاريخ القومي، وكفاح الأمة العربية المشترك ضد الاستعمار، ومن أجل تحقيق أمل العرب في إقامة وحدة عربية تجمع شملهم، وفي مناهج العلوم بدأت التطورات العلمية الحديثة تأخذ مكانها، فأصبح تدريس العلوم يتمشى مع التقدم العلمي الحديث.

العوامل المؤثرة على التعليم في الفترة من ٧٩ - ١٩٩٢ م:

(١) العوامل السياسية:

إن التعليم يعتبر مرآة تنعكس عليها النظم السياسية وغالبًا ما تكون هناك علاقة بين التعليم والنظم السياسية فكلاهما يؤثر في الآخر ويتأثر به، ومن المستحيل دراسة قضية تعليمية بعيدًا عن واقعها السياسي.

والمجتمع المصري خلال الفترة من ١٩١٩ حتى ١٩٥٢ لم يكن له من الحرية سوى نصيب يكاد يكون وهميًا، فقد كان الهدف الأساسي للحركة التعليمية هو الحصول على الشهادة لأنها جواز المرور إلى الوظيفة.

ويمكن إرجاع ذلك إلى تضافر الاحتلال، والوظيفة ونظام الملكيات الزراعية والرأسمالية في صنع هذه السياسة.

حقيقة أن المادة ١٩ من دستور ١٩٢٣ نصت على: "أن التعليم الأولي إلزامي للمصريين بنين وبنات وهو مجاني في المكاتب العامة"، وحقيقة أنه ترتب على ذلك إنشاء المدارس التي كان من أهمها:

مدارس المشروع والمدارس العامة، ومدارس أولية إلزامية، إلا أن الوزارة كانت تواجه في كل الحالات ضيق الموارد المالية المخصصة للتعليم، كما غلب على التعليم المصري في تلك الفترة الطابع النظري ولم يشذ على ذلك التعليم الفني الذي كانت سياسته تعتمد على قاعدة عامة وهي قياس قدرة الطالب بمقدار ما حفظه.

واستمر هذا الاضطراب في السياسة التعليمية حتى عام ١٩٥٢ مما دفع البعض إلى المطالبة بفصل التعليم عن السياسة لأن التربية تحتاج إلى استقرار في إدارة نظم التعليم، وساهم في اضطراب التعليم تسرب الحزبية إلى المدارس ما شتت جهود الإدارة والطلاب، واهتمت الأحزاب بالتعليم في خطبها أكثر من اهتمامها به في أعمالها وتطبيقاتها.

أما عن الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٨ فقد كانت نقطة البداية في فلسفة التعليم هو اعتبار تحقيق التقدم هدفًا مشتركًا لكل من الثورة والتربية، فكان إلزامًا على السياسة التعليمية أن تتخلص من الاستعمار، ومن أجل تحقيق نظام ديمقراطي سليم قامت فلسفة التعليم على تيسير التعليم لجميع أبناء الأمة بغرض تزويدهم بأساسيات الثقافة.

وسار التغيير في التعليم متوازنًا مع النظام السياسي بعد تجميع القوى الوطنية، مما ساعد على تنمية الوعي السياسي عند التلاميذ، وإعطائهم الفرصة لممارسة الديمقراطية، وأخذ تعليم الفتاة حظه من الاهتمام.

ومع بداية سنة ١٩٧٩ ظهر أثر الأوضاع السياسية على التعليم واضحًا، ففي ١٩٧٩/٣/١٦ تم التوقيع على معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وتوالت المبادرات إلى أن جاءت المرحلة الأخيرة وهي مشكلة طابا، ففي ١٩٨٦/٩/١١ تم التوقيع على نص الاتفاق النهائي حول شروط التحكيم في نزاع طابا، وبذلك كان تحرير طابا هو آخر حلقة في سلسلة المفاوضات المصرية الإسرائيلية.

وما أن انتهت المفاوضات السلمية السياسية حتى بدأت مرحلة البناء الداخلي، فازدهرت الديمقراطية وتعددت الأحزاب وبدأت حرية الصحافة تزدهر مما أدى إلى تعددها وتنوع مجالاتها، حيث ظهر بجانب الصحف القومية العديد من الصحف الحزبية، ومن هذه الصحف ما يطالعنا بالأخبار اليومية، ومنها الأسبوعية، والشهرية، والفصلية، ومنها الصحف المتخصصة والعامة.

وببداية حرية الكلمة والرأي، بدأت التنمية في عصر السلام في جميع المجالات ومن هذه المجالات: مجال التعليم الذي ازدادت فيه أعداد المقبولين بالمدارس والجامعات، وانتشرت أفكار كثيرة تسعى إلى تطويره والارتقاء بمستواه.

(٢) العوامل الاقتصادية:

 لقد اعتمدت الدولة في اقتصادها في الفترة من ١٩١٩ حتى ١٩٥٢ على محصول القطن، وفي ذلك خطوة على الاقتصاد القومي، فتنبه واضعوا المناهج الدراسية لتلك الخطوة واقترحوا ضرورة تنوع المحاصيل واستحداث صناعات جديدة.

وبالرغم من ذلك لم يدرك رجال الحكومة أهمية التعليم الزراعي، ولم يستطع التعليم المصري أن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمشكلات الإنتاج.

وقد تكررت الدعوة للمطالبة بتطوير التعليم الفني ليتسق مع النهضة الصناعية ومطالبها، وتكون مناهج التعليم مطابقة لمطالب الصناعات بقدر ما يتفق مع نظام المدارس.

أما عن السياسة التعليمية في تلك الفترة فكانت مضطربة وأمرها متروك للصدفة، وليس هناك برامج ولا سياسة للعملية التعليمية وأوضح مثال على ذلك هو تولي وزارة المعارف خلال تلك الفترة ٥٩ وزيراً أي بمعدل وزير كل ستة شهور.


أما الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٨ فقد بذلت الدولة جهوداً كثيرة لتوسيع نطاق التعليم لأبناء الشعب رغم الظروف الاقتصادية نتيجة الحروب المتتالية، والاستعدادات العسكرية.

وقد أخذت الدولة بأسلوب ثوري لتعديل المسار الاقتصادي بطرق مختلفة، مما ألقى على التعليم مسئولية تطوير التشريعات لنظم القطاع العام والخاص، وذلك بإعداد الدراسات في الجامعات ومراكز البحوث ليكون أسلوب الإنتاج والتنمية الاقتصادية مسايراً لأحدث النظم العلمية.

كذلك اهتمت الدولة بإنشاء العديد من كليات التربية لتخريج المعلمين بكل تخصصاتهم لسد العجز في وظائف التدريس، كما اهتمت بهم بعد تخرجهم من الناحية المادية وكذلك في مجال التدريب، مما يدل على اهتمام الدولة بالتعليم اهتماماً بالغاً في تلك الفترة.

وفي الفترة من ١٩٧٩ حتى ١٩٩٢ - ونتيجة للسلام الذي ساد الربوع، والذي قام على أكتاف الشعب كله بجميع طوائفه، بدأت تنمو الحياة الاقتصادية في مصر بمجالاتها الثلاثة الزراعية والصناعية والتجارية، ولقد كان لكل مجال أثره الواضح على التعليم.

(٣) العوامل الاجتماعية:

 انقسم المجتمع المصري قبل الثورة إلى ثلاث طبقات هي: الطبقة العليا والتي تكونت من كبار الملاك والأسرة المالكة، والطبقة المتوسطة والتي تكونت من متوسطي التجار

وأصحاب الملكيات المتوسطة وقطاع من المثقفين وأصحاب المهن الحرة أو العاملين بالحكومة، والطبقة الدنيا التي تكونت من العمال والفلاحين الذين تحملوا العبء الأساسي في الإنتاج، وقد استجاب التعليم لهذه الطبقة حيث تنوع بتنوع تلك الطبقات.

وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢ عملت الثورة على تحقيق العدالة الاجتماعية، وإذابة الفوارق بين الطبقات، وتكافؤ الفرص في التعليم والخدمات هذا بالإضافة إلى رعاية الطفولة والأمومة والأسرة والطلاب.

فلقد حرصت وزارة الشؤون الاجتماعية منذ إنشائها عام ١٩٣٦ على تقديم خدماتها في إطار تتكامل به ميادين الرعاية والتنمية الاجتماعية، ويتضمن برنامج الرعاية الاجتماعية مجالات عديدة منها: رعاية الطفولة والأمومة، ورعاية الأسرة، ورعاية المرأة.

ولقد شهدت هذه فترة اهتماماً بالغاً في المجال الاجتماعي وذلك للتقريب بين الطبقات الجديدة التي صنعتها الأوضاع الاقتصادية بعد دخول سياسة الانفتاح الاقتصادي حيث استمر عبء الرعاية الاجتماعية للمواطنين تتحمله الدولة، ومصر تؤمن بأن الرعاية الاجتماعية ليست منحة بل هي حق لكل مواطن، وتعمل على توافرها.

ويرتبط برنامج الرعاية الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بتقدم وتطوير التعليم، فرعاية أطفال رياض الأطفال وإكسابهم قيم أخلاقية وسلوكية منذ نعومة أظفارهم تجعلهم يقبلون على التعليم وهم راغبون فيه مما ينعكس إيجابياً على تقدمهم في الدراسة دون عناء.

كما أن الخدمات الاجتماعية تدخل في نطاق التعليم فتعمل على مساعدة الطلاب مادياً وكذلك حل مشكلاتهم الاجتماعية في المدارس والجامعات عن طريق أخصائيين اجتماعيين ونفسيين.

كذلك تقوم مكاتب رعاية الشباب والخدمة الاجتماعية بالجامعات بعمل بحوث لمساعدة الطلاب المتفوقين علمياً والذين ينتمون لأسر أعدادها كبيرة، وعائدها المادي قليل. ويتضح مما سبق أن الخدمات الاجتماعية تساهم بصورة فعالة في سير العملية التعليمية، فينهض بذلك التعليم ويتقدم الطلاب في دراستهم وبذلك يتقدم المجتمع.

(٤) العوامل الثقافية:-

لقد ظهرت تيارات واتجاهات قومية بعد الثورة، وكان من أهم هذه التيارات، التيار الإسلامي الذي اشترك في الثورة وأراد أن يطوعها لصالحه فلم يستطيع، والتيار

الماركسي الذي كان ضد التيار الإسلامي، والتيار الغربي الذي كان يؤمن بأن الاتصال بالغرب هو خير وسيلة لنهضة البلاد، والتيار القومي وهو الذي اهتم بالحرية المصرية والأدب القومي. ولقد أدى التيار الإسلامي دورة الفعال في المنهج المدرسي من حيث الموضوعات المقررة في الصفوف المختلفة في مراحل التعليم المتنوعة.

أما التياران الماركسي والغربي فكان ظهور أولهما واضحًا حينما تكون العلاقات السياسية مع الكتلة الشرقية - الاتحاد السوفيتي سابقًا - طيبة وقوية، وثانيهما كان حظة أوفر ولا يزال، لأن الكثير من البعثات العلمية ومعظم أساتذة الجامعات الحاليين والسابقين حصلوا على درجاتهم العلمية من دول غربية.

وكان للتيار القومي وأثره على التعليم حظ واف وظهر ذلك في مناهج التعليم بمراحله المختلفة.

وشهدت تلك الفترة اهتمامًا بالغًا في المجال الثقافي، وذلك بحدوث تطور كبير في أجهزة الثقافة والتي منها الإذاعة والتلفاز والصحافة والمسرح والسينما، والمركز القومي للفنون التشكيلية ودار الأوبرا وهيئة الآثار، والهيئة العامة للكتاب.

كما شهدت اهتمامًا بالغًا في بعض قطاعات الثقافة الجماهيرية من موسيقى، وفنون شعبية، وثقافة الطفل.

ومن مظاهر الاهتمام بالمجال الثقافي تنوع الصحف من صحف قومية وحزبية وانتشارها وتوزيعها، وتعدد القنوات التليفزيونية من اثنين إلى سبع قنوات بالإضافة للقناة الفضائية الدولية، كما تعددت الإذاعات المحلية في فترة الدراسة، كما ظهرت قناة النيل ولكن ظهور هذه القناة خارج فترة الدراسة، أي أنها لم تنشأ إلا بعد ١٩٩٢.

ولقد ترتب على هذا الاهتمام عدم الاقتصار على ما هو كائن عام ١٩٧٩ - بداية فترة الدراسة الحالية - بل إن الدولة راعت في خطتي التنمية (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٢/٩١) زيادة الاهتمام ببعض الجوانب الثقافية والتي منها: دعم الثقافة الجماهيرية، وزيادة قصور وبيوت الثقافة، وتزويد القائم منها بقاعات للعرض الفني والموسيقي، وفي مجال السينما استهدفت خطتنا التنمية الثقافية الانتهاء من استكمال المعمل الجديد للاستوديوهات وهذا المعمل يقوم بالتصوير والتحميض للأفلام، مع تزويد القائم منها بالأجهزة والمعدات اللازمة لرفع كفاءتها الإنتاجية، وإحلال وتجديد دور العرض السينمائي القائمة، وتحويل عدد منها إلى دور عرض من الدرجة الأولى.

ولم يقتصر الاهتمام في تلك الفترة على الحضر بل إن الريف نال حظه من الاهتمامات الثقافية، فبعد أن كان الريف المصري يعاني من قصور شديد في التنمية الثقافية بدأ هذا القصور يتناقص.

ومن مظاهر تناقص القصور الثقافي تزايد عدد المدارس، وانتشار النوادي ومراكز الشباب الريفية، وتعاون بعض المؤسسات التابعة للدولة في نشر الثقافة، ومن هذه المؤسسات التي قامت بدور ثقافي الوحدة الصحية الريفية والوحدة الاجتماعية.

وبالإضافة إلى ما سبق شهدت تلك الفترة بعض المنجزات في مجال الثقافة منها: تطبيق نظام المكتبات المتنقلة، وتطبيق مشروع القراءة للجميع، وإنشاء أحدث قاعة للفنون التشكيلية وقصور الثقافة، وإنشاء مكتبات نموذجية للأطفال، وتطوير المتحف القومي، وإنشاء أربع عشر وحدة سينمائية.

وترتب على هذه المنجزات إسهام هذه المؤسسات جنباً إلى جنب مع وزارة التربية والتعليم في برامج محو الأمية، وخاصة في الريف حيث ساهم إنشاء المكتبات الثقافية وإقامة الندوات الثقافية في نشر الوعي والإرشاد بين الفلاحين.

كذلك ساهمت هذه المؤسسات في حث المرأة الريفية على المشاركة في برامج محو الأمية، ورعاية الطفولة ومكافحة الإدمان وإقامة مسابقات دينية، وإقامة الأندية الرياضية الريفية.

ومن الأهداف التربوية التي حققتها أجهزة الثقافة في مصر ما قامت به دار الأوبرا المصرية، حيث ساهمت في تزويد الشعب بثقافات الشعوب الأخرى، كما قام المركز القومي للفنون بإثراء الفن وقامت هيئة الآثار بتنمية الوطنية والولاء للوطن، كما أن هيئة الكتاب تعتبر شريان الثقافة في مصر حيث قامت بخدماتها على أكمل وجه لخدمة الثقافة والتعليم والطفل.

ثانياً: الأوضاع التعليمية في مصر في الفترة من ١٩٧٩-١٩٩٢

لم يقتصر التغيير في مصر خلال الفترة من ١٩٧٩ حتى ١٩٩٢ على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل إن هذه الجوانب ساهمت كقوى وعوامل ثقافية في إحداث تغييرات تعليمية لا يمكن إغفالها.

فإذا كانت الثورة قد أتاحت الفرصة للطلاب في الالتحاق بالمدارس ومعاهد التعليم، وسعت لتحسين الجوانب الكيفية من خلال سن القوانين والتي منها قانون التعليم ٦٨ لسنة ١٩٦٨، بهذه الاهتمامات كانت نهاية الفترة السابقة لفترة الدراسة غرساً طيباً لبذور الأخذ بفلسفة التعليم الأساسي والجامعة المفتوحة، والتفكير في إعداد المعلم على مختلف المستويات

إعدادًا جامعيًا، فإن الفترة من ١٩٧٩ - ١٩٩٢ تعد فترة التطبيق الفعلي، والحصاد المثمر لهذا الغرس.

وأهم التغيرات التي حدثت في أنواع ومراحل التعليم خلال تلك الفترة:

(١) مرحلة رياض الأطفال:

من أهم مظاهر التغيير أن تتولى وزارة التربية والتعليم تشكيل لجنة تختص بالتخطيط للمناهج والكتب، والتجهيزات والوسائل التعليمية والأنشطة المتنوعة لتنمية مهارات وقدرات الأطفال في الروضة.

ولم تقتصر التطورات التي حدثت على ما سبق، بل شهدت هذه الفترة العديد من القرارات الوزارية التي نظمت القبول بمؤسسات رياض الأطفال، وكيفية الإنفاق والإشراف عليها وتطوير إدارتها.

فلقد قررت المادة (١٣) من القرار الوزاري (١٥٤) بأن يلتحق الأطفال ما بين سن الرابعة والسادسة بفصول رياض الأطفال، ويجوز لبعض رياض الأطفال الخاصة قبول أطفال تقل أعمارهم عن أربع سنوات في حدود ثلاثة شهور، وتخضع هذه المرحلة لإشراف وزارة التربية والتعليم.

ومن ناحية الإنفاق على رياض الأطفال فتلتزم به المديرية التعليمية المختصة، شأنها في ذلك شأن المدارس الملحقة بها تلك الرياض وذلك طبقًا للمعدلات وأغراض الصرف المقررة.

كما توجه حصيلة النشاط العام، وتقديم خدمات إضافية في مجالات الأنشطة التربوية، وتوفير الأجهزة والأدوات اللازمة لكل نشاط.

وفي ظل تطوير رياض الأطفال تم إنشاء إدارة عامة لرياض الأطفال تابعة للإدارة المركزية للتعليم الأساسي، مهمتها الإشراف العام على فصول رياض الأطفال من الناحية الفنية والإدارية، ومتابعة كافة ما يتعلق بها، وبذلك أصبحت رياض الأطفال مرحلة تعليمية مستقلة.

كما تم إنشاء لجنة عليا لتطوير رياض الأطفال، وقد اختصت هذه اللجنة بوضع التنظيم الذي يهدف إلى تيسير إدارة شؤون رياض الأطفال، وتقدير الخدمات التربوية لمختلف الأنشطة وتطوير المباني والإشراف الفني والمتابعة.

وترتب على إنشاء هذه اللجنة واهتمامها بالإشراف الفني والمتابعة صدور القرار الوزاري (٤١١) الذي خصص لموجهات النشاط عشرون معلمة في المدن أو خمس عشر

معلمة في غير المدن وينطبق ذلك على موجهة الموسيقى، والموجهة الاجتماعية، كما خصص القرار موجهة قسم رياض الأطفال لكل خمس عشر روضة بالمدن وعشر في غيرها. مما سبق يتضح أن هناك اهتمام بطفل ما قبل المدرسة وهذا الاهتمام تمثل في بناء شخصية الطفل بصورة متناسقة كذلك عرضت مشكلة كثافة الفصول في رياض الأطفال وصفات الجهاز الإداري، وصفات كل من مديرة ومعلمة رياض الأطفال، وبتكامل هذه العوامل السابقة يتحقق الهدف المنشود من رياض الأطفال وهو إعداد هذا الطفل لمرحلة التعليم الأساسي وحتى لا يتعثر هذا الطفل في دراسته المستقبلية.

(٢) مرحلة التعليم الأساسي:

يقصد بالتعليم الأساسي في هذه الدراسة ذلك التعليم الذي يقدم لأبناء المجتمع – في باكورة حياتهم – أساسيات المعرفة والمهارات والاتجاهات التي لا غنى عنها لمواجهة أمور حياتهم المستقبلية.

ولقد كانت مدة التعليم الأساسي حتى عام ١٩٨٩ تسع سنوات ثم صدر القرار الوزاري (٢٣٣) الذي أكد في مادته الأولى على "أن تكون مدة الدراسة في التعليم الأساسي ثمان سنوات اعتباراً من العام الدراسي ١٩٨٩ وتكون الدراسة من حلقتين: الحلقة الابتدائية ومدتها خمس سنوات، والحلقة الإعدادية ومدتها ثلاث سنوات".

أ- الحلقة الأولى من التعليم الأساسي (المدرسة الابتدائية):

استمر عدد سنوات الحلقة الأولى من التعليم الأساسي على حالته التي قررها القانون (٢١٣) لسنة ١٩٥٦ حتى ما يقرب من نهاية مرحلة الدراسة حيث ترتب على اختزال سنوات الدراسة من تسع سنوات إلى ثمان سنوات فقط إنقاص عدد سنوات الدراسة في الحلقة الأولى سنة دراسية كاملة.

وبناء على ما تقدم تم "زيادة العام الدراسي إلى ٣٢ أسبوعاً بدلاً من ٢٨ أسبوعاً ووصل إلى ٢٨ أسبوعاً في الصفين الرابع والخامس"، ولم يترتب على ذلك أي تخفيض في مستوى المقررات الدراسية في المدرسة الابتدائية.

وتم في نفس العام إدخال مادة التكنولوجيا في الصف الرابع الابتدائي لتربية الطفل على الحياة العملية والإبداعية كما تم زيادة أعداد المدارس لاستيعاب كل من بلغ سن السادسة.

ب- الحلقة الثانية من التعليم الأساسي (المدرسة الإعدادية):

اعتبرت هذه الحلقة إلزامية في ضوء القانون (١٣٩) لسنة ١٩٨١، وقد حولها القانون إلزامية بعد تجريب كثير بدأ من المدارس الأولية والابتدائية الراقية التي أنشأت عام ١٩١٦ وكان الهدف من إنشائها مساعدة المتخرجين من تلاميذ المكاتب الأولية في إتمام دراستهم بصورة تسهم في تقوية مواهبهم وتأهيلهم لمزاولة العمل.

وبعد محاولة إنشاء المدارس الأولية في الابتدائية الراقية بدأت محاولات عديدة لتطوير المدرسة الإعدادية إلى أن جاءت المحاولة الرئيسة وهي تجربة إنشاء مدرسة مدينة نصر التجريبية الموحدة ذات الثمان صفوف سنة ١٩٧٧، ثم بدأ التجريب على مستوى المديرية التعليمية في عواصم المحافظات إلى أن عمت التجربة في النصف الأول من عقد الثمانيات.

وفي ضوء التطور الذي حدث مع النصف الأول من السنوات الأولى من فترة الدراسة تنوعت مدارس الحلقة الثانية وأصبحت تشمل:

١- المدارس الإعدادية العامة: وهذه المدارس يقبل في صفها الأول جميع التلاميذ الناجحين في امتحان الصف الخامس الابتدائي، الذي يعقد في المديرية التعليمية بدورية الأول والثاني، وذلك وفق تنسيق تجربة تلك المديرية التعليمية بالمحافظات، ومدة الدراسة لهذه المدارس ثلاث سنوات وهذا النوع من التعليم موجود قبل فترة الدراسة الحالية.

٢- المدارس الإعدادية المهنية: ويلتحق بها التلاميذ الذين يبدون رغبتهم في الالتحاق بهذه المدارس بعد اجتياز الحلقة الابتدائية، والتلاميذ الذين تكرر رسوبهم بالحلقة الابتدائية بشرط قضائهم سبعة أعوام فأكثر بها، وكذلك التلاميذ الذين تكرر رسوبهم المتتالي لمدة عامين في الفرقة الواحدة بالمدرسة الإعدادية العامة، ومدة الدراسة بهذه المدارس ثلاث سنوات ويوزع طلابها بها تبعاً للتقسيم الجغرافي، وأنشأت هذه المدارس في فترة الدراسة.

٣- المدارس الإعدادية الرياضية التجريبية: أنشأت هذه المدارس في هذه الفترة ويقبل بها التلاميذ والتلميذات الذين أتموا بنجاح امتحان الصف الخامس الابتدائي بعد اجتياز الكشف الطبي، واختبار القدرات وموافقة ولى الأمر، ثم يرتب التلاميذ حسب مجموع درجات اختبارات القبول، ويفضل من لديه بطولة في الألعاب الرياضية ومدة الدراسة بهذه المدرسة ثلاث سنوات.

ويلاحظ أن هذه المدارس لم تعمم في جميع المحافظات ومن هنا كان من المفروض انتشارها لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

وفي ظل الاهتمام بمرحلة التعليم الأساسي أنشئ المجلس النوعي للتعليم الأساسي، والذي يختص ببعض الأمور والتي منها: اقتراح الأسس اللازمة لدراسة وتطوير خطط وبرامج التعليم الأساسي، وتقديم نتائج دراسته وتوصياته إلى الأمانة للمجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي، تمهيداً للعرض على المجلس، ودراسة ما يعرضه وزير التعليم أو ما يحال من المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي خاصاً بالسياسة العامة للتعليم الأساسي، وعلاقته بالمراحل التعليمية الأخرى، ووسائل ربطه بالمجتمع.

يتضح من العرض السابق أن هذه الفترة شهدت الكثير من الانجازات في مجال التعليم الأساسي وذلك بإنشاء المدارس الإعدادية المهنية، والمدارس الإعدادية الرياضية التجريبية وتلك المدارس لم تكن موجودة في فترة ما قبل الدراسة الحالية.

(٣) مرحلة التعليم الثانوي:

أ- مدارس التعليم الثانوي العام:

وهذه المدارس كانت موجودة من قبل إلا أنها شملها التطوير والاهتمام في هذه الفترة، ففي ظل الاهتمام بالتعليم الثانوي صدر قرار وزاري يشرح خطة الدراسة الجديدة للثانوية العامة وهذه الخطة تستغرق ثلاث سنوات، اعتباراً من العام الدراسي ١٩٩٢/٩١م. وتتكون خطة الدراسة هذه من مقررات أساسية أو إجبارية وأخرى اختيارية، وثلاثة تخصصية بالإضافة للمستوى الرفيع، وهذه الخطة الدراسية تخص طلاب الصف الثالث الثانوي فقط، وذلك لأن النظام القديم للثانوية العامة كان ينحصر في مواد إجبارية فقط بالإضافة لمواد المستوى الرفيع.

كما صدر قرار وزاري يشرح نظام الامتحان لهذه الخطة الدراسية الجديدة اعتباراً من العام الدراسي ١٩٩٢/٩١م.

ولقد قسم العام الدراسي في المدارس الثانوية العامة إلى فصلين دارسين ينتهي كل فصل بدراسة وامتحان في مجموعة من المواد المقررة، ويكون ذلك بالفصلين الأول والثاني فقط.


ويراعى عند تقويم الطلاب عقد امتحان فيما درسه من تلك المواد في الفصل الدراسي الأول، ويخصص له نسبة ٤٠ % من الدرجة الكلية للمادة، كما يخصص ٤٠ % للفصل الدراسي الثاني، ٢٠ % لدرجات أعمال السنة.

وعلى طريق التطوير في التعليم الثانوي العام تم إنشاء فصل أو عدة فصول للطلاب المتفوقين بكل صف دراسي، وذلك لمراعاة الفروق الفردية بين الطلاب، ورعاية أصحاب

القدرات العقلية والتحصيلية الفائقة، بهدف الاستفادة من هؤلاء في قيادة المجتمع والمساهمة الفعالة في صنع التقدم.

ويستحق بهذه الفصول الطلاب الحاصلون على أعلى الدرجات في امتحان مرحلة التعليم الأساسي، "بحيث لا يقل عن ٩٠% من المجموع الكلي للدرجات، وألا يكون الطالب قد رسب في أي صف من صفوف الدراسة في مرحلة التعليم الأساسي، ولا تزيد كثافة الفصل عن "٣٥ طالبًا" ويدرس لهؤلاء مدرسون ذو كفاءة خاصة في مواد تخصصهم، كما تزود المدرسة هذه الفصول بالمكتبات والمعامل المجهزة تجهيزًا حديثًا، مما يفيدهم في استيعاب المواد الدراسية.

ب- المدارس الثانوية التجريبية التحضيرية للمعلمين:

 أنشأت هذه المدارس بقرار وزاري سنة ١٩٨٨، إلا أن الدراسة لم تبدأ بها إلا عام ١٩٨٩م.

وتم إنشاء مدرسة من هذا النوع في كل محافظة، يكون مقرها دار المعلمين، والمعلمات بتلك المحافظة، وتهدف هذه المدرسة إلى إعداد طلابها للالتحاق بكليات متخصصة في مجال إعداد المعلم في التربية الفنية والموسيقية والاقتصاد المنزلي.

ويلتحق بهذه المدارس الطلاب الحاصلون على شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي بعد اجتياز شروط القبول وكذلك اجتياز اختبار القدرات.

ومدة الدراسة بهذه المدارس ثلاث سنوات، وتكون الدراسة في الصفين الأول والثاني عامة، وفي الصف الثالث تكون الدراسة تخصصية، "ويكون الحد الأقصى لكثافة الفصل في هذه المدارس ٣٢ طالب وطالبة"، وتشرف على هذه المدارس الإدارة العامة لدور المعلمين والمعلمات.

كانت المناهج في هذه المدارس تحتوي على مقررات كثيرة فهي تدرس لطلابها جميع مواد الثانوية العامة بالإضافة للمواد الفنية والتربوية، ومع ذلك دخلوا طلاب المدارس التجريبية في تنسيق طلاب الثانوي العام مما جعلهم لا يدخلون أي كلية عامة أو فنية.

حقيقة أن الدافع لإنشاء هذه المدارس لم يتضح حتى الآن – وقد ألغيت هذه المدارس بعد تخريج الدفعة الأولى منها.

ج- المدارس الثانوية الرياضية التجريبية:

نظرًا لأهمية التربية الرياضية لكل قطاعات الشعب عامة، ولقطاع الطلاب والشباب خاصة ظهرت المدارس الثانوية الرياضية التجريبية، ولقد ظهرت هذه المدارس في فترة الدراسة الحالية بقرار وزاري عام ١٩٨٨، وكان الهدف منها هو إعداد الطلاب لكليات التربية الرياضية من ناحية وإعدادهم لدخول الكليات العسكرية من ناحية أخرى والعمل على تكامل شخصية الطلاب في هذه المدارس.

ويلتحق بهذه المدارس الطلاب الحاصلون على شهادة إتمام الدراسة الإعدادية الرياضية، أو من أتموا مرحلة التعليم الأساسي بشرط اجتياز اختبارات اللياقة بهذه المدارس، ويقبل خريجو هذه المدارس بكليات التربية الرياضية.

إلا أن هذه المدارس غير منتشرة بالصورة التي تلبي احتياجات الراغبين فيها وبخاصة في هذه السن، حيث يلاحظ كثرة عددها في محافظات الوجه البحري، بينما تقل في محافظات الوجه القبلي.

د- التعليم الثانوي الفني:

التعليم الفني جزء من التعليم الثانوي، وهو نوع من التعليم يعمل على تخريج عمال مهرة في جميع التخصصات، وذلك لمساندة خطة التنمية، ويركز هذا النوع من التعليم على الناحية العملية بجانب الاهتمام بالمواد الثقافية النظرية والعملية.

ويشمل هذا النوع من التعليم نظامين من المدارس: المدرسة الفنية نظام ثلاث سنوات، والمدرسة الفنية المتقدمة ذات خمس سنوات وهذه استحدثت، ويقبل بهذه المدارس الطلاب الذين أتموا الدراسة في مرحلة التعليم الأساسي بشرط اجتياز اختبار يعقد للقبول مع مراعاة جانب المجموع والسن، وهناك خطة دراسية مطورة لهذه المدارس بغرض النهوض بالتعليم الفني.

وتشمل الخطة المطورة في الأنواع الثلاثة بجانب المواد الثقافية العامة مواد فنية تجارية وتدريبية مهنية بالنسبة للمدارس التجارية، ومواد فنية زراعية ومواد اختيارية بالنسبة للمدارس الزراعية، ومواد فنية وتدريبية مهنية في المدارس الصناعية.

وفي ضوء مسيرة تطوير التعليم الفني ظهر مشروع رأس المال الدائم للتعليم والإنتاج بمدارس التعليم الفني، ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق رفع مستوى الأداء التعليمي للطلاب عن طريق المزيد من التدريبات العملية وإكساب المعلمين مزيدًا من الخبرات، والاستفادة من القوى البشرية والإمكانات المادية بمدارس ذلك النوع من التعليم في المساهمة في خطة الإنتاج للدولة

لصالح الاقتصاد القومي، وزيادة دخل الطلاب والمدرسين عن طريق الحوافز، واللجنة العامة لهذا المشروع يرأسها وكيل الوزارة للتعليم الفني.

وتختص اللجنة العامة للمشروعات بمهام كثيرة منها: العمل على تحقيق أهداف تنفيذ المشروع بمدارس التعليم الفني، والإشراف على تنفيذ المشروع من النواحي المالية والإدارية، وتنظيم توزيع الإمكانات، وتحديد الأنشطة، واعتماد الحسابات الختامية.

وفي ظل تطوير التعليم الفني خلال تلك الفترة أنشأت وحدة لتنفيذ مشروعات التعليم الفني في وزارتي التعليم والتعليم العالي، والممولة من جهات أجنبية، وتتكون هذه الوحدة من مدير للوحدة وقسم للتجهيزات، وقسم للسكرتارية الإدارية.

ورغم هذه المحاولات من التطوير للتعليم الفني إلا أن هناك عجزاً في الفنيين وصل إلى ٤٠% عام ١٩٨٠، وأن هناك زيادة في عدد العمال غير الحرفيين وصلت ٢٣% في نفس العام.

وقد يرجع هذا التفاوت إلى كثير من العوامل التي يجب دراستها والتي منها ما يتعلق بالقيم السائدة في المجتمع وتقديرهم للتعليم العام في نفس الوقت الذي تتدنى فيه نظرتهم للتعليم الفني.

ومن ملامح تطوير التعليم الفني خلال فترة الدراسة عقد اتفاقية بين وزارتي التعليم والكهرباء الهدف منها إنشاء فصول مشتركة نظام ثلاث سنوات لإعداد كواد فنية للعمل بوزارة الكهرباء والطاقة في المشروعات الجديدة.

كما تم عقد بروتوكول الاتفاق بين حكومة مصر وصندوق التنمية الأفريقي وذلك لتطوير المدارس الثانوية الصناعية، ويتكون البروتوكول من ثلاث اتفاقيات تضمنت الأولى منها: منحة من صندوق التنمية الأفريقي مقدارها (٧٣٣٠٠٠٠) وحدة حسابية لتطوير المدارس الصناعية بالإضافة إلى مشروع مبارك - كول للنهوض بالتعليم الفني بين مصر وألمانيا.

(٤) مرحلة التعليم الجامعي العالي:

شهدت هذه الفترة تطور كبير في مجال النهوض بالتعليم العالي ومن هذه التطورات على سبيل المثال لا الحصر مشروع إنشاء الجامعة المفتوحة، وإنشاء كليات التربية النوعية، وتوحيد مصادر إعداد معلم التعليم الابتدائي، وذلك بتخريجه من كليات التربية بدلاً من دور المعلمين والمعلمات، وكذلك استحداث نظام الانتساب الموجه في بعض الكليات، وزيادة عدد المقبولين والمقيدون في الدراسات العليا.

كذلك تم إعادة تشكيل لجان قطاعات التعليم العالي والجامعي وتكليفها بإعادة النظر في مناهج تلك المرحلة وتطويرها في عام ١٩٩٠/٨٩، كما تم إنشاء شبكة قومية للمعلومات بالمجلس الأعلى للجامعات ترتبط بالعديد من الجامعات، ومراكز البحوث الأجنبية لسد الجامعات المصرية بالمعلومات في مختلف التخصصات، وذلك لمعاونة الباحثين في بحوثهم، وتم تطوير عدد كبير من لوائح الكليات الجامعية، واستحداث كليات متخصصة جديدة للحاق بالتقدم العلمي، كما أنشئ قطاع للبحوث والدراسات العليا بالمجلس الأعلى للجامعات، كذلك حدثت في هذه الفترة، دراسة مشروع للجامعة الأهلية لإقراره.

ويلاحظ أن التعليم الجامعي والعالي نال عناية فائقة من قبل الدولة في هذه الفترة لما له من أهمية خاصة في تشكيل وإعادة صياغة الطالب حتى يستطع أن يتسلح بالمعارف والقيم والعلوم التكنولوجية التي تؤهله لمسايرة العصر.

إصلاح التعليم وتطويره في العصر الحاضر

نظرة إلى المستقبل

يمر المجتمع المصري في الوقت الحاضر بظروف تدفعه إلى مراجعة واقعة والسعي إلى تطويره وفي ظل متغيرات عالمية وإقليمية ومحلية متعددة تشد الحاجة إلى ضرورة إصلاح التعليم وتطويره فهو المحور الأساسي لأمننا القومي، وطريقنا للمنافسة العالمية.

ويشير الواقع الراهن إلى وجود مجموعة من التحديات والأزمات التي انعكست أثارها على التعليم واستدعت بالضرورة إعادة النظر في عمليات إصلاحه وتطويره.

ومن أبرز هذه التحديات:

- المشكلة السكانية وما ارتبط بها من تضاعف أعداد السكان وسوء توزيعهم وتكدسهم في مساحات قليلة (الوادي والدلتا) وانعكس ذلك على التعليم وبزرت أزمة المباني التعليمية لعدم توافر الأعداد الكافية منها وبما يتناسب وأعداد الطلاب في سن التعليم واستتبع ذلك تشغيل المبنى المدرسي لأكثر من مدرسة وعدم كفاية الأجهزة والمعامل والمكتبات وغرف ممارسة الأنشطة التربوية بما يتناسب والاحتياجات المطلوبة، وانعكس ذلك الوضع على التعليم وساهم في انخفاض مستواه وحرمان البعض من الخدمات التعليمية وخاصة في القرى والمناطق النائية.

- تفشي مشكلة البطالة وتزايد معدلاتها بين المتعلمين وما ترتب عليها من تأثيرات سلبية وأعراض اجتماعية ترتبط بارتفاع معدلات الأمراض وزيادة معدلات الجريمة من الشباب من المتعطلين.

- تحديات ترتبط بطور العديد من الأزمات في العملية التعليمية أطرافها المعلم وتدني مستواه الاقتصادي والاجتماعي فضلاً عن تدني مستوى إعداده وتأهيله، وما ترتب على ذلك من تفشي ظواهر سلبية أبرزها ظاهرة الدروس الخصوصية التي تعد من أخطر مشاكلنا التعليمية.

- وأزمة المناهج التي لا زالت تعاني من الجمود والإهمال وعدم الموائمة للتقدم التقني وثورة المعلومات والمعرفة فالمناهج الدراسية تركز على مجرد حشو أذهان التلاميذ وعقولهم بالمعارف القائمة على أساليب الحفظ والتلقين ودون الاهتمام بإكسابهم المهارات والقدرات العقلية القائمة على عمليات التفكير وحل المشكلات.

- انخفاض كفاءة نظام التعليم نتيجة للعوامل السابقة وظهر ذلك واضحاً في مؤشرات الهدر التعليمي، وعدم قدرة المدارس على استيعاب كل الملزمين، وارتفاع نسب التسرب من التعليم وخاصة لدى الإناث، فضلاً عن ارتفاع معدلات الرسوب المتكرر خاصة في السنوات النهائية في مرحلة التعليم الأساسي مع ضعف فعالية جهود محو الأمية بسبب سوء التخطيط وعدم وجود مشاركة شعبية وسيطرة بعض العادات والتقاليد التي تحرم الإناث من التعليم، ويراعى منها الاعتبارات المتصلة بالموارد، والواقع الراهن للمجتمع المصري سياسياً واقتصادياً واجتماعياً والتحديات والأزمات التي يعاني منها.

ولكل ما سبق، وفي ضوء الواقع الراهن أصبح تطوير التعليم في مصر يتطلب وضع سياسة جديدة، والتخطيط لوضع خطة استراتيجية تعكس توجهاً جاداً لإصلاح التعليم وتطويره من قبل القيادة السياسية فهناك خلل في العملية التعليمية ناجم عن غلبه الكم على الكيف، وعجز فادح في مواجهة متطلبات العصر ولا زالت مخرجات التعليم دون مستوى العصر وطموحاته فضلاً عن وجود قصور في إعداد الأجيال الجديدة القادرة على مواجهة تحديات الحياة العملية وتحسن استيعاب علوم المستقبل وتطويرها بما يخدم قضية التطوير والتنمية، وبما يواءم هذه التحديات.

وتتمثل أهم ملامح ومحاور السياسة التعليمية الجديدة لمصر والتي تضمنتها خطة تطوير التعليم في الآتي:

- عدم المساس بمبدأ تكافؤ الفرص.
- عدم تحميل الأسرة المصرية أية أعباء إضافية سواء أكانت أعباء مالية أو نفسية.
- التعليم قضية أمن قومي.

- التعليم استثمار.
- تطوير التعليم بما يتماشى وثورة التكنولوجيا والمعلومات والمعارف التي يشهدها العصر.
- إشراك الرأي العام في تنفيذ السياسة التعليمية الجديدة.
- إدخال علوم التكنولوجيا والحاسب الآلي في مدارسنا.
- توثيق الصلة بين الأسرة والمدرسة وإنشاء مجالس الأمناء وتفعيل دوره.
- إصلاح أحوال المعلم علمياً ومهنياً واجتماعياً ورفع مستوى إعداده وتأهيله.
- التوسع في إنشاء المدارس وظهور أنماط تعليمية جديدة مثل مدارس الفصل الواحد ومبادرات تعليم الفتيات.
- تشجيع وتفعيل المشاركة المجتمعية وتوثيق الصلة بين المدرسة والمجتمع المحلي وتشجيع القطاع الخاص والمبادرات الفردية للمساهمة في وضع سياسات التعليم ودعم جهود تطويره والرقابة والمساهمة في تنفيذ هذه السياسات.
- إعادة النظر في تطوير وإصلاح التعليم الفني بمختلف أنواعه وتشجع أنواع جديدة من التعليم تهيئ المتعلم لاحتياجات سوق العمل وتزويده بالمعارف والتكنولوجيا المطلوبة لمواجهة تحديات العصر.

أسئلة تقييميه حول الفصل الخامس



- ١- قارن بين مفهومي: الديمقراطية السياسية، الديمقراطية الاجتماعية؟
- ٢- لخص أهم الخطوط الرئيسة للسياسة التعليمية في الفترة من ١٩٧٩ حتى ١٩٩٢؟
- ٣- وضح رأيك حول إصلاح التعليم وتطويره في العصر الحاضر؟

الفصل السادس

ملخص جهود إصلاح وتطوير التعليم في مصر من فترة السبعينات حتى العصر الحالي

مقدمة

المحور الأول: جهود إصلاح التعليم في مصر من فترة السبعينات حتى عام ٢٠١٨، ويتضمن:

أ- فترة السبعينات من القرن الماضي.

ب- فترة الثمانينات من القرن الماضي.

ج- فترة التسعينات من القرن الماضي.

د- فترة بداية الألفية الثالثة.

هـ- الفترة من عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠١٨.

المحور الثاني: أثر جائحة كورونا على جهود تطوير "التعليم عن بعد" في مصر، ويتضمن:

أ- التعليم في مصر في ظل جائحة كورونا.

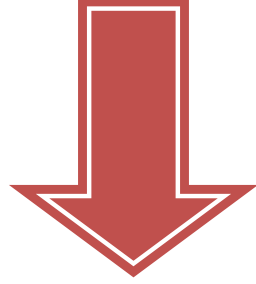
ب- مبادرات استباقية لتطوير "التعليم عن بعد" في مصر.

ج- تحديات تواجه تطوير "التعليم عن بعد" في مصر.

د- متطلبات أساسية لتطوير "التعليم عن بعد" لمواجهة الأزمات والكوارث.

أهداف الفصل السادس

بعد أن تنتهي من دراسة هذا الفصل، يتوقع منك أن تصبح قادرًا على أن:



- ١- تتعرف على أهم جهود وزارة التعليم قبل الجامعي في إصلاح التعليم في فترة السبعينات من القرن الماضي.
- ٢- تحدد أهم جهود وزارة التعليم قبل الجامعي في إصلاح التعليم في فترة الثمانينات من القرن الماضي.
- ٣- تحدد أهم جهود وزارة التعليم قبل الجامعي في إصلاح التعليم في فترة التسعينات من القرن الماضي.
- ٤- تحدد أهم جهود وزارة التعليم قبل الجامعي في إصلاح التعليم في بداية الألفية الثالثة.
- ٥- تحدد أهم جهود وزارة التعليم قبل الجامعي في إصلاح التعليم في الفترة من عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠١٨.
- ٦- تدرك أهمية أثر جائحة كورونا في تطوير التعليم عن بعد في مصر.
- ٧- تلم بأهم المبادرات الاستباقية لتطوير التعليم عن بعد في مصر.
- ٨- تستخلص أهم التحديات التي تواجه تطوير التعليم عن بعد في مصر.
- ٩- تتعرف على أهم متطلبات تطوير التعليم عن بعد في مصر لمواجهة الأزمات والكوارث.

الفصل السادس

ملخص جهود إصلاح وتطوير التعليم في مصر

من فترة السبعينات حتى عام العصر الحالي

مقدمة



تتنامى - بشكل مستمر - وتيرة اهتمام جمهورية مصر العربية بالتعليم على خلفية أنه محور رئيس في تنمية المجتمع تنمية شمولية تغطي جميع جوانبه، من خلال تنمية جميع جوانب شخصية أفراد المتعلمين عن طريق تطبيق وتعميق ممارسات حقيقية داخل المدرسة وخارجها تدعم التعلم المتمحور حول المتعلم، وتضمن توفير إطار ديمقراطي يعزز إتاحة فرص الاختيار وتعددها أمام المتعلمين لتحديد مسار تعليمهم ومستقبلهم، مع إتاحة التعليم أمام الجميع، على أن يكون تعليمًا متسمًا بالجودة والعدالة، ويهتم ببناء وتنمية العقل والبدن، ومواكبًا للتطور الدولي في شتى المجالات، وذلك بما يضمن تسليح أبناء المجتمع المصري بأدوات الفكر والمعرفة والابتكار والتميز، والاعتماد على الذات والمنافسة على المستوى الدولي، وبما يلبي احتياجات سوق العمل المحلي والدولي كثافةً وتنوعًا وانتشارًا.

وسوف يتناول الفصل محورين أساسيين، أحدهما يتركز على جهود إصلاح وتطوير التعليم في مصر من فترة السبعينات حتى ٢٠١٨، والثاني: أثر جائحة كورونا على جهود إصلاح وتطوير التعليم عن بعد في مصر.

المحور الأول: جهود إصلاح التعليم في مصر من فترة السبعينات حتى ٢٠١٨



وسوف يتناول هذا المحور جهود إصلاح التعليم في مصر على مدار فترة السبعينات والثمانينات والتسعينات والألفية الثالثة والفترة من ٢٠١٥ عام حتى عام ٢٠١٨، وذلك على النحو التالي:

أ- فترة السبعينات من القرن الماضي



شهد نظام التعليم المصري في فترة السبعينات من القرن الماضي عدة محاولات إصلاحية تمثلت في الآتي:

١- صدور دستور عام ١٩٧٠م وما تضمنه من مواد (١٨، ١٩، ٢٠، ٢١) أكدت على مجانية التعليم وإلزاميته واعتباره حق تكفله الدولة للجميع، واعتبار محو الأمية وتعليم الكبار واجبًا وطنيًا.

٢- صدور وثيقة برنامج العمل الوطني يوليو ١٩٧١م، والتي حددت ملامح إصلاح التعليم في مصر في الحفاظ على الهوية المصرية والارتقاء بالمعلمين والقضاء على الأمية، وتوظيف التكنولوجيا لخدمة التعليم وربط التعليم باحتياجات سوق العمل.

٣- طرح مجلس الوزراء المصري رؤيته لاستراتيجيته لإصلاح التعليم في مصر عام ١٩٧٧م توطئة واستعداداً للدخول في القرن الحادي والعشرين **متضمنة الأهداف الجوهرية الآتية:**

أ- تطوير طرق التدريس ونظم الامتحانات بما يدعم التعلم الذاتي ويزيد من قدرة المتعلمين على التفاعل مع البيئة الطبيعية والاجتماعية وعلى التحليل والابتكار.

ب- دمج التكنولوجيا في التعليم عن طريق تعميم استخدام الكمبيوتر بجميع المدارس وإدخال شبكة الإنترنت إليها.

ج- تحقيق الاستيعاب الكامل للطلاب في سن التعليم.

د- إلغاء تعدد الفترات بالمدارس وتحقيق اليوم الدراسي الكامل.

هـ- خفض كثافة الطلاب بالفصل الدراسي حتى تصل إلى ٣٠ طالب/ فصل بحلول ٢٠١٧م.

و- دعم التعليم الفني (صناعي- زراعي- تجاري) وربطه بمؤسسات الإنتاج.

ز- تطوير برامج التعليم والتدريب في ضوء التطورات العالمية ونتائج البحث والتطوير التقني المحلي.

ح- توفير الإمكانيات والحوافز والضمانات التي تكفل استمرار تطبيق مبدأ التعليم المستمر.

ط- الوصول بنسبة الاستيعاب في مرحلة رياض الأطفال إلى ١١% عام ١٩٩٩م والارتفاع تدريجياً حتى تصل إلى ١٠٠% في عام ٢٠١٧م.

وقد حددت وزارة التربية والتعليم في ضوء هذه الأهداف عدة خطوط عريضة للإصلاح التعليمي في مصر، كان من بينها:

أ- تعزيز القدرات الذاتية للطلاب في البحث عن المعلومات في المصادر المختلفة واستخدامها وليس مجرد حفظها وترديدها.

ب- التأكيد على إجادة الطالب للغة العربية تحدثاً وكتابةً، مع إجادة لغة أجنبية أيضاً منذ وقت مبكر.

ج- التأكيد على تعزيز مهارات التواصل عند الطالب داخل المدرسة وخارجها.

د- التأكيد على أهمية توظيف التكنولوجيا لخدمة العملية التعليمية.

هـ- التأكيد على أهمية الأنشطة التربوية وممارستها بشكل منظم وفعلي في العملية التعليمية.

و- التأكيد على أهمية التغذية المدرسية وتعميم التأمين الصحي على التلاميذ.

ز- التأكيد على أهمية رعاية المعلمين وإعدادهم بشكل متطور وإمدادهم بالوسائل التكنولوجية الحديثة التي تمكنهم من المشاركة بإيجابية في عملية الإصلاح التعليمي.

ح- التأكيد على الارتقاء بذوي الاحتياجات الخاصة من المعاقين والموهوبين والفاائقين.

ب- فترة الثمانينات من القرن الماضي



شهد نظام التعليم المصري في فترة الثمانينات من القرن الماضي عدة محاولات إصلاحية تركزت على الارتقاء بالمنظومة التعليمية بشكل شمولي وكامل: الأمر الذي ترتب عليه تعدد الخطط والبرامج والسياسات التي اتسمت في بعض الأحيان بالعشوائية وعدم التنسيق، وقد انعكس ذلك في التسرع في إصدار القوانين والقرارات وتطبيقها دون دراسة متأنية، وقد اتضح ذلك جلياً في صدور القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨٠ م متضمناً مد سنوات الإلزام إلى تسع سنوات ثم صدور القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ م متضمناً تخفيض سنوات الإلزام إلى ثماني سنوات، الأمر الذي أدى إلى إيجاد نوع من البلبلة والتضارب انعكس سلباً على العملية التعليمية فيما بعد.

ج- فترة التسعينات من القرن الماضي



مع بداية فترة التسعينات من القرن الماضي اتسعت الفجوة الموجودة بين النظريات التي تحكم السياسات التعليمية في مصر وبين ما يحدث أو يطبق على أرض الواقع: فالسياسات التعليمية من الناحية النظرية تتضمن تدريب المعلمين وتخفيض للكثافات الطلابية داخل الفصول، ودمج للتكنولوجيا في التعليم، والارتقاء بذوي الاحتياجات الخاصة، وتطوير المناهج وطرق تدريسها بما يسهل عودة الطالب والمعلم إلى المدرسة، وغير ذلك من أمور مهمة لإصلاح العملية التعليمية، إلا أن الواقع الميداني والتنفيذي كان دائماً ما يؤكد أن كل هذه الأمور غير موجودة إلا في الملفات الورقية التي يتم عرضها وتداولها بين المسؤولين، وأن الواقع الميداني شيء مختلف تماماً.

وحتى عندما خفت حدة الأزمة الاقتصادية في تلك الفترة وأعلنت القيادة السياسية آنذاك أن إصلاح التعليم هو الطريق الذي يجب أن تسلكه الدولة في سبيل تحقيق مستقبل أفضل للبلاد، ومن ثم الإعلان عن مضاعفة ميزانية التعليم إلى حوالي ثلاثة أضعاف الميزانية التي كانت مقرر، وبدء تنفيذ المشروع القومي لإصلاح التعليم الذي استمر حتى سنة ٢٠٠٠م، إلا أن مشكلات التعليم المصري بالرغم من كل ذلك لم تختفي أو حتى تنخفض، فالكثافات الطلابية داخل الفصول ظلت في تزايد، ومعدل الأمية ظل في ارتفاع، والمعلمون ظلوا يشكون من سوء

أحوالهم المادية والوظيفية، والمناهج ظلت تحتفظ بالحشو وتعتمد على الحفظ والتلقين، كما بقيت الامتحانات وأساليب التقويم على حالها تواجه كثير من علامات الاستفهام.

د- فترة بداية الألفية الثالثة



مع بداية الألفية الثالثة اهتمت وزارة التربية والتعليم بوضع خطة مستقبلية لتحقيق حلم مصر ٢٠٢٠م فيما يخص التعليم المصري قبل الجامعي، وقد تضمنت الخطة الأسس الجوهرية التالية:

- ١- تحقيق الاستيعاب الكامل لكل الأطفال في سن التعليم.
- ٢- القضاء على ظاهرة التسرب من التعليم.
- ٣- تجويد التعليم وتوفير جهاز حاسب لكل أربعة تلاميذ في التعليم الابتدائي، ولكل تلميذين في الإعدادي، ولكل طالب بالتعليم الثانوي.
- ٤- الارتقاء بالأبنية التعليمية وتوفيرها وتجهيزها وفقاً للاحتياج ولمعايير الجودة.
- ٥- الاهتمام بالمبدعين وإعداد الطلاب للمشاركة في المسابقات الدولية خاصة في العلوم والرياضيات.

٦- التطوير المتواصل للمناهج والتدريب المستمر للمعلمين والقيادات الإدارية.

٧- توفير المناهج الإثرائية للمبدعين والمناهج العلاجية لذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي عام ٢٠٠٦م أطلقت الدولة مبادرة التعليم التكنولوجي كجزء من المبادرة العالمية للتعليم بمنتهى دافوس الاقتصادي بشرم الشيخ، وقد هدفت هذه المبادرة إلى تجميع الجهود التي كانت تُبذل بالوزارات المختلفة من أجل توظيف التكنولوجيا في إصلاح التعليم في مصر.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: كم من الأهداف التي تم تبنيها في كل فترة زمنية من تلك الفترات المشار إليها قد تحققت؟ وبأي نسبة على مدار أكثر من أربعة عقود مضت؟

الواقع أن سياسات إصلاح التعليم في مصر في السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وحتى في الخمسة عشر عاماً الأولى التي انقضت من الألفية الثالثة لم تحقق النجاح المتوقع أو المنشود، فالكثافات الطلابية داخل الفصول لم تنخفض ولكنها على العكس ظلت في تزايد حتى باتت تنذر بكارثة في بعض المناطق، كما زادت نسبة المدارس التي تعمل أكثر من فترة في اليوم الواحد، ومن ثم اختفت منها الأنشطة التربوية، كما أصبحنا نسمع كثيراً عن مصطلح "المناطق المحرومة" في النجوع والتجمعات البدوية وبعض القرى وفي العشوائيات داخل بعض المدن الكبيرة، كما أن الاستيعاب الكامل للطلاب في سن التعليم لم يتحقق، ومن ثم لم يتوقف نزيف التسرب من التعليم، هذا بالإضافة إلى بقاء المناهج

والامتحانات وأساليب التقويم على حالها تعتمد على الحفظ والتلقين، الأمر الذي أدى إلى زيادة اعتماد الطلاب على الدروس الخصوصية والانقطاع عن المدارس، وظهور كثير من المشكلات والقضايا السلوكية والأخلاقية المهمة التي تحتاج إلى علاج سريع.

٥- الفترة من عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠١٨



شهدت وزارة التعليم المصري في الفترة من عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠١٨ عديد من

الإصلاحات التعليمية وضعتها في عدة برامج تنفيذية منها:

- ١- الارتقاء بأداء الإدارة المدرسية.
- ٢- تطوير المناهج والكتاب المدرسي ونظم الامتحانات والتقويم.
- ٣- توفير فرص التنمية المهنية المستدامة للمعلمين.
- ٤- تحسين جودة الحياة المدرسية بمراحل التعليم المختلفة ورياض الأطفال.
- ٥- دعم وتطوير الأنشطة التربوية.
- ٦- تنمية وتطوير آليات المشاركة المجتمعية.
- ٧- تطوير منظومة التعليم الفني.
- ٨- دعم عملية محو الأمية.

وقد جاءت هذه البرامج التنفيذية لإصلاح التعليم في تلك الفترة بعد أن قامت مصر بوضع رؤية استراتيجية للتعليم في مصر حتى عام ٢٠٣٠، استهدفت التعليم والتدريب للجميع دون تمييز، وفي إطار مؤسسي كفاء وعادل ومستدام ومرن، وأن يكون مرتكزاً على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجياً، وأن يسهم أيضاً في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكاناتها إلى أقصى مدى لمواطن يعتز بذاته ويحترم الاختلاف، ومستنير ومبدع ومسئول وقابل للتعددية، وفخور بتاريخ بلاده وشغوف ببناء مستقبلها وقادراً على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية.

وارتكزت رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة في مجال التعليم على الأهداف

الاستراتيجية الثلاثة التالية لكل من التعليم العام والفني:

- ١- إتاحة التعليم للجميع دون تمييز وبذات درجة الجودة.
 - ٢- تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية.
 - ٣- تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم المصري محلياً وإقليمياً ودولياً.
- وقد تمت ترجمة هذه الأهداف الثلاثة إلى مجموعة من الأهداف الاستراتيجية العامة في الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم ٢٠١٤ / ٢٠٣٠.

الأهداف الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في الخطة الاستراتيجية للوزارة ٢٠١٤

٢٠٣٠ /



تتضمن الأهداف الاستراتيجية العامة في الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم ٢٠١٤ / ٢٠٣٠ ما يلي:

- ١- التوسع في مرحلة رياض الأطفال كماً وكيفاً في الشريحة العمرية من (٤-٥) سنوات خاصة في المناطق المحرومة.
- ٢- توفير تعليم ابتدائي عالي الجودة يتسم بالكفاءة والفعالية لجميع الأطفال.
- ٣- توفير تعليم إعدادي يركز على تخريج طالب يتقن مهارات القراءة والكتابة والرياضيات والعلوم كأساس لبناء منظومة داعمة لمهارات البحث العلمي المنتجة للعلوم والمعارف، مع التأكيد على قيم المواطنة والهوية العربية الإسلامية والتكامل مع الآخر والتفاعل معه.
- ٤- تطوير التعليم الثانوي بما يتوافق مع المعايير العالمية، وبما يضمن جاهزية الخريجين لمرحلة التعليم العالي.
- ٥- إعداد خريج من التعليم الفني مؤهل وقادر على التعلم مدى الحياة والمنافسة في السوق المحلية والعالمية.
- ٦- تزويد المتعلمين ذوي الإعاقة بفرص تعليمية عالية في جودتها ومتكافئة مع أقرانهم غير ذوي الإعاقة ودمج ذوي الإعاقات البسيطة بجميع مدارس التعليم قبل الجامعي.
- ٧- تزويد المتعلمين الموهوبين والمتفوقين بتعليم عال في جودته النوعية في مجالات المعرفة والمهارات المتقدمة بجميع مراحل التعليم قبل الجامعي.
- ٨- تحويل النظام التعليمي إلى نظام تعليمي مركزي/ لا مركزي متوازن وعال في مستوى الجودة وداعم لاستمرار تحسين أداء المدرسة ونواتج التعلم.
- ٩- توفير نظم ديناميكية ومتطورة لإدارة الموارد البشرية تركز على برامج التنمية المهنية كمحور رئيس داعم لإصلاح نظام التعليم قبل الجامعي في إطار من اللامركزية والحوكمة الرشيدة وفي إطار دولي متميز.
- ١٠- توفير نظام فعال للمتابعة والتقييم يعتمد على الناتج ويقاس فعالية النظام التعليمي وتطبيق السياسات، وكفاءة استغلال الموارد على مختلف المستويات التنظيمية.
- ١١- تطوير المناهج الدراسية بما يتفق مع متطلبات العصر والمستقبل، وبما يؤكد على الهوية المصرية وتنمية المهارات وثقافة الإبداع وغرس وترسيخ القيم الأصيلة للمجتمع المصري لدى

الطلاب، وكذلك بما يستوعب مفاهيم المواطنة الرقمية وإعداد جيل قادر على التطوير والإسهام في دفع مصر إلى أعلى المستويات اقتصادياً واجتماعياً.

١٢- استخدام نظام تكنولوجي قادر على تحقيق جودة أفضل للعملية التعليمية.

المحور الثاني: أثر جائحة كورونا على جهود تطوير " التعليم عن بعد " في

مصر

سوف يتناول المحور: التعليم في مصر في ظل جائحة كورونا، مبادرات استباقية لمنظومة التعليم عن بعد في مصر، تحديات تواجه منظومة التعليم عن بعد في مصر، متطلبات أساسية لتطوير "التعليم عن بعد" في مصر، وذلك على النحو التالي:

أ- التعليم في مصر في ظل جائحة كورونا

كانت المؤسسات التعليمية في مصر في مقدمة القطاعات الأكثر تأثراً بجائحة "كوفيد ١٩"، وفي جميع دول العالم بلا استثناء، حيث أدت الجائحة إلى انقطاع أكثر من ١.٦ مليار طفل وشاب عن التعليم، ما دفع دول العالم إلى البحث عن أساليب بديلة للحيلولة دون توقف العملية التعليمية. وجاء في هذا السياق العديد من المبادرات لتحويل عدد من التطبيقات الذكية إلى منصات تعليمية عن بعد. وخلال فترة وجيزة تبذلت ملامح التعليم التقليدي الذي لم يعد قادراً على الوفاء بمتطلبات منظومة التعليم، واستيعاب الأعداد الكبيرة من المتعلمين في جميع المراحل، والبحث عن صيغ جديدة للتعلم. وقد ساهم التطور التكنولوجي الهائل في تحقيق هذا التحول، والذي أوجد بدوره واقعاً جديداً في إعادة التفكير في منظومة التعليم من حيث فلسفته وأهدافه ومناهجه ووسائله، ودراسة كل السيناريوهات المستقبلية والمتوقعة في مرحلة التعايش مع تلك الجائحة وما بعدها.

في الواقع، إن التعليم عن بعد ليس بالجديد، وهو معروف منذ عقود لدى بعض الدول المتقدمة، وبات ضرورة ملحة، لاسيما في أوقات الأزمات وانتشار الأوبئة التي تتطلب التباعد الاجتماعي؛ ففي عام ١٨٩٢ تأسست في جامعة شيكاغو أول إدارة مستقلة للتعليم بالمراسلة. وفي عام ١٩٥٦ عمدت كليات المجتمع بشيكاغو إلى تقديم خدمة التليفزيون في التدريس عبر القنوات التعليمية، وتعتبر جامعة NYSES أول جامعة أمريكية مفتوحة تأسست لتلبية لرغبات المتعلمين في جعل التعليم العالي متاحاً لهم عبر الطرق غير التقليدية. وبالتالي، فإن التوجه نحو "التعليم الرقمي" لم يكن شيئاً غريباً، بل كان متوقعاً، لكن جائحة "كوفيد ١٩" عجلت من ظهوره ودفعت به إلى الواجهة.

ب- مبادرات استباقية لتطوير منظومة " التعليم عن بعد " في مصر



تمتلك مصر منظومة تعليمية تتسم بقدر من الضخامة والتعقيد، يعود تاريخها إلى نحو قرنين من الزمن، حيث درج هذا النظام على العمل بشكل تقليدي يقوم على الاستيعاب المكثف للطلاب، والتعليم القائم على التلقين عبر الاتصال المباشر بين المعلم والطالب. وجاءت الاستجابات المصرية لتحدي الوباء على مرحلتين. المرحلة الأولى هي الاستجابات العاجلة للأزمة، في حين ركزت المرحلة الثانية على سبل التعامل الممتد مع الوباء وتداعياته.

وقد جاءت الاستجابات العاجلة تحت وطأة الموقف الذي بدا غامضاً وغير محدد الأبعاد، مما أدى إلى إجراءات نصف شهرية يتم تجديدها مرةً تلو الأخرى. وهنا بدأ التفكير في طرق بديلة لاستكمال العام الدراسي من خلال مشروعات بحثية. وقد ساد اعتقاد مبدئي بأن الجائحة ستمثل أزمة عابرة، بيد أن مراجعةً تلو الأخرى للإجراءات لم تلبث أن كشفت عن الطابع الممتد للجائحة. في هذا الإطار، شرعت الدولة المصرية في التفكير في الإجراءات التي سيتم من خلالها بدء العام الدراسي ٢٠٢١/٢٠٢٠، والتي شملت: تقسيم الطلاب إلى مجموعات صغيرة لمنع التزاحم وتحقيق التباعد الاجتماعي، مع الاستمرار في مراعاة كافة الإجراءات الاحترازية، وتطبيق النظام الهجين الذي يجمع بين تنفيذ التعليم المباشر والتعليم عن بعد، إلى جانب استخدام العديد من التطبيقات الإلكترونية مثل: تطبيق Zoom، وتطبيق Google Classroom، وEdmodo.

ويبدو من هذه الإجراءات أنها تضع معالم نظام شامل للتعامل طويل الأجل مع الجائحة. بل إنه يرسي دعائم نظام تعليمي جديد بصرف النظر عن وجود أزمات من عدمه، من خلال الاستفادة من التطورات التكنولوجية وثورة المعلومات.

جدير بالذكر أن الدولة المصرية سعت إلى تطوير التعليم وإدراجه ضمن خططها المستقبلية؛ ف جاء من بين أولويات استراتيجية مصر ٢٠٣٠ السعي أن يكون التعليم بجودة عالية متاحاً للجميع دون تمييز في إطار نظام مؤسسي كفاء وعادل، يسهم في بناء شخصية متكاملة لمواطن قادر على التعامل التنافسي مع الكيانات إقليمياً وعالمياً.

ورغم لجوء معظم دول العالم إلى "التعليم عن بعد" كآلية لتخفيف التأثيرات السلبية للجائحة على المؤسسات التعليمية والعملية التعليمية، لكن لم تكن جميع الدول على المستوى نفسه في مواجهة هذه الحالة الطارئة. وظهر في هذا السياق عدة استراتيجيات، نشير إلى أهمها


فيما يلي:

١- تعزيز مستوى التأهب مع إبقاء المدارس مفتوحة، وذلك من خلال فرض إجراءات وقائية في المدارس ودعمها، ووضع بروتوكولات لتعامل المدارس مع الحالات المحتملة، وتقليل الأنشطة الاجتماعية خارج المناهج الدراسية (مثل روسيا ومصر).

٢- الإغلاق الانتقائي للمدارس، حيث اختارت بعض الحكومات إغلاق المدارس المحلية كإجراء مؤقت (مثل الهند).

٣- الاستعانة بمصادر التعليم عن بعد، حيث لجأت معظم الدول إلى اعتماد هذا النظام (مثل الولايات المتحدة، والصين، وإيطاليا، وفرنسا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ومصر، وغيرها).

ج- تحديات تواجه تطوير منظومة " التعليم عن بعد " في مصر

 رغم المزايا العديدة للتعليم عن بعد، مثل سهولة الوصول للمحتوى التعليمي، وكسر حاجز الحدود، وتوفير الوقت، وحل أزمة كثافة الطلاب، وتخفيف الأعباء المالية التي تخصصها الأسر للإنفاق على التعليم (المواصلات العامة أو الخاصة التابعة للمدرسة، شراء المستلزمات المدرسية)، بيد أن ثمة تحديات لازالت تواجه هذا النمط من التعليم، نشير فيما يلي إلى أهمها:

أ- ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ فعلى الرغم من أن التعلم عن بعد حقق نجاحًا كبيرًا في الدول المتقدمة، الذي يتمتع ببنية تكنولوجية قوية، لكن الأمر مختلف في حالة الدول النامية، خاصة في ظل هشاشة البنية الرقمية، وارتفاع تكلفة خدمة الإنترنت بالنسبة لمستويات الدخل.

ب- ضعف مستوى التفاعلية، حيث يرى البعض أن الافتقار للنواحي الواقعية أحد أهم العيوب في التعليم عن بعد الذي يحتاج إلى لمسات إنسانية بين المعلم والطالب. ومن الصعب إيصال ذلك عبر الوسائط النصية الفورية.

ج- العزلة الاجتماعية. يُعد ضعف التزام الطلاب بمتابعة برامج التعليم عن بعد أحد التحديات. فقد مثلت المدرسة متنفسًا مهمًا للتعرف على الأقران، مقارنة بالبقاء في المنزل لفترات طويلة، وبالتالي لابد من توقع المقاومة العنيفة من قبل الأبناء لهذا التحول.

د- جمود نظم التعليم، إذ يعتبر الهيكل التنظيمي للمؤسسات التعليمية في الدول النامية من أكبر التحديات التي تحول دون تغيير طرق التعليم، حيث تعاني من التركيز على الشهادات أكثر من المهارات، بجانب مشكلة التلقين، إلى جانب غياب التشريعات الداعمة للتعليم الإلكتروني.


د- صعوبة التقييم والامتحانات؛ إذ ألغت العديد من الدول بالفعل الامتحانات النهائية. وساد اتجاه استخدام المشروعات البحثية كوسيلة لتقييم الطلاب، كنتيجة لعدم القدرة على إجراء الامتحانات التقليدية بسبب ظروف الجائحة. وفي الواقع إذا كان التعليم عن بعد مختلف عن التعليم التقليدي، من ثم يجب أن تختلف عملية التقييم والامتحانات الخاصة به من حيث وضع ضوابط صارمة لضمان أن يتم ذلك بطريقة صحيحة، والتأكد أن من أدى تلك الامتحانات هو الطالب نفسه وليس أي شخص آخر.

ه- نقص الوعي والتصور المتكامل عن التعليم عن بعد لدى كل أطراف العملية التعليمية، إذ يتطلب الأمر مراجعة تصوراتنا عن التعليم. فقد ساد في القرن الماضي تصور مفاده أن التعليم مسؤولية المدرسة والمدرس، لكن في حقيقة الأمر إن التعليم عملية ممتدة تتطلب مشاركة جميع الأطراف.

و- عدم المساواة وغياب تكافؤ الفرص: أدى هذا النمط من التعليم إلى زيادة عدم المساواة بين الطلاب في ظل تباين واقع انتشار وسرعة شبكة الانترنت في كل دولة، إضافة إلى امتلاك حواسيب شخصية من عدمه، وهو ما أدى إلى زيادة حدة الفجوة الرقمية وانعدام المساواة في إمكانيات الاتصال بالإنترنت وتداعيات ذلك على جودة التعليم عن بعد.

د- متطلبات أساسية لتطوير "التعليم عن بعد" في مصر لمواجهة الأزمات

والكوارث

 لقد أظهرت جائحة "كوفيد ١٩" حاجتنا إلى نظام تعليمي جديد يوجه إلى المستقبل، ويكون قادرًا على مواجهة التحديات، والتي من بينها الكوارث والأزمات. هذا النظام يقوم على افتراضات أساسية، أهمها ما يلي:

أ- التوجه نحو زيادة الاستثمارات في تنمية وتطوير البنية التحتية والتكنولوجية للمؤسسات التعليمية، خاصة في المناطق الريفية والفقيرة، مما يساعد على تدفق المعلومات بين شبكات التعلم بالقدر الكافي.

ب- إعادة تعريف دور المعلم.

ج- تجاوز مفهوم إتاحة التعليم إلى مفهوم الجودة المقرون بتعديل وتطوير المناهج، وعقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس بالمدارس والجامعات لإدارة المناهج الدراسية وفقا للصيغة التي سوف تتبناها كل دولة سواء كان تعليم عن بعد، أو تعليم هجين.

د- تطوير المهارات العلمية، وتعزيز الإبداع، والعمل التعاوني، والقدرة على التواصل والعمل في مجموعات والانفتاح على العالم والثقافات الأخرى.

ه- الاستعانة بالبث الإذاعي والتلفزيوني فيما يسمى بالتعليم المزيج. ويمكن أن يتم ذلك من خلال إعادة تفعيل تلك القنوات وتطوير برامجها لتصبح عالية الاستقطاب متعددة الوسائط. كما يمكن التنسيق مع الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات لضمان إتاحة باقات مخفضة مدعومة للطلاب، والتنسيق مع الجهات المانحة ورجال الأعمال لتوفير أجهزة حاسوب شخصية بالتقسيط.

و- عقد الاتفاقيات والشراكات مع بعض الجامعات المتقدمة لتوفير التدريب والتعليم عن بعد، وذلك لتبادل الخبرات والمعلومات مما يساهم في تطوير ورفع المستوى العلمي والعملية لأعضاء الهيئة العلمية والخريجين.

ز- لتفادي الآثار النفسية والاجتماعية التي يتركها التعليم الإلكتروني على الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور ينبغي مراعاة التحديد السليم للتوقعات، وخلق الحافز لدى المتعلم، وتطوير الثقافة الداعمة للتعليم الإلكتروني، والتخطيط الجيد لليوم الدراسي، وتنظيم البرنامج التعليمي، والاهتمام بالمؤثرات الصوتية والمرئية.

ختاماً، واستشرافاً للمستقبل، لقد بدا واضحاً أن التعليم الرقمي أضحى خياراً استراتيجياً لكل دولة تقدر بوعي ما للقطاع التربوي من أهمية بالغة في ازدهار المجتمع وتطوره التنموي، وبديلاً لا يمكن الاستغناء عنه ليس في الظروف الاستثنائية، كما هو الآن لمواجهة تداعيات جائحة "كوفيد ١٩"، لكن أيضاً لبناء جيل جديد قادر على الاستفادة من معطيات الثورة الصناعية الرابعة، ويمتلك من المعارف والمهارات التي تمكنه من الانخراط في وظائف الغد.

وفي النهاية نرى أن التعليم عن بعد يمكن أن يحقق أهدافه إذا توافرت الشروط لإنجاحه حتى تتمكن من صياغة سياسات علمية مناسبة للتعامل مع هذا المستقبل.

<https://www.youtube.com/watch?v=TkgwMOdD5tQ>



أسئلة تقييميه حول الفصل السادس



- ١- حدد أهم جهود إصلاح التعليم في مصر في فترة السبعينات من القرن الماضي؟
- ٢- وضح أهم جهود إصلاح التعليم في مصر في فترة الثمانينات من القرن الماضي؟
- ٣- تتبع جهود إصلاح التعليم في مصر في فترة التسعينات من القرن الماضي؟
- ٤- تتبع جهود إصلاح التعليم في مصر في بداية الألفية الثالثة؟
- ٥- تتبع جهود إصلاح التعليم في مصر في الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٨؟
- ٦- قوّم جميع الجهود السابقة في إصلاح التعليم في مصر، مع ذكر المبررات التي تستند إليها؟

الفصل السابع: التعليم الهجين بالجامعات

أنموذجاً بعد جائحة كورونا

مقدمة

أولاً: مفهوم التعليم الهجين.

ثانياً: خصائص التعليم الهجين ومميزاته.

ثالثاً: دواعي تطبيق التعليم في الجامعات.

رابعاً: سلبيات التعليم الهجين ومعوقات تطبيقه في الجامعات.

خامساً: متطلبات تطبيق التعليم الهجين بالجامعات في ضوء معايير جودة التعليم عن بعد.

أهداف الفصل السابع

بعد أن تنتهي من دراسة هذا الفصل، يتوقع منك أن تصبح قادرًا على أن:



- ١- تتعرف على مفهوم التعليم الهجين.
- ٢- تحدد خصائص التعليم الهجين ومميزاته.
- ٣- تناقش دواعي تطبيق التعليم في الجامعات.
- ٤- تناقش سلبيات التعليم الهجين ومعوقات تطبيقه في الجامعات.
- ٥- تحدد متطلبات تطبيق التعليم الهجين بالجامعات في ضوء معايير جودة التعليم عن بعد.

الفصل السابع: التعليم الهجين بالجامعات أنموذجًا بعد جائحة كورونا

مقدمة:



لم تعد عمليتا التعليم والتعلم قائمة على العناصر التقليدية المتمثلة في كل من المعلم والطالب، وأصبحت المعرفة غير مقتصرة على عملية نقل المعلومات من المعلم إلى الطالب، بل أيضًا كيفية تلقي الطالب لهذه المعرفة، ولما كان الموقف التعليمي هو موقف اتصالي تتفاعل فيه كافة عناصر الاتصال المتمثلة في المرسل والمستقبل والرسالة والوسيلة، فإن هذه الرؤية تتطور باستمرار بتطور وسيلة الاتصال بين المعلم والمتعلم.

وبفضل التطور في تقنيات الاتصال والمعلومات أخذ التواصل بين المعلم والمتعلم بعدًا آخر، سواء كان هذا التواصل متزامنًا أو غير متزامن، ودونما اشتراط لمكان أو زمان، وبوسائل تقنية متعددة.

ومع انتشار نظم التعليم الإلكتروني، وزيادة الإقبال على استخدامها وتوظيفها في العملية التعليمية، أظهرت التجارب العملية والبحوث العلمية نتائج إيجابية تشجع مسؤولي التعليم على تبني نمط التعليم الإلكتروني مثل دراسة: (عبد العاطي، ٢٠٠٦)، (الحصري، ٢٠٠٧)، (يوسف، ٢٠٠٩).

وخلال العام ٢٠٢٠ وفي ظل تداعيات جائحة كورونا (COVID-19) أجريت عديد من الدراسات التي أكدت على ضرورة الاهتمام بالتعليم الإلكتروني باعتباره بديلًا حيويًا لتقديم الأنشطة والبرامج التعليمية.

فأجرى (Iwai, Y., 2020) دراسة عن التعلم عبر الإنترنت خلال جائحة كورونا، ناقش من خلالها ما يمكن للطلاب كسبه أو خسارته عندما تصبح الفصول الدراسية افتراضية. ودراسة (Agnoletto, R. & Queiroz, V., 2020) في بحثهما المعنون: "كوفيد ١٩ والتحديات في التعلم" افترضوا أن منطقتي تحويل التعليم إلى رقمي ليس بسيطًا ولكن هناك احتياج مستمر للقيام بإجراءات سريعة ودقيقة لاعتماد استخدام التكنولوجيا في التعليم.

وقدمت دراسة أجراها (Roy, D., 2020) في استراليا بعض التوصيات التي يمكن أن تساعد الطلاب على التعليم من المنزل خلال فترة (COVID-19)؛ فاقترحت أن المعلمين

بحاجة إلى الاستفادة من بعض وسائل المحاضرات مثل: (Skype, Zoom,...) والتي يمكن استخدامها لتقديم الدروس عن بعد.

وعلى الرغم مما تميز به التعليم الإلكتروني من إيجابيات، إلا أنه يعاني من جوانب قصور كثيرة منها: شعور كثير من الطلاب بالاكئاب، والحاجة إلى المشاركة والخروج إلى الواقع والحياة الاجتماعية وممارسة الأنشطة الاجتماعية، كما أصبح لدى المعلم الحاجة أيضًا إلى التدريس في الواقع الفعلي وجهًا لوجه؛ ويؤكد ذلك ما أظهرته نتائج دراسة كلاً من: (زيتون، ٢٠٠٥)، (سالم، ٢٠٠٨).

هذا بالإضافة إلى تفاوت وجهات نظر الأطراف المعنية بالعملية التعليمية حول تجربة التعليم عن بعد في العالم العربي في ظل جائحة كورونا؛ فمنهم من أيدوا مع تحفظات، ومنهم من اقترح بعض الحلول التي قد تحسن من نواتج التعليم، والبعض الآخر ذهب لتأييد الانتقال نحو التعليم عن بعد بشكل كامل كخيار مستقبلي، في حين اقترح البعض الدمج بين التعليم التقليدي المباشر والتعليم عن بعد (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO): ٢٠٢٠، ٢٥).

ونتيجة لذلك ظهرت الحاجة إلى نظام تعليمي جديد يجمع بين مزايا التعليم الإلكتروني، ومزايا التعليم التقليدي (وجهًا لوجه) وهو ما يسمى بالتعليم الهجين (Hybrid Learning) الذي لجأت المؤسسات التعليمية بصفة عامة، والجامعات خاصة إلى تطبيقه، وتقديم خطة للعام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١ على هذا الأساس.

والتعليم الهجين في مجمله هو نظام يسمح للطلاب بالحصول على جزء من المحتوى التعليمي بالجامعة، والجزء الآخر من خلال التعليم عن بعد (Online Learning) عن طريق منصات ووسائل التعليم الإلكتروني، الأمر الذي يسهم في تقليل الكثافة الطلابية، إلى جانب تحقيق الاستفادة المثلى من خبرات أعضاء هيئة التدريس، مع تحقيق أقصى استفادة من البنية التحتية التكنولوجية للجامعة.

ويتميز التعليم الهجين باشتماله على جميع التطورات التكنولوجية، ودمج تكنولوجيا التعليم المستخدمة في التفاعلات الإلكترونية مع التدريس الوجهي المباشر (Brunner, L.D, 2016).

ويؤكد ما سبق ما توصلت إليه نتائج بعض الدراسات مثل دراسة: (Staker, H., 2011)، (Walne, M. B, 2012)، (Christensen, M. et al, 2013)، (عيسى، ٢٠١٤)، (Patrick, S. & Sturgis, S., 2015)، (Washington, L. et al, 2020) من نتائج تفيد بأن التعليم الهجين يجمع بين أكثر من أسلوب وأداة للتعليم، سواء

كانت إلكترونية أو تقليدية، ويقدم نوعية جديدة من التعليم تتناسب وخصائص كل متعلم واحتياجاته، وتناسب طبيعة الموضوعات الدراسية وأهدافها التعليمية، وتنمي مهارات تفاعل المتعلمين مع المادة التعليمية المقدمة لهم، كما أنه يهيئ جو من الألفة بين المعلم وطلابه سواء كان ذلك من خلال التفاعل عبر الإنترنت أم في قاعة الدراسة وجهاً لوجه، وهو الأمر الذي تفتقر إليه طرق التعليم التقليدية.

وعن مستوى رضا الطلاب عن التعليم الهجين فقد حاولت دراسة: (Pinto, M- B. & Anderson, W., 2013) الكشف عن التوقعات المسبقة بشأن التعليم الهجين، ومدى رضا الطلاب عن المقرر التعليمي الهجين، والعوامل المرتبطة بالرضا عنه، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التوقعات المسبقة، وبين رضا الطلاب عن التعليم الهجين. وهدفت دراسة: (Jun, X. et al, 2020) إلى الكشف عن رضا طلاب جامعة شنغهاي المفتوحة عن برنامج التعلم الهجين، وأظهرت النتائج رضا المتعلمين بشكل كبير عنه؛ كونه يقي جميع الخيارات متاحة من حيث الوقت والمكان، ووتيرة التعلم التي تمكن المتعلمين من العثور على مزيج من التعلم المناسب لكل منهم.

كما توصلت نتائج دراسة (عبدالله؛ أمين، ٢٠٢٠) إلى أن الواقع التعليمي في مصر يشير إلى أن التعليم الإلكتروني لم يكن راسخاً بشكل كبير؛ نظراً لسيادة التعليم التقليدي وضعف الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا وأدواتها، وأنه في ظل تداعيات أزمة جائحة كورونا المستجد من إغلاق المدارس والجامعات، وزيادة معدلات التسرب، وزيادة خسائر التعليم، أصبح التعليم الهجين يمثل أفضل استجابة تعليمية لمواجهة جائحة كورونا؛ كونه يسمح بمشاركة الطلاب في أنشطة التعليم عبر المنصات الرقمية بالتزامن مع تفعيل التعليم داخل المؤسسات التعليمية، ويفيد في مواجهة الكثافة الطلابية، ويزيد من فرص التعلم بعيداً عن محددات الزمان والمكان في التعليم التقليدي.

ومن ثم يعد التعليم الهجين الذي يجمع ما بين التعليم وجهاً لوجه والتعليم عن بعد إحدى الركائز الأساسية التي تدعم جودة واستدامة العملية التعليمية، كما أنه تحول جديد في مسيرة التعليم شكلت أبعاده تحديات جائحة كورونا، وأدت دوراً كبيراً في آليات تطبيقه للتغلب على عوائق المكان والزمان.

وقبل تفصيل الحديث عن متطلبات تطبيق التعليم الهجين بالجامعات، نتطرق إلى مفهوم التعليم الهجين، خصائصه ومميزاته، دواعي تطبيقه بالجامعات، سلبياته ومعوقات تطبيقه بالجامعات؛ وذلك على النحو التالي:

أولاً: مفهوم التعليم الهجين



يعد مفهوم التعليم الهجين من المفاهيم الحديثة في مجال التعليم؛ حيث إن هذا المفهوم لم يتم استخدامه قبل بداية القرن الحادي والعشرين، نظراً لضعف عملية توظيف التكنولوجيا، ودمج وسائلها في عملية التعليم والتعلم، وقد أشار عديد من الباحثين إلى أن مفهوم التعليم الهجين يشير إلى النظام التعليمي الذي يجمع بين أفضل ما في التعليم الصفي المباشر (وجهاً لوجه)، والتعليم من خلال الإنترنت وعن بعد.

فيشير (Singh, H., 2003, 51- 54) إلى أن التعليم الهجين هو: تعليم يجمع بين نماذج متصلة وأخرى غير متصلة من التعليم، وغالباً ما تكون النماذج المتصلة من خلال الإنترنت On Line، بينما تحدث النماذج غير المتصلة في الفصول التقليدية. ويُعرّف التعليم الهجين أيضاً بأنه: التعلم الذي يمزج بين خصائص كل من التعليم الصفي التقليدي، والتعلم عبر الإنترنت في نموذج متكامل، يستفيد من أقصى التقنيات المتاحة لكل منهما (Milheim, W.D., 2006, 44)

ويرى (حسن، ٢٠١٠، ١١) التعليم الهجين على أنه: طريقة للتعلم تهدف إلى مساعدة المتعلم على تحقيق مخرجات التعلم المستهدفة؛ وذلك من خلال الدمج بين أشكال التعليم التقليدية وبين التعليم الإلكتروني بأنماطه، داخل قاعات الدراسة وخارجها.

كما عرّف (Garrison, D.R., 2011) التعليم الهجين على أنه: نموذج للتعليم المباشر (الطريقة التقليدية في التعليم) ممزوجاً بالتعليم الإلكتروني، أو بمعنى آخر هو عبارة عن: مزيج من التعليم الوجهي المباشر والتعلم الإلكتروني.

ومن ناحية أخرى أكد (Gecer, A., 2013, 362- 367) على أن بيئة التعليم الهجين عبارة عن طريقة مرنة تمزج بين التدريس الوجهي مع التدريس القائم على الكمبيوتر أو التدريس الإلكتروني.

ويُعرّف التعليم الهجين أيضاً على أنه: ذلك النمط من التعليم والتعلم الذي يقوم على الجمع بين التعليم التقليدي من محاضرات ودروس وجهاً لوجه داخل قاعة الدرس، وبين التعلم الإلكتروني من خلال برمجية وسائط تعليمية ونصوص وصوت، وحركة وفيديو محملة على أسطوانة CD، بالإضافة إلى بعض محركات البحث الإلكترونية المختلفة مثل الإيميل والفيس بوك للتواصل بين المعلم والمتعلمين في أوقات غير أوقات الدراسة الرسمية (الشمري، ٢٠١٥، ٥٩١).

وترى دراسة (Bonk, C. J.& Graham, C. R., 2016) أن التعليم الهجين يمثل واحدًا من الفنون التي يتبعها المعلم في المزج بين الموارد والأنشطة المتنوعة داخل بيئة التعلم؛ بغرض تمكين المتعلمين من التفاعل وبناء الأفكار.

ويذكر (Erener, E., 2017) أن التعليم الهجين هو: البرامج الدراسية التي تحل فيها أنشطة التعليم عبر الإنترنت محل بعض الأنشطة التقليدية التي تقدم وجهًا لوجه.

يظهر جليًا من التعاريف السابقة أن أهم ما يميز التعليم الهجين كنظام هو المزج بين الطريقة التقليدية في التدريس مع التعليم الإلكتروني من خلال الإنترنت من أجل الوصول إلى تفريد التعليم وبالطريقة التي تراعي حاجات الطلاب التعليمية والفروق الفردية فيما بينهم، وهو ما يعزز من احتمالية استمرارية استخدامه والاعتماد عليه في المستقبل.

ويعد التعليم الهجين صورة من صور التعليم المدمج Blended Learning الذي يطلق عليه مسميات عدة مثل: التعليم الخليط Mixed Learning، والتعليم التكاملي Integrated Learning، والتعليم الثنائي Dual Learning، والتعليم الهجين Hybrid Learning وفقًا لوجهات النظر المختلفة حول طبيعة التعليم المدمج، والتي تتفق جميعها على الخلط والمزج ما بين التعليم الإلكتروني والتعليم التقليدي وفق متطلبات الموقف التعليمي؛ حيث توظف أدوات التعلم الإلكتروني في الدروس النظرية والعملية مع وجود المعلم مع طلابه وجهًا لوجه في الوقت ذاته أو عن بعد.

ويعد التعليم الهجين الذي يطبق في الجامعات المصرية هو تعليم مدمج يتحول فيه جزء التعليم الإلكتروني في نظام التعليم المدمج إلى تعليم عن بعد؛ حيث يحضر الطالب إلى الجامعة يتلقى تعليمًا تقليديًا لبضعة أيام، ثم تتم بقية العملية التعليمية عبر الإنترنت وعن بعد (On Line)، ويتم احتساب نسبة المشاركة بين التعليم وجهًا لوجه والتعليم عن بعد في التعليم الهجين وفقًا لطبيعة محتوى كل مقرر.

وعلى ذلك يُعرف التعليم الهجين إجرائيًا على أنه: ذلك النمط الذي يجمع ما بين التعليم داخل حرم الجامعة (وجهًا لوجه)، والتعليم عن بعد (تزامنًا أو غير تزامني) عبر منصة إلكترونية بنسب يمكن احتسابها وفقًا للمحتوى المعرفي والمهاري المطلوب تحقيقه في المقررات، وبصورة تمكن من ضبط عملية التعليم عن بعد وضمان جودتها.

ثانيًا: خصائص التعليم الهجين، ومميزاته

تؤكد دراسة (Huang, R. H et al, 2017) على أن التعليم الهجين له



خصائص ثلاثة على النحو الآتي:

- ١- مرونة تقديم موارد التعلم؛ حيث إن القائمين على العملية التعليمية يتعاملون مع التعليم الهجين باعتباره استراتيجية تدريسية في إعدادها في بيئة إلكترونية مترابطة.
- ٢- توفير الدعم اللازم لتنوع أنماط التعليم أمام المتعلم، وتيسير التعلم الفردي والتعلم ذاتي التنظيم.
- ٣- إثراء خبرات التعلم؛ حيث يمكن المعلمين من تحسين ممارساتهم التدريسية الحالية حسب الفروق الفردية بين المتعلمين.

ويحدد البحث الحالي أهم خصائص التعليم الهجين بالجامعات في الآتي:

- ١- الانفصال الجغرافي بين المعلم والمتعلم، والذي يستلزم تعويض المناخ الجامعي للطالب في مكون التعليم عن بعد بالصورة التي تجعله يقبل على التعلم ويواصله بنفسه.
- ٢- يستطيع الطالب من خلاله حضور المحاضرات بالجامعة، والتفاعل المباشر مع أعضاء هيئة التدريس، والاستفادة من خبراتهم.
- ٣- يتيح الفرصة أمام الطلاب للتعلم المستدام؛ وذلك بالتغلب على عوائق الزمان والمكان، هذا بالإضافة إلى تقليل نفقات التعليم مقارنة بالتعليم التقليدي المباشر.
- ٤- توفير المرونة في زمن التعلم؛ حيث يسمح للطالب بالتعلم في الوقت نفسه الذي يتعلم فيه زملائه دون أن يتأخر عنهم.

كما أشارت دراسة (Wade, R., 2013) إلى أن التعليم الهجين يشتمل على عديد من

المزايا والفوائد للعملية التعليمية على النحو التالي:

- ١- زيادة تفاعل الطلاب ومشاركتهم في العملية التعليمية.
- ٢- تطوير تعلم الطلاب وأدائهم.
- ٣- التأثير على طرق المعلمين التي يستخدمونها في تدريس المواد الدراسية الأخرى.
- ٤- بناء متعلمين مبتكرين، وتوفير مصدر للتغذية الراجعة الفورية، وتوفير الوقت، وتحفيز المتعلمين.
- ٥- زيادة مخرجات تعلم الطلاب، وتقليل تكاليف عملية التدريس.
- ٦- زيادة الحيز التدريسي في الصفوف الدراسية، وتقليل أعداد الطلاب في الصفوف الدراسية المزدحمة.
- ٧- تخويل المؤسسات التعليمية مزيداً من الفرص لتقديم مزيداً من الحصص التدريسية في ساعات الذروة التدريسية، وبالتالي زيادة المرونة في عمل الجداول التدريسية.

٨- تقليل تكاليف الورق والتصوير؛ حيث يلاحظ في المقررات التدريسية الهجينية أنه من السهل حصول الطالب على جميع مستندات المقررات الدراسية بما في ذلك المناهج وأوراق التكاليف المنزلية وغيرها من المنشورات الورقية من خلال الموقع الإلكتروني للمقرر الدراسي. كما يتمتع التعليم الهجين بعدد من المزايا يمكن حصرها في النقاط التالية (محمد، ٢٠٠٨، ١١-١٢):

- ١- خفض نفقات التعليم بشكل هائل بالمقارنة بالتعليم الإلكتروني.
 - ٢- تعزيز الجوانب الإنسانية والعلاقات الاجتماعية بين المتعلمين فيما بينهم، وبينهم وبين معلمهم، وبين المعلمين أنفسهم.
 - ٣- المرونة الكافية لمقابلة الاحتياجات الفردية وأنماط التعليم لدى المتعلمين باختلاف مستوياتهم وأعمارهم وأوقاتهم.
 - ٤- إثراء المعرفة الإنسانية، ورفع جودة العملية التعليمية ومن ثم جودة المنتج التعليمي وكفاءة المعلمين.
 - ٥- من المزايا الواضحة لهذا النمط من التعليم هو أنه يوفر التدريس في بيئة العمل أو الدراسة، ويشمل التعزيز ويستخدم حدًا أدنى من الجهد والموارد لكسب أكبر قدر من النتائج؛ فهو يمكن المتعلمين من تطبيق المهارات باستمرار لتصبح مع الممارسة عادة.
- والتعليم الهجين يُعوّد الطالب على آداب الحوار والنقد وكسر جمود الأستاذ التقليدي، كما يتيح للطالب الحرية في اختيار الوقت المناسب، والتحصيل مع زيادة إمكانية الاتصال بين الطلاب فيما بينهم، وبين الطلاب والمؤسسة (الغريب، ٢٠٠٩، ٩٨).
- ويحدد البحث الحالي مزايا التعليم الهجين بالجامعات في النقاط التالية:
- ١- تقليل التواجد المكثف للطلاب بالجامعات؛ ومن ثم الحفاظ عليهم من مخاطر العدوى بفيروس كورونا المستجد، هذا بالإضافة إلى التخفيف من مشكلة التكدس الطلابي بالمحاضرات وأثره السئ على العملية التعليمية.
 - ٢- المحافظة على التواجد الطلابي داخل قاعات التدريس (وجهًا لوجه) لتحقيق التفاعل والاستفادة القصوى من خبرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.
 - ٣- وسيلة لتحويل الوسائط التكنولوجية التي يستخدمها معظم طلاب الجامعات للتسلية إلى استخدامات إيجابية مفيدة خاصة مع التحول نحو التعلم الذاتي، والبحث عن المعلومة خارج المقررات المحددة؛ ومن ثم اتساع رقعة التعليم لتشمل العالم، وعدم الاقتصار على قاعات المحاضرات.

٤- زيادة التفاعل الطلابي- خاصة الخجول منهم- الذي لا يسأل وسط زملائه وجهًا لوجه، ويعتبر الـ (On Line) فرصة أكبر للتفاعل وكسر حدة الخجل لديه، ومن ثم الشعور بالثقة وإظهار المهارات.

٥- توفير وقت المواصلات مقارنة بالتعليم التقليدي الذي يحضر فيه الطالب إلى الجامعة طوال أيام الأسبوع.

٦- زيادة مرونة التعلم عبر الإنترنت لدى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، ومن ثم تدريبهم على تقنيات ومهارات التعلم عن بعد.

٧- توفير الوقت والجهد لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات خاصة أثناء عملية التقييم التي كانت تستغرق وقتاً طويلاً داخل الحرم الجامعي، لكن في ظل التعليم الهجين يمكن لعضو هيئة التدريس الاعتماد على الاختبارات الإلكترونية، بالإضافة إلى إمكانية رفع المحاضرات والمحتوى العلمي على المنصة التعليمية في أي وقت، وبدون أي ضغط أو جهد.

٨- مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب، بحيث يمكن لكل طالب السير في التعلم حسب حاجاته وقدراته.

ومن ثم فإن نموذج التعليم الهجين الذي يطبق حالياً بالجامعات والذي يجمع بين الأسلوب التقليدي وأسلوب التعلم عن بعد ينطوي على مميزات عديدة تمثل في ذاتها حلًا لكثير من مشكلات التعليم الجامعي، كما أن نجاح هذا النموذج يتطلب شحذ أكبر للجهود، وإعادة هيكلة للموارد المتاحة، ومشاركة أكثر للأدوار لخدمة هذا النموذج وتذليل المعوقات التي تقابله.

ثالثاً: دواعي تطبيق التعليم الهجين بالجامعات

على الرغم من إلزام الجامعات المصرية بتطبيق التعليم الهجين، والذي تمثل في إعلان وزارة التعليم العالي المصرية لخطة تطبيق نظام التعليم الهجين بالجامعات، والذي تم اعتماده على أنه النموذج التقليدي الجديد، أو الوضع الطبيعي الجديد للتعليم بالجامعات، إلا أنه توجد مجموعة من المبررات التي جعلت من التعليم الهجين ضرورة ملحة بالجامعات. فقد أشارت دراسة (جمال الدين، ٢٠٠٥) إلى وجود عدة مبررات لاستخدام التعليم الهجين، وتطبيقه بالجامعات يمكن عرضها على النحو التالي:

١- التطور في نظم التعليم قبل الجامعي، والتي تهدف إلى تقديم الفرص للطلاب للاستفادة من التعليم المدرسي، وإعدادهم لما بعده؛ وذلك بتدريبهم على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، وقد انعكس ذلك على إعداد المعلمين وتدريبهم؛ حيث بات من المسلم به

ضرورة تدريب المعلمين على مهارات الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التدريس الفعال.

٢- العولمة التي تحتم على جامعات المستقبل الاعتماد على تكنولوجيا الاتصالات عن بعد، وليس على تكنولوجيا النقل؛ ليكون التحدي أمامها هو كيفية تصميم تعليم عالي عبر الإنترنت يعالج حاجات مختلف الثقافات سواء من حيث المدخل والأسلوب أو المقرر والمحتوى.

٣- ظهور مجتمع المعرفة، والذي يتطلب نظم جديدة للتعليم الجامعي الذي تتلخص وظائفه الأساسية في إنتاج المعرفة، وحفظ المعرفة، ونقلها، ومعالجة المعلومات لتحويلها إلى معرفة يمكن تطبيقها لحل مشكلات الحياة الواقعية؛ ومن ثم فالجامعات هي المحرك الأساسي لتنمية مجتمعات المعرفة، وإعداد الأفراد لها، والتعليم الهجين هو الوسيلة لإتاحة فرص اكتساب المهارات والمعارف اللازمة لفهم المجتمع والاقتصاد القائم على المعرفة، والمشاركة فيها والاستفادة الكاملة منها.

٤- التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذي يستلزم تبني نظم تعلم تعتمد على الاتصالات عن بعد؛ حيث تساعد الأفراد على الاستفادة من الفرص الجديدة التي تنتهجها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٥- مهارات الاتصال عن بعد كمهارات ضرورية لكل أفراد المجتمع، والذين سوف يتم تصنيفهم في المستقبل وفقاً لمدى امتلاكهم لمهارات التعليم عن بعد، ويتم وصفهم بأنهم مواطنين عالميين. وتشير دراسة (مرسي، ٢٠٠٨، ١٠٠ - ١٠٢) إلى أنه توجد مجموعة من المبررات الأخرى التي تدعو إلى الاهتمام بتطبيق التعليم الهجين بالجامعات المصرية منها:

١- تكسب الجامعات بالطلاب، مما يؤثر على مستوى العملية التعليمية.
٢- التطور الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبصفة خاصة الحاسب الآلي والإنترنت.

٣- الانفجار المعرفي في شتى المجالات.

٤- حاجة الجامعات إلى التطوير والتميز من خلال الوصول إلى أفضل صورة ممكنة لعناصر العملية التعليمية المتضمنة بها.

٥- ظهور نماذج جديدة من الجامعات المصرية تعتمد على التعليم الإلكتروني، والتعليم الهجين منها: الجامعة الإلكترونية، الجامعة المفتوحة، وجامعة التعليم عن بعد وغيرها.

٦- الحاجة المستمرة إلى التعليم والتدريب في جميع المجالات.

وعلى ضوء ما سبق يتضح أن التعليم الهجين سوف يصبح هو الصورة الحقيقية للتعليم في الجامعات، الأمر الذي يستلزم ضرورة تحديد متطلبات تطبيقه بالصورة التي تضمن فعالية هذا النمط من التعليم مع الحفاظ على جودة عملية التعليم والتعلم.

رابعاً: سلبيات التعليم الهجين، ومعوقات تطبيقه بالجامعات

تشهد الجامعات تطورات عديدة في مختلف المجالات، خاصة مجال تكنولوجيا التعليم التي صاحبها تطوراً كبيراً في مدخلات العملية التعليمية كأساليب التدريس، والتواصل بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب؛ الأمر الذي أدى إلى تعزيز الانفتاح في التعليم الجامعي أكثر من أي وقت مضى، كما فتحت أفقاً واسعة لأنماط تعليمية مستحدثة بالجامعات كالتعليم الهجين الذي يجمع بين التعليم التقليدي والتعليم عن بعد؛ وذلك لمواكبة تلك التطورات في مجال تكنولوجيا التعليم.

ولم تكن تلك التطورات وحدها هي ما وراء تطبيق التعليم الهجين بالجامعات، بل والتحديات المصاحبة لجائحة كورونا، والتي حتمت على الجامعات كافة ضرورة التغلب على عوائق الزمان والمكان، وتطبيق التعليم الهجين في الجامعات على أن تتولى كل جامعة وضع الآليات والضوابط لتنفيذه وفقاً لطبيعة كل جامعة وإمكاناتها المتاحة.

ومع تطبيق التعليم الهجين بالجامعات المصرية، خلال العام الجامعي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ ظهرت عديد من السلبيات والمعوقات المرتبطة بهذا النمط من التعليم يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ١- اختلاف امكانيات الطلاب المادية من حيث: توفير مناخ مناسب للتعليم عن بعد مثل: توفير جهاز حاسب آلي، ووسيلة اتصال بالإنترنت جيدة، أو هاتف ذكي.
- ٢- قلة وجود الوعي الكافي تجاه تكنولوجيا التعليم لدى أعضاء هيئة التدريس في بعض الكليات والجامعات المصرية المختلفة، وعدم رغبة الكثيرين منهم في التغيير، والتمسك بالتعليم التقليدي.
- ٣- قلة وجود الوعي الكافي لدى الطلاب، وعدم امتلاكهم لكثير من المهارات التي يتطلبها هذا النمط من التعليم مثل: التفاعل والمشاركة والتعلم الذاتي ومهارات استخدام التكنولوجيا بشكل جيد.
- ٤- التركيز في هذا النمط من التعليم على الجوانب المعرفية والمهارية على حساب الجوانب الوجدانية، ومن ثم تفقد العملية التعليمية جانباً مهماً من جوانب تشكيل الشخصية المتوازنة.
- ٥- ضعف الحوافز التشجيعية لتحفيز أعضاء هيئة التدريس على الإقبال على هذا النمط من التعليم.

- ٦- من الممكن أن يفقد تقييم الطلاب مصداقيته إذا كان التعليم يحدث عن بعد، كما أن تقييم جميع الطلاب بنفس المعايير لن يكون عادلاً.
- ٧- قد يناسب هذا النمط من التعليم التخصصات النظرية أكثر من التخصصات العملية التي تحتاج إلى معامل وأجهزة وممارسة عملية وتدريب.
- ٨- عدم قابلية كل المقررات التعليمية خاصة العملية لتقديمها إلكترونياً وعن بعد.
- ٩- تساهل بعض الطلاب في متابعة المحاضرات والدروس العملية خاصة مع تدني فعالية نظام الرقابة والتقويم والمتابعة في نمط التعليم عن بعد.
- ١٠- بعض التطبيقات المستخدمة في التعليم عن بعد لا تستوعب عدداً كبيراً من الطلاب خاصة في الكليات ذات الكثافة المرتفعة.
- ١١- قلة استفادة الطلاب من خبرات وتجارب أعضاء هيئة التدريس مقارنة بالتعليم التقليدي الذي يعتمد كلياً على اللقاءات والتفاعلات المباشرة بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.
- ١٢- عدم وجود آلية محددة لمتابعة أداء عضو هيئة التدريس في نظم التعليم عن بعد؛ مما يقلل من فرص استفادة الجامعة من نتائج تقييم هذا الأداء في التحسين والتطوير وفقاً لمؤشرات ومعايير جودة التعليم عن بعد.
- ١٣- عدم وجود آلية محددة لمتابعة استفادة الطلاب من هذا النمط من التعليم.
- ١٤- ضعف مهارات التخطيط والتنظيم للتعليم الهجين.
- ١٥- اعتماد هذا النمط من التعليم على تقنيات ما زالت غير معتمد عليها؛ فما زال الإنترنت غير فعال في بعض الأماكن خاصة الأماكن الريفية والناحية.
- ١٦- قد يكتفي بعض أعضاء هيئة التدريس في هذا النمط من التعليم على رفع المحاضرات Pdf على منصة التعليم الإلكتروني للجامعة، أو إرسالها عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
- ١٧- تكثيف الجداول الدراسية، وتحديدتها في ثلاثة أيام للكليات العملية، ويومين للكليات النظرية قد يسبب إرهاق وضغط بالنسبة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس.
- ١٨- صعوبة توفير نظام لإدارة التعلم Learning Management System أو توفير مقرر إلكتروني لكل مادة E- Course.
- ١٩- ضعف منظومة الدعم الفني والتقني بعناصرها البشرية والتكنولوجية.
- وهذه السلبيات والمعوقات التي ظهرت مع تطبيق التعليم الهجين ليست جديدة؛ فقد أكدتها من قبل نتائج كثير من الدراسات والبحوث التي أجريت على هذا النمط من التعليم سواء على المستوى العالمي والعربي من ناحية أو على المستوى المحلي من ناحية أخرى.

فقد أشارت دراسة (سلامة، ٢٠٠٦، ٦١-٦٢) إلى أن أهم مشكلات التعليم الهجين تتمثل في توافر الكوادر المؤهلة في هذا النوع من التعليم.

ولخصت نتائج دراسة (سليم، ٢٠١٣، ١٤) أهم معوقات التعليم الهجين في التالي:

١- تدني مستوى الخبرة والمهارة عند بعض الطلاب والأساتذة في التعامل بجدية مع تكنولوجيا التعليم والأجهزة الحاسوبية ومرفقاتها.

٢- تكاليف أجهزة الحاسب، كفاءتها، مرفقاتها، وتطورها من جيل إلى آخر قد تفق أحياناً عائفاً في سبيل اقتنائها لدى بعض الطلاب والأساتذة والجهات الأخرى.

٣- تدني مستوى المشاركة الفعلية للمختصين في المناهج في صناعة المقررات الإلكترونية المدمجة.

٤- تدني مستوى فاعلية نظام الرقابة، والتقييم والتصحيح، والحضور والغياب لدى الطلاب.

٥- التغذية الراجعة والحوافز التشجيعية والتعويضية قد لا تتوافر أحياناً.

٦- التركيز على الجوانب المعرفية والمهارية لدى الطلاب أكثر من الجوانب العاطفية.

وقد أظهرت نتائج دراسة (Greenhow, C. M. & Gleason, B. W., 2017, 2)

أن تطبيق التعليم الهجين يطرح تحديات للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، ويتمثل أحد هذه التحديات في الوجود الاجتماعي، وهو جانب مهم من جوانب أية تجربة تعليمية ناجحة، وغالباً ما يشتمل الطلاب عبر الإنترنت من الشعور بالانفصال عن أعضاء هيئة التدريس في بيئة التعلم، وكذلك عدم قدرة الطلاب على إبراز خصائصهم الشخصية.

كما تعد التغذية الراجعة الفورية، والمتابعة المستمرة، وتدخلات عضو هيئة التدريس والتقييمات الدورية من أساسيات نجاح هذا النوع من التعليم، ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الطلاب في التعليم عن بعد يفتقدون المشاركة الاجتماعية، والشعور بالاهتمام، وهذا يشكل سبب لعدم النجاح في المقرر أو التسرب منه، لأنه يتم ترك الطلاب للتعلم الذاتي، ويزيد من شعورهم بالغرابة والعزلة (زيتون، ٢٠١٨، ٩).

وقد صنفت دراسة (العجمي؛ العرفج، ٢٠١٨) معوقات التعليم الهجين إلى معوقات متعلقة بالمعلمات أهمها: كثرة الأعمال الفنية والإدارية الملقاة على عاتق المعلمة، وطول الوقت والجهد المبذول في التخطيط والإعداد لهذا النمط من التعليم، ومن أهم المعوقات المتعلقة بالطالبات: التأثير السلبي لاستخدام الإنترنت على اتجاهات الطالبات ومعتقداتهن، وعدم توافر مهارات التعلم الذاتي لدى الطالبات، ومن أبرز المعوقات التربوية: صعوبة عملية تقييم وقياس مستوى الطالبات أثناء تطبيقه، ومن أهم المعوقات الإدارية: عدم توافر حوافز تشجيعية

للمعلمات لتطبيق التعليم الهجين، بالإضافة إلى عدم توافر البنية التحتية التي تدعم التعليم الهجين، ومن أهم المعوقات التقنية: عدم توافر مقررات إلكترونية للمواد الدراسية. وأظهرت نتائج دراسة (Alnajdi, S. M., 2018) أن التعليم الهجين لا يزال يواجه تحديات من حيث تطبيقه في التعليم العالي.

ودراسة (Raes, A. & et al, 2019) التي كشفت عن مجموعة من التحديات التي تواجه التعليم الهجين ومنها تحديات تربوية وتكنولوجية خاصة بعضو هيئة التدريس والطلاب، والتي يمكن التغلب عليها من خلال التدريب والدعم المستمر لأعضاء هيئة التدريس والطلاب من الناحيتين التربوية والتكنولوجية، والتواصل الواضح في بيئة التعليم الهجين لتلبية توقعات الطلاب حول المتطلبات الفنية بالإضافة إلى مواءمة المناهج واختيار الأجزاء الملائمة لجلسات التعلم الهجينية المتزامنة، والأجزاء الملائمة لجلسات التعلم الهجينية غير المتزامنة.

كما ويعد الافتقار إلى التنظيم والتوجيه الذاتي من أهم معوقات تطبيق التعليم الهجين؛ حيث يتطلب التعليم عبر الإنترنت الاستقلالية لدى الطالب وإدارتها والتشجيع عليها؛ حيث يأتي الطلاب إلى الإنترنت للتعلم وتكون كفاءة التعلم بدرجات متفاوتة؛ ومن ثم يجب أن يكون دعم الإدارة الذاتية للتعلم جزءاً من جميع خبرات التعلم عبر الإنترنت (The Education Recovery Group, 2020)

وعلى ضوء هذه المعوقات فإن نجاح تطبيق التعليم الهجين يتوقف على توافر عديد من المتطلبات التي ينبغي تحديدها في ضوء معايير وأطر مرجعية يمكن الاستناد إليها؛ وذلك لضمان استدامة العملية التعليمية وضمان جودتها.

خامساً: متطلبات تطبيق التعليم الهجين بالجامعات في ضوء معايير جودة التعليم

عن بعد

يعد التعليم عن بعد مكوناً أساسياً من مكونات التعليم الهجين الذي تم تطبيقه في الجامعات المصرية، وعلى ضوء المؤشرات والعناصر والمكونات والإجراءات الخاصة بجودة التعليم عن بعد والصادرة من قبل بعض الهيئات (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، اتحاد الجامعات العربية، المجلس الأعلى للجامعات) يمكن تحديد المتطلبات اللازمة لتطبيق التعليم الهجين بالجامعات في ضوء معايير جودة التعليم عن بعد وتصنيفها على النحو التالي:

أ- متطلبات تطبيق التعليم الهجين بالجامعات في ضوء معايير جودة التعليم عن

بعد والخاصة بالبنية التكنولوجية وتتضمن توافر:

- ١- Server قوي (يحقق الدخول المتزامن) يستوعب جميع أعضاء هيئة التدريس، وكذلك يستوعب الطلاب بجميع الفرق الدراسية بالجامعة.
- ٢- تقييم وتحديث دوري للموقع الإلكتروني للجامعة بما يتناسب مع متطلبات التعليم الهجين.
- ٣- تجهيزات لدعم التعليم والتقييم عن بعد وإعداد المادة التعليمية الإلكترونية (ستوديو، معالج، أجهزة، قاعات مخصصة للاختبارات الإلكترونية وغيرها).
- ٤- صيانة وتحديث دوري للبنية التكنولوجية المستخدمة.
- ٥- متخصصين في صناعة المحتوى الرقمي والمواد التعليمية.
- ٦- متخصصين في مجال التدريب التقني لإكساب مهارات التعليم عن بعد.
- ٧- وسائل اتصال وتواصل رسمية فعالة بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة.
- ٨- مركز خاص بنظم التعليم عن بعد بالجامعة.
- ٩- نظام إدارة تعلم Learning Management System بمجموعة من المواصفات منها: منصة للتعليم الإلكتروني، تعليم المتزامن، تعليم غير المتزامن، مكتبة رقمية، امتحان إلكتروني، محتوى تفاعلي، فصول افتراضية، وغيرها.
- ١٠- بنوك أسئلة على المعايير القومية.
- ١١- موقع أو عدة مواقع لدخول الجامعة مجاناً.
- ١٢- آليات لضمان الحماية الكافية لخصوصية المستخدم.

ب- متطلبات تطبيق التعليم الهجين بالجامعات في ضوء معايير جودة التعليم عن

بعد والخاصة بأعضاء هيئة التدريس وتتضمن:

- ١- بريد إلكتروني مؤسسي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة.
- ٢- خدمات الإنترنت بسرعة مناسبة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة.
- ٣- توافر أساليب الدعم الفني والتقني لأعضاء هيئة التدريس مع وحدات تكنولوجيا المعلومات، ووحدات التعلم الإلكتروني بالكليات فيما يتعلق بقواعد استخدام طرق التعليم عن بعد، والتطبيقات التكنولوجية المرتبطة به.
- ٤- أساليب فعالة لتحديد احتياجات أعضاء هيئة التدريس في مجال التعامل مع التكنولوجيا الحديثة ونظم التعليم عن بعد.
- ٥- تقديم البرامج التدريبية والتأهيلية اللازمة لأعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بنظم التعليم والتقييم عن بعد.

- ٦- تقديم البرامج التدريبية والتأهيلية لأعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بإعداد وتصميم المقررات الإلكترونية.
- ٧- آليات فعالة لقياس مردود أثر التدريب على أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.
- ٨- الالتزام بالساعات التدريسية الموضوعية وفقاً لنموذج التعليم الهجين، والمعلنة من قبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.
- ٩- استقصاء آراء أعضاء هيئة التدريس بالجامعة عن جودة نظم التعليم عن بعد.
- ١٠- الاستفادة من مقترحات أعضاء هيئة التدريس عن جودة نظم التعليم عن بعد (الإجراءات التصحيحية).
- ١١- امتلاك أعضاء هيئة التدريس للمهارات المتعلقة بطرق التواصل والتفاعل مع الطلاب.
- ١٢- امتلاك أعضاء هيئة التدريس للمهارات المتعلقة بتوظيف استراتيجيات التعليم عن بعد، والبرامج الرقمية.
- ١٣- معايير واضحة ومعلنة لتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس.
- ١٤- التقييم الدوري لأداء أعضاء هيئة التدريس في مجال التعليم عن بعد.
- ١٥- الاستفادة من نتائج تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس في مجال التعليم عن بعد (الإجراءات التصحيحية).

ج- متطلبات تطبيق التعليم الهجين بالجامعات في ضوء معايير جودة التعليم عن

بعد والخاصة بالطلاب وتتضمن:

- ١- بريد إلكتروني مؤسسي للطلاب بالجامعة.
- ٢- خدمات الإنترنت للطلاب بالجامعة.
- ٣- شرائح الإنترنت المقيد لجميع الطلاب مجاناً أو بأجور رمزية.
- ٤- توافر أساليب الدعم الفني والتقني مع وحدات تكنولوجيا المعلومات ووحدات التعلم الإلكتروني بالكليات لإرشاد الطلاب عن كيفية التعامل مع المشكلات وحلها، ولمعاونتهم للتعامل مع تكنولوجيا التعلم عن بعد.
- ٥- توافر أساليب الدعم الأكاديمي للطلاب (الإرشاد الأكاديمي) لتقديم الدعم النفسي للطلاب لمواكبة عملية التطوير ولضمان الدعم الفني لتحسين مستوياتهم الأكاديمية.
- ٦- توافر أساليب الدعم المادي للطلاب لتوفير المواد التعليمية والإرشادات الكافية لاستعمالها من قبل الطلاب.

- ٧- أساليب فعالة لتحديد احتياجات الطلاب في مجال التعامل مع التكنولوجيا الحديثة ونظم التعليم عن بعد.
- ٨- تقديم البرامج التدريبية للطلاب فيما يتعلق بقواعد استخدام طرق التعلم عن بعد والتطبيقات التكنولوجية وإرشادات استخدامها.
- ٩- آليات فعالة لقياس مردود أثر التدريب على طلاب الجامعة.
- ١٠- الالتزام بالساعات التدريسية الموضوعية وفقاً لنموذج التعليم الهجين، والمعلنة من قبل الطلاب.
- ١١- آليات لتلقي شكاوى الطلاب عن بعد، وفيما يتعلق بنظم التعليم عن بعد.
- ١٢- رضا الطلاب عن جودة نظم التعليم عن بعد، وخدمات الدعم المقدمة.
- ١٣- الاستفادة من آراء الطلاب ومقترحاتهم عن جودة نظم التعليم عن بعد، وخدمات الدعم المقدمة (الإجراءات التصحيحية).
- ١٤- آليات فعالة لمراقبة الطلاب إلكترونياً في حالة التقييم عن بعد.
- ١٥- ملف إنجاز إلكتروني لكل طالب E- Portfolio
- ١٦- موارد رقمية وأدوات تعليمية للمتعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة.

<https://www.youtube.com/watch?v=fDjignZAjyY>



أسئلة تقييميه حول الفصل السابع



- ١- عرف التعليم الهجين وما علاقته بالتعليم من بعد؟
- ٢- حدد خصائص التعليم الهجين ومميزاته؟
- ٣- ناقش دواعي تطبيق التعليم في الجامعات؟
- ٤- ناقش سلبيات التعليم الهجين ومعوقات تطبيقه في الجامعات؟
- ٥- حدد متطلبات تطبيق التعليم الهجين بالجامعات في ضوء معايير جودة التعليم عن بعد؟

الفصل الثامن
الإمام محمد عبده
أحد رواد التعليم في مصر

مقدمة

أولاً: نشأته والعوامل المؤثرة في فكره.

ثانياً: أهم آراء الإمام محمد عبده التربوية:

أ- حول مفهوم التربية، وأهميتها، وأهدافها.

ب- وسائط التربية.

ج- آراء محمد عبده حول سيكولوجية الإنسان ومراحل النمو المختلفة.

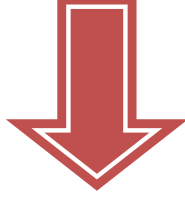
د- أهم آراء محمد عبده حول بعض القضايا التربوية ذات الأبعاد الفلسفية.

هـ - أهم آراء الإمام محمد عبده حول مؤسسات التعليم النظامي وآليات تطويرها.

و- آراء محمد عبده حول التعليم والإصلاح الاجتماعي.

أهداف الفصل الثامن

بعد أن تنتهي من دراسة هذا الفصل، يتوقع منك أن تصبح قادرًا على



- ١- تحدد أهم آراء الإمام محمد عبده التربوية حول: مفهوم التربية، وأهميتها، وأهدافها، ووسائلها.
- ٢- تناقش آراء محمد عبده حول سيكولوجية الإنسان ومراحل النمو المختلفة.
- ٣- تحدد أهم آراء محمد عبده حول بعض القضايا التربوية ذات الأبعاد الفلسفية.
- ٤- تناقش أهم آراء الإمام محمد عبده حول مؤسسات التعليم النظامي وآليات تطويرها.
- ٥- تناقش آراء محمد عبده حول التعليم والإصلاح الاجتماعي.

الفصل الثامن

الإمام محمد عبده

أحد رواد التعليم في مصر

مقدمة

يزخر تاريخ مصر بالعديد من الرواد والشخصيات البارزة التي كان لها الدور الأكبر في حركات الإصلاح التعليمية في مصر، والهدف من دراستهم بجانب التعرف عليهم وعلى آرائهم في التربية هو الاقتداء بهم ومحاولة الاستفادة من آرائهم وتجاربهم في واقع التعليم المصري الحالي، هذا بالإضافة إلى تنمية قدرة الطالب بكلية التربية على النقد والتحليل لهذه الآراء، ومن هؤلاء الرواد:

الإمام محمد عبده وآلياته في تطوير التعليم (١٨٤٩هـ - ١٩٠٥م)



صورة رقم (١٤) الإمام " محمد عبده "

عانت مصر في أواخر حكم إسماعيل من سوء الأحوال المالية والاقتصادية حيث بلغت ديون مصر في نهاية عهده (٩١) مليون جنيهاً، مما أدى إلى التدخل الأجنبي في شؤون مصر الداخلية وانتهى الأمر بعزله سنة ١٨٧٩م.

وقاس الشعب المصري من الاستبداد الداخلي الذي وضع مقاليد الحكم في يد الشراكة ونتيجة لذلك انبعثت في مصر اتجاهات اصلاحية كانت تهدف إلى الارتقاء بالبلاد وتجديد

حياتها وتمير طاقاتها غير أنها اختلفت في سبيل تحقيق هذا الهدف وانقسمت بصدد ذلك إلى اتجاهين:

الاتجاه الثوري بزعامة "جمال الدين الأفغاني" ويرى أن الأخذ بأساليب النضال الثورة، والحياة النيابية الدستورية هو الأسلوب الناجح لتحقيق الهدف، والثاني هو الاتجاه الاصلاحى الذي تزعمه الإمام محمد عبده، ويرى أن التربية والإصلاح الاجتماعى هو الأسلوب الأفضل للنهوض بالأمة وأنه ينبغي تثقيف الشعب وتنويره قبل أن يطالب بالدستور والحياه النيابية وحتى يكون أهلاً للقيام بالثورة والنضال.

وبذلك يعد "محمد عبده" أحد رواد حركة التنوير في مصر حيث آمن بأن التعليم والتربية هما السبيل الأمثل للنهوض بالمجتمع، وعالج محمد عبده قضايا التربية من منظور شامل متكامل، واهتم بتحليل قضايا التعليم المرتبطة بالإصلاح الاجتماعى في مصر كقضايا تعميم التعليم، وتعليم أبناء الفقراء، وتعليم المرأة، والدعوة إلى إنشاء طبعة مصرية، وساهم في إصلاح التعليم الدينى عامة والتعليم في الأزهر خاصة، واهتم بالقضايا المصرية للأمة الإسلامية مثل "قضية التخلف" وطالب بأن يأخذ العقل والعلم طريقهما لإنقاذ الأمة من التخلف والجهل في شتى المجالات الفكرية والعلمية والاقتصادية.

وعندما عمل بالفتوى شدد على ضرورة مراعاة الزمان والمكان وأحوال الناس والمجتمع بمعنى مواكبة العصر، كما دعا إلى استخدام المنهج العلمى واحترام المنقول دون نقدية.

ولذلك تأتي أهمية طرح أفكار هذا العالم رغم مرور أكثر من قرن من الزمان على وفاته في وقت تشتد فيه الحاجة إلى غرس الفكر المستنير لدى شبابنا وطلابنا حتى يمكنهم التعرف على جوهر الدين العظيم بعيداً عن التزمت والانغلاق والاعتقادات الرديئة ويدركون قيمة التربية والتعليم الصحيح وتأثيرهما في إنقاذ الأمة من الجهل والتخلف في ظل المتغيرات التي يعيشها العصر الحالى من ثورة علمية وتكنولوجية وثورة في المعلومات والاتصالات تقتضى طرح هذا الفكر المستنير ودراسته.

ويمكن التعرف على جهود الإمام "محمد عبده" في تطوير التعليم في مصر من خلال

المحاور التالية:

أولاً: نشأته والعوامل المؤثرة في فكره

يتفق بعض الباحثين على أن الإمام "محمد عبده" ولد في قرية "محلة نصر" مركز شبراخت بمديرية البحيرة سنة ١٨٤٩م في أسرة من الطبقة المتوسطة، وعانى في

نشأته من زواج أبيه المتكرر ووجود أخوه مختلفي الأمهات فضلاً عن اصطدام أبيه المتكرر مع السلطة بسبب النظام وكان لذلك أثره في آراء محمد عبده حول عيوب الأسرة المصرية وأساليب اصلاحها، ودعوته لعدم الاستكانة لظلم الحكام والتمييز بين حق الحكومة في الطاعة وحق الشعب في العدالة.

وتلقى "محمد عبده" تعليمه الأولي في منزله على يد مؤدب خاص وتعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم في سن العاشرة ثم التحق بالجامع الأحمدي في طنطا في سن الخامسة عشر ودرس علوم الفقه واللغة والتجويد إلا أنه لم يستطع الاستمرار في الدراسة بسبب نظم الدراسة العقيمة وصعوبة المقررات الدراسية وعدم وضوحها فهرب إلى إحدى القرى الغربية والتقى بالشيخ "درويش" الذي كان له أكبر الأثر في تغيير مجرى حياته حيث قام بتعليمه ما أستعصى عليه فهمه في الجامع الأزهرى وأعاد إليه الثقة بنفسه وأصبح "محمد عبده" معلماً لزملائه يشرح لهم ما لا يستطيعون فهمه.

وفي سنة ١٨٦٥ التحق الأمام "محمد عبده" بالجامع الأزهر فدرس علوم علم الفقه والحديث والتفسير واللغة والنحو والبلاغة، وانتقد محمد عبده أساليب الدراسة في الأزهر القائمة على الحفظ والنقل والحفاظ على القديم ورفض كل جديد، وعدم مراعاة حالة الطلاب ودرجة استعداداتهم للفهم وقضى محمد عبده سبع سنوات في الأزهر ثم التقى بالشيخ "حسن الطويل" فتعلم منه علوم الرياضة والفلسفة والمنطق وغيرها من العلوم العصرية مما ساعد على خروجه من قيود التقليد، وفي سنة ١٨٧٧م نجح محمد عبده في الحصول على شهادة العالمية وبعد أن نال "محمد عبده" شهادة العالمية من الأزهر أنطلق في رحلة كفاحه من أجل العلم والتنوير واشتغل في مهنة التدريس في الأزهر حيث قام بتدريس علوم المنطق والفلسفة والتوحيد.

كما قام بتدريس مقدمة ابن خلدون في "دار العلوم"، كما كان يلقي دروساً خاصة في داره. وكان منهجه التعليمي يركز على التحرر من قيود التقليد، وفي نفس الوقت طالب بالتركيز على الاهتمام باللغة العربية وحارب طغيان اللغات الأجنبية على حساب اللغة العربية.

وأصدر "محمد عبده" العديد من المقالات ذات الطابع الأخلاقي دعا فيها إلى حرية التفكير والإصلاح وفيها الكتابة والتعليم، والدعوة إلى العلوم العصرية، وكان لاتصال "محمد عبده" بالشيخ "جمال الدين الأفغاني" أثره الكبير في اكتساب الكثير من المعارف والعلوم والأفكار الإصلاحية، وأسفر ذلك عن إصدار رسالة سماها "رسالة الواردات" وإنتاج كتابه "علوم التربية والتهديب في حفظ فضائل النفوس".

وفى أعقاب الثورة العراقية ألقى القبض على الإمام "محمد عبده" باعتباره أحد المؤيدين للثورة وسجن مدة قصيرة ثم حكم عليه بالنفي ثلاثة سنوات في بيروت ثم باريس، وأصدر في منفاه مجلة "العروة الوثقى" بالتعاون مع أستاذه "جمال الدين الأفغاني" وفيها دعا إلى إقامة الجامعة الإسلامية ومقاومة الاحتلال الأجنبي، وفي بيروت قام بالتأليف والشرح فشرح منهج البلاغة ومقامات بديع الهمداني كما صور لائحتين لإصلاح التعليم الديني في الدولة العثمانية.

وأسس جمعية دينية بهدف التقريب من الأديان الثلاثة الكبرى الإسلامية والمسيحية واليهودية فكان له السبق في تطبيق مبدأ "الحوار بين الأديان" أو حوار الثقافات، وبعد عودته من المنفى اتخذ محمد عبده من التربية وسيلة للإصلاح الاجتماعي والديني في مصر، ورغم اشتغاله بالقضاء إلا أنه ظل عالمًا ومعلمًا ومنظمًا للمدارس.

ثانيًا: أهم آراء "محمد عبده" التربوية

أ- حول مفهوم التربية، أهميتها، أهدافها:

أدى صدور قرارات قومسيون تنظيم المعارف سنة ١٨٨٠ إلى ارتفاع مستوى الوعي التربوي بين الناس حيث كانت تستهدف نشر وتعميم التعليم في المرحلة الأولى وإقامة نظام تعليمي موحد يذيب الفوارق بين التعليم في الكتاتيب والمكاتب الأولية من جهة والمدارس الابتدائية من جهة أخرى وربط التعليم بالبيئة والربط بين المواد النظرية بالدروس العملية، وإقرار بعد إشراف الحكومة على التعليم الشعبي وإعداد معلمي هذه المرحلة إعدادًا موحدًا. وفى ضوء اليقظة القومية التي أحدثتها هذه القرارات تأثرت آراء وأفكار "محمد عبده" الذي اعتبر أن التربية هي أداة الإصلاح الاجتماعي ورفض النظرة التقليدية للتربية على أنها مجرد وسيلة بشحن أذهان التلاميذ بالمعلومات أو أنها عملية مرادفة لتهديب أخلاق التلاميذ وإكسابهم قيم الطاعة والهدوء وحفظ النظام، وفى هذا الصدد يقول أن التربية الحققة، والتعليم الصحيح هو الذي يتناول العقول والنفوس بما يقضي على الاعتقادات الرديئة، والصفات الرذيلة، ويكسب الفرد ملكة التفكير العقلي والتوافق الاجتماعي، وأنه إذا فقد هذان الركبان أو أحدهما بطلت الفائدة المرجوة من التربية والتعليم، وأصبحت جميع الإصلاحات عديمة الجدوى لأنها تكون كالبناء في الهواء.

وتتبلور اتجاهات التجديد عند الأمام محمد عبده حول مفهوم التربية بمعناها الشامل

فهى:

-عملية إنماء الفرد إلى أقصى حد وتوجيه هذا النمو وجهه تفيد المجتمع فهي عملية فردية واجتماعية.

-عملية متكاملة شاملة تستهدف تحقيق النمو الجسمي والعقلي والنفسي والاجتماعي للفرد فيآن واحد.

-عملية مستمرة حيث يسعى الفرد لاكتساب المعرفة والعلم طوال حياته.

-هي الحياة حيث يكتسب الفرد الخبرة من خلال تفاعله مع البيئة التي يحيا فيها.

- عملية متجددة متغيرة تتغير بتغير الأهداف والزمان والمكان مما يجعلها ذات أنماط متعددة.

وحول أهمية التربية عند الإمام محمد عبده فهي:



١- عامل مهم في تحقيق التطور والارتقاء فالارتقاء التربوي والتعليمي للمجتمع هو أساس كل إصلاح والتربية يجب أن يكون لها السبق والأفضلية عن غيرها من الوسائل في تحقيق إصلاح المجتمع وهو يرى أن ارتقاء الشعوب وتطورها يقاس بما لديها من معارف وأفكار. وانتقد محمد عبده نظام التعليم في عهد محمد علي رغم انتعاش البعثات الخارجية إلى أوروبا إلا أن سياسات محمد علي أدت إلى تخويف المصريين من التعليم، حيث إنه كان يختطف تلاميذ المدارس من الطريق ليرسلهم إلى المدرسة كما يختطف عساكر الجيش. وفي موضع آخر يرى محمد عبده أن فقدان التربية معناه أن يفقد الإنسان كل شيء. ويرى محمد عبده أن الارتقاء التربوي يقوم على العقل قبل الدين وأن إنشاء المدارس خير من إنشاء المساجد لأن صلاة الجاهل في مسجد لاخير فيها، أما فتح المدارس فهو يقضي على الجهل ومن ثم تؤدي الفرائض الدينية والأعمال الدنيوية على وجهها الصحيح.

٢-التربية عامل مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمعات:- وبذلك يكون محمد عبده قد سبق عصره في التأكيد على دور التربية على أنها استثمار في الموارد البشرية وهذا ما يؤكد العصر الحديث من أهمية العائد الاقتصادي للتربية والذي يقوض أي عائد آخر يأتي عن طريق أي استثمار، وله عبارة مشهورة في هذا الصدد، حيث يقول: "إن الأمم لا تقدر ثرواتها بما تملك من موارد طبيعية، وإنما بما تملك من ثروة بشرية متعلمة".

٣-التربية ضرورة لإرساء الديمقراطية السليمة:- فهي تحرر الإنسان من قيود العبودية والجهل ولا يمكن أن تعمل الحرية أو الديمقراطية في ظل الفقر الثقافي ولا يمكن لشخص جاهل يمارس حقوقه السياسية بنجاح في الانتخابات والتصويت أو أبداء الرأي فالتعليم الصحيح يجعل للأمة رأي عام، ومتى تكون الرأي العام سهل الحصول على الحياة النيابية وليس من الحكمة إعطاء الرعية الحرية والديموقراطية ما لم تستعد بالتعليم والتربية.



أما أهداف التربية عند الإمام محمد عبده، فهي:

١- الإعداد الروحي أو النفسي: آمن محمد عبده بأهمية الدين في تربية النفوس وتصحيح مسار عقيدتها في وقت اختلطت فيه عقائد الناس بالأوهام والخرافات والأباطيل وهو يرى أن أية محاولة لتربية النفوس بمبادئ مجردة عن الدين لا يكتب لها النجاح وهو يشبه ذلك بمن يحاول تربية النفوس بطرق الأدب والحكمة البعيدة عن تعاليم الدين بمن يحاول تشييد بناء ليس عنده من مواد البناء شيء. وفي هذا الصدد يطالب محمد عبده باستقلال طبيعة المصريين التي تميل إلى التدين في تربية نفوسهم على مبادئ الدين وتعالجه.

٢- تربية العقل: انتقد "محمد عبده" التربية التقليدية التي تمهل تدريب العقل على التفكير السليم باعتبار العقل وسيلة فعالة تسهم في تطوير الثقافة وترقية المجتمع وذلك لعدة اعتبارات، فأحكام العقل تقوم على الاستقلال وتتسم بالموضوعية والعقل يساهم في تحقيق التطوير واستخدام العقل يؤدي إلى التخلص من الخرافات والأوهام ولا تعارض العقل والدين. وفي هذا الصدد يرى "محمد عبده" أن تربية العقل تتحقق بوسيلتين:

(١) عدم التسليم بالأشياء إلا بالأدلة والبراهين.

(٢) أن يأخذ العقل بمبدأ الاجتهاد وحرية التفكير.

٣- الإيمان بالعلم: أكد محمد عبده على قيمة العلم وأهميته في تحديد ثقافة المجتمع والارتقاء به وطالب بأن يكون الإيمان بالعلم أحد الأهداف الهامة التي تعمل التربية على تحقيقها.

٤- الإعداد الجسمي: أكد محمد عبده أهمية التربية الجسمية في تحقيق سلامة الأفراد الصحية ووقايتهم من الأمراض وأوضح أهمية الرياضة البدنية في تقوية الجسم، وعاب على رجال الدين الرجعيين رفضهم الاعتراف بأهمية ممارسة الرياضة.

٥- الإعداد للمواطنة الصالحة: التربية في هذا المجال تتطلب غرس قيم حب الوطن والولاء له في نفوس الناشئة من خلال المناهج السياسية، وتوعية المواطنين بأهمية احترام القوانين.

٦- الإعداد للحياة العملية: فهو يرى أن الغرض الحقيقي للتربية هو المعرفة من أجل العمل وكسب العيش وهذا يتحقق من خلال تدريب الفرد على القيام بممارسة عمل يستعين به في مواجهة أعباء الحياة المادية، وتزويده بأداب السلوك المرتبطة بأداء هذا العمل والمستمدة من تعاليم الدين.

٧- تحقيق التماسك الاجتماعي: حيث تسهم التربية في تحقيق تماسك المجتمع وترابطه من خلال توحيد الاتجاهات الدينية والفكرية والثقافية بين أفراد المجتمع، ويرى محمد عبده أن

اكساب الأفراد القيم الروحية والقومية، وتعريفهم بتاريخ مجتمعهم وعاداته وتقاليده من خلال التربية سوف يساهم في تحقيق التماسك الاجتماعي.

وفي ضوء ما سبق عرضه يتبين أن الإمام "محمد عبده" كانت له آرائه التربوية التي تتفق كثيرًا والاتجاهات الحديثة في التربية وبذلك سبق عصره وساهم كثيرًا في تطوير وتحديث المجتمع.

وحول المصادر التي اشتق منها الإمام "محمد عبده" أهداف التربية فهي الدين، دوافع المجتمع ومشكلاته ولغته وقيمه وثقافته.

ب- وسائط التربية:

تناول الإمام "محمد عبده" أهم وسائط التربية ودورها في تشكيل الأفراد وإعدادهم للحياة الاجتماعية، وأهم معالم الفكر التربوي في هذا المجال:

- الأسرة: كان دور الأسرة في التربية من أهم القضايا التي شغلت فكر الإمام "محمد عبده" وأعطاهما الكثير من اهتماماته فهي الوعاء البيولوجي الاجتماعي الأول الذي يشكل الفرد ويتناوله بالتربية وهي التي تقوم بإشباع حاجات الطفل الأساسية وتوفر له الحماية والأمن.

وحدد محمد عبده الوظائف التربوية للأسرة فيما يلي:

(١) وظائف بيولوجية: تتمثل في حفظ النوع ووقاية الوجود البشري من خطر الفناء والزوال وحفظ النسل.

(٢) وظائف نفسية: تتمثل في إشباع الحاجات النفسية للطفل وأهميتها والحاجة إلى الحب والحنان والأمان.

(٣) وظائف أخلاقية: حيث يكتسب الأفراد القيم الدينية من خلال أساليب النصح والوعظ والتذكير بالحق والخير.

(٤) وظائف اقتصادية: من خلال التعاون بين أفراد الأسرة في تقسيم الأدوار والعمل وكسب العيش.

(٥) وظائف اجتماعية: تتحقق من خلال تعريف الأفراد بحقوقهم وواجباتهم وأساليب التعامل مع الجماعة.

وتحتل المدرسة المكانة التالية كمؤسسة تربوية وتتجلى وظائفها كما

يراها محمد عبده في:

- مساعدة المتعلم على النمو المتكامل للشخصية حيث تقوم المدرسة بتحقيق النمو المعرفي والخلقي والوجداني.

- الربط بين النظري والعملي حيث تقوم المدرسة بتدريب التلاميذ على دراسة المواد النظرية وتطبيقها عملياً.

- تأكيد الصلة بين المدرسة والمجتمع وفي هذا الصدد نادى محمد عبده بتخصيص يوم يمرح فيه التلاميذ من المدرسة للاتصال بالبيئة المحيطة بهم يمارسون فيها أنشطتهم المختلفة، وحظيت المؤسسات الدينية على نصيب كبير من اهتمامات محمد عبده وأشار إلى أن وظيفتها ليست قاصره فقط على ممارسة العبادات وإنما يجب أن تمتد أهميتها إلى تربية الأفراد، وانتقد محمد عبده نواحي العقود التي احيطت بها وخاصة ما يتعلق بتفشي الجهل وانتشار الخرافات بين أئمة المساجد، والسليبيات التي احيطت بخطبة الجمعة، وتفشي الإهمال وعدم الاهتمام بتعمير وتطوير المساجد، وساهم محمد عبده في وضع الأئمة لإصلاح المساجد من خلال التربية والتهديب والإرشاد وتأهيل الأئمة وتزويدهم بعلم القرآن والسنة.


وساهم "محمد عبده" أثناء تعيينه مفتياً للديار المصرية في سنة ١٨٩٩، في إصدار الكثير من الفتاوى التي تميزت بفكره المستنير وبُعد نظره وتدل على إلمامه بالقوانين ومعرفته بشرائع غير المسلمين، وحرص على حقوق المرأة ووحدة المجتمع، وتناول محمد عبده أهمية الصحافة في تربية النشء وتهذيبه من خلال ما تقدمه من آراء وأفكار تسهم في تكوين الاتجاهات المرغوب فيها، ومعالجة قضايا المجتمع، ومقاومة الجهل، وتناول محمد عبده مشكلات الصحافة في عهده، وانتقد الصحف التي تبالغ في تقديم المدح للحاكم وتملقه وتهمل رسالتها فيحل مشكلات المجتمع.

وساهم محمد عبده -أثناء رئاسته لتحرير صحيفة الوقائع المصرية- في كتابة ونشر مقالات تدور حول إصلاح التعليم والمعلمين، كما ساهم في تطوير أسلوب أدب المقالة الصحفية وتحويل الصحافة من صحافة خير إلى صحافة رأى ينشر مختلف الأفكار والآراء التي تسهم في تطوير المجتمع والنهوض به ومعالجة مشكلاته.

واحتلت المكتبات "كوسائط تربوية تسهم في تثقيف الشعوب وتهذيبها مكانة كبيرة في اهتمامات محمد عبده ومن آرائه أن وجود المكتبات يدل على تقدم الدولة ورفقها وارتفاع مستوى وعيها الثقافي واستشهد في ذلك بالنهضة العلمية التعليمية التي شهدتها الدولة الإسلامية والتي قامت على إنشاء المكتبات في القاهرة، ويعود إلى محمد عبده الفضل في إنشاء المكتبة الأزهرية وتجميع الكتب المبعثرة فيها، كذلك أشار محمد عبده إلى أهمية المتاحف التي لا تقل

من قيمتها كمؤسسات تربوية عن المؤسسات الأخرى، في تنمية الثقافة وتوسيع الفكر، وكانت له آرائه حول تصنيف المتاحف إلى متاحف فنية وتاريخية وعلمية.

ج- آراء "محمد عبده" حول سيكولوجية الإنسان ومراحل النمو المختلفة:

كان لمحمد عبده آرائه حول خصائص النمو في مرحلتي الطفولة والمراهقة  وأساليب التربية تجاه ذلك، ومن آرائه في هذا الصدد:

١- خصائص النمو في مرحلة الطفولة:

- النمو الجسمي ومطالبه: وأشار محمد عبده إلى الضعف واعتماد الطفل على أمه اعتمادًا كليًا في إشباع حاجاته، والاعتماد على الإلهام الفطري، وأوصى بضرورة تقوية بنية الطفل بالتغذية السليمة وأوضح أهمية لبن الأم والرضاعة الطبيعية في تغذية الطفل وحمايته من الأمراض.

- النمو الحركي: وتناول محمد عبده أهمية اللعب وضرورته كوسيلة لإشباع نشاط الطفل الحركي.

- النمو العقلي: وأشار محمد عبده إلى أهمية الحواس كوسيلة في إدراك الطفل لعدم نضج عقله.

- النمو الانفعالي: وتناول تأثير المنزل في إشباع الجانب الوجداني حيث يتعلم الطفل الحب والكراهية مما يلمسه من والديه ومن خلال الصلات التي تربط أفراد الأسرة.

٢- خصائص النمو في مرحلة المراهقة:

أطلق الإمام محمد عبده على هذه المرحلة "طور التمييز الناقص" ومن خصائص هذه المرحلة سرعة النمو الجسمي وارتقاء النمو العقلي والاستغراق في التأمل وأحلام اليقظة وطالب المجتمع بإشباع الحاجات اليومية للمراهق من خلال توجيه طاقاته للعمل الصالح، وتحرير فكره من الجمود والتعصب وأوصى بأهمية التربية الدينية للمراهق كوسيلة مساعدة في التخلص من الصراع النفسي وتحقيق السلامة النفسية للمراهق.

وعن الوراثة والبيئة وأثرهما في نمو الفرد أبرز محمد عبده تفاوت الاثنين في تشكيل الإنسان وإن كان يرى تأثير البيئة أقوى فيما يتعلق بتغير بعض الطباع الموروثة، كما تناول ظاهرة الفروق الفردية وأثرها في اختلاف البيئة وتباين العادات والأخلاق.

وأشار محمد عبده إلى أهمية أسلوب "التعلم الذاتي" كوسيلة لمواجهة التغيير المستمر الذي يشهده العالم، واستشهد بنفسه في تطبيق هذا المبدأ حيث اتجه لدراسة الكثير من العلوم التي لم يدرسها في الأزهر وخاصة اللغة الفرنسية وقام برحلات كثيرة من أجل طلب العلم. كما تبادل الإمام محمد عبده بالشرح والتحليل العديد من العمليات التي تمثل محور الدراسات النفسية والتربوية وأوضح في تعريفه "للعادة" بأنها تنشأ من تكرار أفعال النفس بمواقف من نوع واحد حتى صارت هيئة راسخة في النفس. وهو يرى أنه من الصعب تغيير عادات الإنسان ويرى أن للتربية دور كبير في تكوين العادات وسبيلها في ذلك لا يكون بالكلام النظري وإنما بتكرار ممارسة العمل. وكذلك عرف " الإدراك الحسي" بأنه انفعال النفس متأثرًا بالصورة الواردة إليها عن طريق الحواس، أما التذكر كعملية فهو يعني استحضار صورة الماضي السمعية والبصرية. ونظر إلى التفكير على أنه نشاط عقلي يتمثل في محاولة اشباع حاجات الإنسان وحل مشكلاته.

د- أهم آراء "محمد عبده" حول بعض القضايا التربوية ذات الأبعاد الفلسفية:

١- الطبيعة الإنسانية:

يرى محمد عبده أن طبيعة الإنسان واحدة وليست جسم فقط أو عقل فقط لا يمكن لأحدهما الاستغناء عن الآخر أو الفصل بينهما، وتبعًا لذلك فهو يدعو إلى تربية الإنسان تربية متوازنة تشهد بالإسلام الذي دعا إلى التربية الوسطية التي تعطي الجسم حقه والروح حقه كما آمن محمد عبده بأن طبيعة الإنسان خيره وليست شريره فهو يعمل الخير بطبيعته واتفق مع "روسو" في ذلك إلا أنه رفض مبدأ عزل الطفل عن المجتمع وتنشئته وسط الطبيعة ودعا إلى توجيه الطفل توجيهًا اجتماعيًا وأن يستغل المربي طبيعة الطفل الخيرة ليوجهها إلى فعل الخير.

٢- نظرية المعرفة:

واجه محمد عبده تيارات متعددة تتصف بالغلو في قضية المعرفة وفي مواجهة ذلك أصدر محمد عبده نظريته "الهدايات الأربعة" مستشهدًا بقوله تعالى "اهدنا الصراط المستقيم" والهدايات الأربعة للحصول على المعرفة عند الإمام "محمد عبده" هي:

- ١) هداية الوجدان الطبيعي والإلهام الفطري وتكون للأطفال عند ولادتهم.
- ٢) هداية الحواس والمشاعر.
- ٣) هداية العقل وهو الذي يصح خطأ الحواس والمشاعر.

٤) هداية الدين وهي التي ترشد الإنسان إذا أخطأت الحواس العقل.

٣- القيم:



اعتبر محمد عبده القيم ضرورة اجتماعية ينبغي أن يمارسها الفرد والجماعة وهي وسيلة الفرد في التصدي للانحراف الاجتماعي.

وأهم القيم التي تناولها هي: القيم الأخلاقية، قيم الحق، العمل، الحرية، القيم الجمالية.

وحول القضايا التربوية ذات الأبعاد الثقافية:

نادى محمد عبده بالحفاظ على التراث وصيانتته مع تحقيق التوافق والتفاعل بين تراث الماضي والمدنية الحديثة، أي أنه جمع بين صيانة التراث ومرونة الحداثة وطالب محمد عبده بالاهتمام باللغة العربية وساهم في إصلاحها وتطويرها حيث كون جماعة "إحياء العلوم العربية" بهدف إصلاح اللغة العربية ودعا إلى تطوير "دار العلوم" للنهوض باللغة العربية.

لذلك يعد محمد عبده من الرواد الذين كان لهم السبق في التأكيد على أهمية الحوار بين الثقافات المختلفة والانفتاح على الوجه المشرق للحضارة والمدنية الغربية الحديثة ومحاولة الاستفادة من إيجابياتها ونواحي تقدمها في العلوم والفنون والآداب ولتحقيق ذلك شجع محمد عبده الترجمة "كوسيلة للانفتاح الثقافي" وربط الإسلام بالأفكار الحديثة.

كما أمن "محمد عبده" بأهمية النقد البناء كمنهج يعطي الإنسان القدرة على التمييز والإصلاح وحث النشء بالتدريب على ممارسة النقد من الصغر قائلاً: "حركوا أفكاركم وخيالاتكم، وهزوا ألسنتكم وأقلامكم" واعتمدت كتاباته على الأدلة العقلية والبراهين.

هـ - آراء "محمد عبده" حول مؤسسات التعليم النظامي وآليات تطويرها:

بالنسبة للتعليم في الكتاتيب طالب محمد عبده بضرورة العناية بها وكان يرى أن إصلاح الكتاتيب يتحقق بإصلاح حال فقهاءها ويتحقق ذلك بالتدرج وليس دفعة واحدة، وأن يراعى عند اختيارهم الاستعداد للفهم وقبول الإصلاح، وكذلك طالب بتعديل برامج الكتاتيب بحيث يضاف لتعليم القرآن معلومات في الحساب والصحة والتربية الوطنية.

كما تناول الإمام محمد عبده واقع المتعلم في المدارس الابتدائية وانتقده لأنه يهدف إلى خدمه الحكومة كما أن معظم تلاميذه لا يواصلون التعليم حتى نهاية المرحلة.

وساهم محمد عبده في وضع اقتراحات لإصلاحه من خلال تدريس العلوم دراسة عملية تربط التلاميذ بالحياة الواقعية، ومن خلال ربط العلم بالعمل واحترام العمل اليدوي كما طالب محمد عبده بتطوير التعليم في المدارس العليا وإدخال التخصصات الحديثة في برامجها كالاقتصاد والاجتماع والفنون الجميلة وطالب بالابتعاد عن أساليب الحفظ والتلقين واستخدام

عمليات الفهم والتفكير وجعل التلميذ إيجابياً في اكتسابه للمعرفة واستخدام البيئة والأحداث الجارية كوسائل للتعليم ومراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين في أثناء التدريس.

و- آراء محمد عبده حول التعليم والإصلاح الاجتماعي:



- فطن "محمد عبده" إلى أهمية تعميم التعليم الابتدائي وإلزامه باعتباره عامل مهم في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتحقيق الإصلاح الاجتماعي، وطالب الأغنياء بضرورة المشاركة بالتبرع والإسهام في بناء المدارس لتعميم هذا التعليم.

- وحول قضية تعليم المرأة أكد محمد عبده على ضرورة تعليم الفتاة، وحث الأميرات المتعلمات بتكوين جمعيات نسائية تساهم في إقامة مدارس للبنات وأوضح محمد عبده أهمية تعليم البنات وأثره في تحقيق الكمال الخلقى للفتاه وتعريفها بحقوقها وواجباتها وأوضح أن جهل الفتاة يمثل عقبة في تحقيق الإصلاح الاجتماعي.

- كذلك تناول قضية تعليم أبناء الفقراء وطالب بالتوسع في إنشاء المدارس الأهلية التي يكون التعليم فيها بالمجان كوسيلة لتعليم الفقراء لعدم قدرتهم على دفع المصروفات الباهظة.

- كذلك نادى محمد عبده بضرورة إنشاء جامعة مصرية إيماناً منه بحق البلاد في تعليم عالي مثمر يقوم على البحث العلمي، ويمكن من خلاله حل مشكلات المجتمع.

- وحول جهود محمد عبده في إصلاح التعليم الديني وتطوير الأزهر تقدم بمشروع إلى السلطان العثماني يرتكز على ثلاث أسس هي:

(١) غرس العقيدة السليمة.

(٢) تهذيب النفس بالقيمة الأخلاقية.

(٣) التربية بالفدوة كما طالب بإدخال العلوم العصرية في مناهج الدراسة بالأزهر

ورفع المستوى المادي للمعلمين وإصلاح أحوالهم الصحية.

<https://www.youtube.com/watch?v=neI6XHxFRHg>



أسئلة تقييمية حول الفصل الثامن



- ١- ناقش أهم آراء الإمام محمد عبده حول مفهوم التربية وأهميتها، وأهدافها؟
- ٢- حدد أهم وظائف الأسرة من وجهة نظر الإمام محمد عبده؟
- ٣- ناقش آليات تطوير مؤسسات التعليم النظامي من وجهة نظر الإمام محمد عبده؟
- ٤- قوم آراء الإمام محمد عبده في تعليم المرأة؟
- ٥- ناقش آراء الإمام محمد عبده حول التعليم والإصلاح الاجتماعي؟

أسئلة يجيب عنها الطالب

حدد أهم آراء الإمام "محمد عبده" حول بعض القضايا التربوية ذات الأبعاد الفلسفية: الطبيعة الإنسانية- المعرفة- القيم؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

المراجع

- ١- منير عطا سليمان وسدى لبيب ومحمود عبد الرازق شفيق (١٩٦٩): تاريخ ونظام التعليم في الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- ٢- سعد مرسي أحمد وسعيد إسماعيل علي (١٩٨٣): تاريخ التربية والتعليم، القاهرة: عالم الكتب.
- ٣- مصطفى متولى (١٩٨٣): القوى المؤثرة في النظم التعليمية، دراسة مقارنة، الإسكندرية: دار المطبوعات الجديدة.
- ٤- محمد عبد السلام حامد (١٩٨٤): دراسات في تاريخ التربية والتعليم، القاهرة: كلية التربية، جامعة الأزهر.
- ٥- أحمد إسماعيل حجي (١٩٩٦): التعليم في مصر ماهيته وحاضره ومستقبله، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- ٦- حسن سلامة الفقي (١٩٩٧): التاريخ الثقافي للتعليم في مصر، القاهرة: دار القلم، ط٤.
- ٧- سعيد إسماعيل علي (٢٠٠٢): نشأة الفكر التربوي وتطويره، عالم الكتب، القاهرة.
- ٨- محمد فوزى عبدالمقصود (٢٠٠٦): الفكر التربوي للأستاذ محمد عبده وآلياته في تطوير التعليم، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية.
- ٩- الهاللي الشربيني الهاللي (٢٠١٧) : " البرامج التنفيذية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر " ، مجلة بحوث التربية النوعية ، جامعة المنصورة ، (٤٧) .
- ١٠- الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠١٤/٢٠٣٠.
- ١١- التخطيط الاستراتيجي لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني من الفترة من ٢٠١٥/٩/١٩ حتى ٢٠١٧/٢/٥/١٥.
- ١٢- رؤية مصر ٢٠٣٠ في التنمية المستدامة.
- ١٣- عزه أحمد صادق، أمال محمد إبراهيم: "متطلبات تطبيق التعليم الهجين بجامعة جنوب الوادي في ضوء معايير جودة التعليم عن بعد"، دراسة ميدانية، مجلة العلوم التربوية بسوهاج، عدد مارس ٢٠٢٢.